الفصل السادس

تقلبات المشهد:
تحولات سياسية في جنوب السودان وشماله

عقب انتهاء الانتخابات واستفتاء الجنوب، شهدت جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، اللتان انفصلتا لاحقا ... مرحلة انتقالية. إلا أن إرث الماضي والحاجة إلى تطبيق اشتراطات رئيسية باتفاق السلام الشامل، مثل "المشورات الشعبية" في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتسوية النهائية لمنطقة أبيي، والاتفاق حول عدد من قضايا ما بعد الاستفتاء ... قد خيم كل ذلك على الحزبين الحاكمين مهددا بأن يقودهما ثانية إلى الحرب.

وبالفعل، وفى أعقاب الخطب ذاتية الإطراء فيما بعد الاستفتاء، استأنف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان علاقاتهما العدائية "الاعتيادية". وكان الشاغل الأهم لكلا الحزبين استصدار دستورين لمواجهة الوقائع المستجدة.

إن مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر الذى ضم الأحزاب السياسية الجنوبية قد ضرب بسهم لتجاوز شعور المرارة الذى خلفته الانتخابات، إلا أنه بات جليا أن نية الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تستهدف تحقيق الوحدة فحسب خلال الاستعداد للاستفتاء. وعقب انتهاء الاستفتاء بنجاح، عادت الحركة للتعامل مع أحزاب المعارضة وفقا للسلوك المتعالى الاستبعادى ذاته الذى درجت عليه طويلا. ونتيجة لذلك، تضمنت أولويات الحركة الشعبية فى حقبة ما بعد الاستفتاء – إعداد دستور ينبنى على رفض إجراء انتخابات مبكرة ورفض تشكيل حكومة تمثل ألوان

الطيف السياسي كافة، بل ذهبت إلى دعم نسق رئاسي قوي وديكتاتوري. لذا، فإن الشمولية التي كانت الملمح المحوري للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ نشأتها قد تصدرت المشهد في جهاد الحركة لفرض هيمنتها. وقد جعل هذا المنحى من الصعوبة بمكان التعامل مع مشكلات الأمن الداخلي المتفاقمة التي ووجهت بها الحركة، والتي أضحت سافرة جلية وقت التصويت على استقلال الجنوب. إن سخط العسكريين وتذمرهم، كشأن السياسيين أيضا، قد كبح جماحه خشية اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة المسيرة نحو الاستقلال، إلا أنه عقب استقلال الجنوب، كانت ردة الفعل المسلحة أمرا حتميا، بل كانت المفاجأة أن بدأ العصيان مبكراً – في أعقاب الاستفتاء، ولكن قبل الاستقلال الفعلي للجنوب في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١.

كذلك، كان حزب المؤتمر الوطنى بحاجة إلى دستور جديد، وكان هذا وثيق الصلة بمساعيه لتشكيل حكومة تائتف الأطياف السياسية كلها. وقد كان القصد من وراء هذين الهدفين تقوية مكانته وتعزيز شوكته بعد خسارة الجنوب، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، والحرب فى دارفور وجنوب كردفان، والسياق الإقليمى لانتفاضات الربيع العربى. لقد التفت حزب المؤتمر الوطنى، بعد عقود من محاولة إضعاف حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وتفتيتهما ... إلى هذين الحزبين الإسلاميين لإضفاء شرعية على المراجعات الدستورية، وليكونا ممثلين فى الحكومة، وذلك لخلخلة المعارضة. وفى الوقت ذاته، فإن المعارضة "الصلبة" – المتمثلة فى قوى الإجماع الوطنى وبعض عناصر المجتمع المدنى – قد سعت إلى توظيف المراجعات الدستورية لحشد المعارضة ضد هيمنة حزب المؤتمر الوطنى، ولتقويض تحالف الأحزاب الإسلامية، وتهيئة المشهد لانتفاضات شعبية. أما القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان فكان همه الأساسى منصبا على الحرب فى جنوب كردفان، والمشورات الشعبية، وشرعيته كحزب فى مواجهة تهديدات حزب المؤتمر الوطنى بحظره، إلا أن القطاع الشمالى كان متعاطفا مع هدف المعارضة الأشمل المتمثل فى إضعاف حزب المؤتمر الوطنى أو إطاحته. هذا، وقد انتهت عملية السلام – رسمياً – دونما أية تسويات أو نتائج عدا استقلال الجنوب.

أفول وحدة الجنوب الذاتية

مع إتمام الاستفتاء بنجاح وضمان انفصال الجنوب، انتهت المظاهر السافرة للوحدة من قبل الجنوبيين على اختلاف قبائلهم ومشاربهم السياسية، وما لبثت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان أن واجهت هجوما من جبهات عدة. لقد كان الاستياء من الحكومة يتنامى سريعاً، وكانت الأسباب معلومة تماماً: إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة والجهات الأمنية، فضلاً عن الفساد المنهج،

ومحدودية الخدمات، والفشل في إحلال الأمن بقطاعات كبيرة من الريف بجنوب البلاد، ناهيك عن توسيد الأمر لأهل الثقة لا لأهل الخبرة، وكذا المحاباة، والخوف الفاشي من أن تقود الحركة الشعبية الجنوب نحو حرب جديدة ضد الشمال. وإضافة إلى تلك الاعتبارات، كان ثمة انقسام في المواقف بين الجنوبيين من ريف وحضر، وبين المتعلمين والعوام، وبين الأحزاب السياسية المختلفة. كذا، فلم يكن سهلا أن يخلص المرء إلى تعميمات جمعية بشأن الجنوبيين إذ كان المزاج الوطني والروح القومية في حالة هزال، حيث استقت الغالبية العظمى هويتها الأساسية وولاءها مما قدر بـ ١٥٠ قبيلة. إلا أن المواقف ووجهات النظر يمكن اختبارها – بالأساس – من خلال نظرة ثلاثة تجمعات جغرافية إثنية هي، الاستوائية الكبرى، وبحر الغزال الكبرى، وأعالي النيل الكبرى، على الرغم من أنه نادرا ما تعمل ثلاثتهم كوحدات سياسية متماسكة. كذلك، فعلى الرغم من أن الاستياء من حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان له أسباب عدة، فإن ملامح الحرب السياسية بعد الاستفتاء، وذلك إزاء الدستور الانتقالي المقترح من جانبها، قد تشكلت سريعاً.

لقد طفت المشكلة على السطح حين انهار منتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذي عُقدت عليه آمال عراض حين وفد أربعة وعشرون حزبا سياسيا جنوبيا إلى جوبا خلال الفترة الممتدة من الثالث عشر إلى السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، استجابة لدعوة سالفاكير. ووفقا للبيان الختامي للمؤتمر، فإنه بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، تجتمع لجنة قومية لمراجعة الدستور، وذلك لمراجعة الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥، لاعتماده كدستور انتقالي للجنوب، على أن يلي ذلك مؤتمر دستوري للأحزاب كافة للتباحث بشأن دستور دائم للجنوب، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل شتى ألوان الطيف السياسي الجنوبي بقيادة سالفاكير، على أن تعمل اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ على مدار

الفترة الانتقالية المقررة. ويكون من مهام تلك الحكومة الانتقالية الإشراف على إجراء تعداد للسكان، وانتخاب جمعية تأسيسية تقوم - فى الوقت المحدد - بتشكيل دستور دائم للجنوب. كذلك فقد ووفق فى مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر على أن تجتمع الأحزاب فى جوبا، بعد أسبوع واحد من إعلان نتيجة الاستفتاء، للشروع فى التخطيط للمرحلة الانتقالية.

إلا أنه سرعان ما فترت حماسة تشرين الأول/ أكتوبر حين أصدر سالفاكير مرسوما رئاسيا فى الحادى والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ (رقم ٢٠١١/٢)، بإنشاء اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالى لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥ . ووفقاً للمادة (٢٠٨/ ٥) من الدستور الانتقالى، فإنه فى حالة التصويت لصالح انفصال الجنوب يلغى جميع ما جاء بالدستور بشأن المؤسسات الأهلية والحقوق والواجبات والالتزامات، ليحل محلها شروط تتناسب ووضع جنوب السودان كدولة مستقلة. إلا أن "اللجنة الفنية" قد شكلت دستورا جديدا، وكان ذلك سببا للمشاكل. وقد نصت المادة (٢٠٨/ ٥) أيضا على تقديم المسودة النهائية للدستور الانتقالى إلى الرئيس بحلول الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ للعرض على المجلس التشريعى لجنوب السودان. كذلك، نص الدستور الانتقالى على أن تعرض التعديلات المقترح إجراؤها على الدستور على المجلس التشريعى لجنوب السودان قبل شهرين من التصويت عليها، وأن يكون الدستور الانتقالى نافذا اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو٢٠١١، لذا، فيجب أن تقدم التعديلات المقترحة فى أوائل أيار/ مايو ٢٠١١ . وقد أدركت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان حين تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل أنه إذا كان التصويت لصالح الانفصال - وكما ذكر آنفاً، ومع مصرع قرنق فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وترحيب معظم قيادات الحركة بنتائج الأحوال - فيجب أن يتم وضع دستور انتقالى بحلول

التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . إلا أن العملية برمتها قد اختزلت إلى فوضى دامت لعدة أشهر.

وليس من المستغرب أن حسب الكثيرون ذلك التدافع المجنون نتيجة لقلة الخبرة أو لجهد منظم من قبل قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان للدفع بالدستور الانتقالي لجنوب السودان إلى أروقة البرلمان. كذلك فمن بواعث القلق كون الدستور الانتقالي المقترح يؤسس لدستور دائم لجنوب السودان، ولم تكن ثمة دلائل متى سيحظى ذلك بالقبول غير تعهد سالفاكير بانتهاء العملية قبل إجراء انتخابات أخرى بعد مضى أربعة أعوام على تموز/ يوليو ٢٠١١ .

أما مرسوم سالفاكير الرئاسي رقم ٢/ ٢٠١١، فقد تم بمقتضاه تعيين عشرين عضوا في اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالي، بالإضافة إلى أربعة مستشارين قانونيين، بقيادة جون لوك جوك، وزير الشئون القانونية والتنمية الدستورية، ومايكل ماكوي ليوت، وزير الشئون البرلمانية. وقد شاعت التكهنات حول حق رئيس جنوب السودان في عزل حكام الولايات حين تم عزل كول مانيانج جوك، حاكم ولاية جونقلي وعدو جون لوك جوك، عن منصبه. وسرعان ما شعر حكام ولايات آخرون بكونهم مهددين، فانضموا لحملة معارضة لهذا الحق. إن جميع المعينين باللجنة الفنية كانوا أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان أو مؤيدين لها فيما عدا جابرييل شانقسون شانق، وزير الثقافة والرياضة والشباب، وزعيم جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة – والذي استقال من عضويته باللجنة مبررا ذلك بكونه لن يشارك في أي ممارسات تتعارض ومقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أنه بات واضحاً أن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن حشدت ما يلزم لإجراء الاستفتاء بنجاح، استشعرت قليل جدوى من "منتدى قيادات الأحزاب السياسية"، وذهبت إلى أنه لا يرتكن إلى أساس قانوني. كذلك، فقد كان جون لوك

جوك يؤمن بأنه لا حاجة للتمثيل السياسى فى عضوية اللجنة الفنية، لأن مهامها فنية بحتة ... وهو طرح مغلوط سرعان ما سيتم فضحه لاحقاً.

فى أعقاب اجتماع السياسى المخضرم بونا ملوال مع سالفاكير، تم الاتفاق على عقد اجتماع لمنتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذى عقد فى جوبا خلال السادى عشر والسابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١ . وقد كان الشاغل الأساسى لأحزاب المعارضة تأكيد مقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر، وكذا الوصول إلى اتفاق بشأن المدى الزمنى للفترة الانتقالية (حيث فضلت أحزاب المعارضة أن تتراوح الفترة ما بين ١٨ – ٢٤ شهراً)، وكذا بشأن اقتسام السلطة (حيث فضلت أحزاب المعارضة مبدأ "المناصفة"). وفى حينه، تم رفض هذين المقترحين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذاً، فقد اختزل الاجتماع إلى المصادقة على تقرير رئيس فرقة العمل الخاصة باستفتاء الجنوب، وكذا اسم الدولة الجديدة – "جمهورية جنوب السودان"، والشعار والعلم واللذين سيكونان كشعار وعلم الجيش الشعبى لتحرير السودان (مع ترك الفرصة للجيش لاقتراح بديل). إن المقترحات التى تقدم ذكرها يجب، بأية حال من الأحوال، إجراء تصويت بشأنها بواسطة المجلس التشريعى لجنوب السودان. لقد وافق المجتمعون فى جوبا على تمديد العضوية باللجنة الفنية لتشمل المعارضة وعناصر المجتمع المدنى والجماعات الدينية، وعرض مسودة الدستور الانتقالى المقترح من قبل اللجنة على المنتدى لمراجعتها قبل تقديمها إلى المجلس التشريعى لجنوب السودان. بيد أنه سرعان ما ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بشأن المقصود "بالمراجعة"، حيث ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه يحق للمنتدى فحص المسودة فحسب قبل عرضها على المجلس التشريعى، فى حين جادلت أحزاب المعارضة – على نحو أكثر إقناعاً – بأن "المراجعة" تعنى الحق فى تغيير مسودة الدستور الانتقالى المقترح. وفى

السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أصدر سالفاكير مرسوما رئاسيا رقم (٢٠١١/٨) بتعيين ١٢ عضواً جديداً باللجنة الفنية - ١١ ممثلاً عن المعارضة، وممثلاً واحداً عن المجتمع المدني (أنجيلو بيدا)، إلا أن تعيين ذلك الأخير قد قوبل بالاعتراض فتم استبعاده من عضوية اللجنة.

إن ما أفضت إليه الوقائع آنفة الذكر من انطفاء الحماسة سرعان ما عوض من قبل سالفاكير الذي أصدر قرارا بتعيين ١٧ مؤيدا للحركة الشعبية لتحرير السودان أعضاء في اللجنة الفنية. ونتيجة لذلك، قام ممثلو خمسة من أحزاب المعارضة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي وزعيمها لام أكول - بالانسحاب من عضوية اللجنة مبررين ذلك بتعيين أعضاء إضافيين ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير الجنوب، وكذا محاولات تجاهل مقررات منتدى قيادات الأحزاب السياسية بشأن ضرورة إجماع الآراء حول قرارات اللجنة، فضلا عن رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان للتباحث حول المدى الزمني للفترة الانتقالية واقتسام السلطة في الحكومة الانتقالية.

وقد قامت اللجنة الفنية، بعد مداولات ومشاورات، بتقديم مسودة الدستور الانتقالي إلى الرئيس سالفاكير في العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ . وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته، عقد سالفاكير اجتماعا مع منتدى قيادات الأحزاب السياسية لعرض المسودة على الأحزاب قبل تقديمها للمجلس التشريعي لجنوب السودان. وكان جليا أن المنتدى لن يخول سلطة تعديل المسودة ولا التباحث بشأن اقتسام السلطة والمدى الزمني للفترة الانتقالية. لذا، فقد قام ممثلو أحزاب المعارضة الخمسة المذكورون آنفا بالانسحاب كذلك من المنتدى.

أما أحزاب المعارضة الثمانية عشر المتبقية فضلا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد استأنفت مداولاتها التشاورية لتعرض قائمة توصيات، كان أهمها

قضية منطقة أبيي، والتي كانت مدرجة داخل حدود الجنوب بمقتضى الدستور المقترح – وهو الأمر الذي أغضب الخرطوم كثيراً – لذا فقد تمثل المقترح في إلغاء تلك المادة. كذلك فقد تم اقتراح إلغاء الصلاحيات المخولة لرئيس جمهورية جنوب السودان لحل المجالس التشريعية وعزل حكام الولايات المنتخبين وعزل نائب الرئيس. وفي الوقت ذاته، وافقت الأحزاب على فترة رئاسة سالفاكير، وتبلغ أربعة أعوام، كما تراجعت عن اقتراحها السابق باقتسام السلطة مناصفة (٥٠٪)، لتصبح النسبة (٣٥٪) من الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت تلك الأحزاب عرض قائمة توصياتها ومقترحاتها على مجلس الوزراء والمجلس التشريعي لجنوب السودان لإبداء الرأي . وكانت النتيجة أن تم رفض جميع المطالب المقدمة، فضلا عن عدم عرض مقترحاتها على الجهتين المذكورتين. إن منتدى قيادات الأحزاب السياسية قد شهد نهاية شائنة مخزية. وبالمثل، تلاشت مساعي المواءمة مع الجماعات المسلحة. فوفقا للواء/ غوردون كونق شول، القائد العام لقوات دفاع جنوب السودان: "حين أمسكت الحركة الشعبية لتحرير السودان زمام السلطة، لم تعد راغبة في رؤيتنا ثانية".

تمرد الأقاليم

إن مشاعر الاستياء والحزن لدى أهالي الاستوائية خلال فترة الحكم الانتقالي الأولى لم يكن مردها هيمنة "الدينكا" على الفاعليات السياسية بالولاية، وإنما كان مردها هيمنة "الدينكا" غير الأكفاء. كذلك كان الاستيلاء على الأراضي في جوبا بواسطة "الدينكا" من ذوي النفوذ السياسي سببا في شعور الاستوائيين بالظلم بقدر ما كان الصراع الدائم بين أصحاب قطعان الماشية الدينكاويين والمزارعين الاستوائيين. وقد طفت تلك المشكلات إلى السطح ثانية حين شكلت الحكومة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥ . ولمعرفة جون قرنق بما سيعانيه

أفراد القبائل الدينكاوية من عدم الترحيب بهم وعدم الشعور بالأمان فى جوبا لأن الكثيرين من الاستوائيين هناك لن يتقبلوا وجودهم بسهولة ... فقد رغب – فى البداية – فى أن تكون رمبيك، المأهولة بالدينكا، عاصمة للجنوب. إلا أن كليمنت وانى، زعيم ميليشيا "المندارى" القوية، وأحد مخضرمى "الأنيانيا" والعضو البارز سابقا فى قوة دفاع جنوب السودان ... كان له وجهة نظر مغايرة فعمد إلى اتفاق مع قرنق صار بمقتضاه وانى حاكما لوسط الاستوائية، مما جعل من السهل بمكان أن تصبح جوبا عاصمة للجنوب.

ونظرا لسهولة وصول الاستوائيين إلى مراكز القوة الحضرية، فإنهم أكثر فعالية فيما يخص الحشد السياسى، ولكن باستثناء قبائل مثل "توبوسا" و"مندارى"، فإن الاستوائيين لا يتمتعون بالمهارات القتالية التى تميز أبناء عمومتهم النيليين. إن نحوا من ١٠٪ فقط من الجيش الشعبى لتحرير السودان هم من الاستوائيين، ونادرا ما يتم تمثيلهم فى قيادات الجيش العليا. فالسلاح، وكذا القدرة على حشد أعداد كبيرة من حامليه هو ما انبنت عليه السياسة – فى معظمها – فى جنوب السودان. ونتيجة لذلك، أخذ الاستوائيون يفصحون عن عدم ثقتهم فى الحكومة عن طريق الحشد السياسى. ففى منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١ عقد ممثلون عن الولايات الثلاث المكونة للاستوائية الكبرى مؤتمرا حاشدا جيد التنظيم تم خلاله الإفصاح عن شكاوى الاستوائيين ومظالمهم.

وفى وسط الاستوائية عمد حاكمها كليمنت وانى إلى مهاجمة أداء الشرطة فى الولاية متهما إياها بأنها مسئولة عن تزايد حالات السطو والسرقة. كذلك، فقد اشتكى نواب البرلمان من موجات التدمير التى تعرضت لها جوبا، وخرابها المحتمل إذا أُختير عاصمة أخرى غيرها للجنوب. أما العقيد بانقاسى جوزيف باكوسورو، حاكم غرب الاستوائية، فتمثلت شكواه فى غياب الأمن والتنمية بالولاية، حيث

"الزاندى" – المنتمى إليها – يعدون الأكثر تذمراً وسخطاً فى الجنوب.

لقد كاد كليمنت وانى يخسر المعركة الانتخابية على مقعد ولاية وسط الاستوائية فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠ لصالح الفريق المتقاعد ألفريد لادو غور، إلا أنه ظل فى منصبه بدعم من الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان، لأن ميليشياته من "المندارى" قد حافظت على استتباب الأمن فى الولاية. فاستبعاد وانى ينذر بخطر تحالفه مع المعارضة السياسية، أو حتى أولئك الضالعين فى الصراع المسلح. أما بانقاسى باكوسورو فقد خاض انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كمستقل وتغلب على مرشح الحركة الشعبية لجنوب السودان فى حملة شهدت بعضا من أسوأ الانتهاكات الحكومية فى جنوب السودان. وفى النهاية صادق مؤتمر نيسان/ أبريل ٢٠١١ على مطالبة جنوب السودان بأن يصبح دولة فيدرالية تتسم بقدر كبير من لامركزية السلطة. وكانت تلك مطالبة حصيفة، وذلك لأنه فضلا عن أنها تؤطر شكاوى الاستوائيين ومظالمهم، وكذا كونها رمزا لمواجهة الهيمنة الدينكاوية ... فإنها قد انبثقت من مطالب الجنوبيين فى مؤتمر ما قبل الاستقلال (١٩٤٧) مرورا بإدانتها للحركة الشعبية لتحرير السودان فى بيانها لعام ١٩٨٣، وصولا إلى مطالبتها بالفيدرالية. كذلك فقد تواكبت تلك المطالبة مع مشاعر الإحباط المتنامية جراء جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لفرض دستور انتقالى شديد المركزية على أحزاب المعارضة والمجلس التشريعى بالولاية، وحتى على كثير من أعضاء البرلمان من الاستوائيين.

إن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعت لاستخدام الولاء الحزبى والإيمان بأن الدستور الانتقالى سرعان ما سيحل محله دستور دائم ... لإجبار أعضائها على الموافقة على مسودة الدستور الانتقالى المعد من قبل اللجنة الفنية، وذلك دون أى تعديل. وقد أدان أحد أعضاء البرلمان الاستوائيين من الحركة الشعبية

لتحرير السودان ذلك الأمر قائلا: "إن جماعة إثنية واحدة تسعى إلى الهيمنة على كل شيء". وسرعان ما شرع أعضاء البرلمان الاستوائيون، نظرا لخوفهم من الهيمنة الدينكاوية، في محاولة عرقلة اندفاع الحزب الحاكم. وفي سلسلة من الاجتماعات خلال أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١، شرع أعضاء البرلمان وأعضاء الأحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني في الإفصاح عن مظالمهم.

فوفقا لمسودة الدستور الانتقالي المقترح، فإن تداول سلطات الدولة بين الرئيس والسلطات المحلية قد تم تجاهله. أما النقطة الجوهرية التي تنطوي عليها الفيدرالية والمتمثلة في استقلالية السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية – فأهملت عن عمد، حيث تم تخويل الرئيس الحق في عزل حكام الولايات المنتخبين ونسخ تشريعات الولايات. أما السلطات الأمنية فكانت مركزية ولم تكن ثمة مخصصات لشرطة الولايات أو عوائد مستقلة للحكومات المحلية. هذا، وقد وجد البعض الأمر مثيرا حين سمح الدستور الانتقالي المقترح للرئيس بالحق في عزل نائبه، والتي تعني – وفقاً للظروف الحالية – أن يعزل رئيس "دينكاوي" نائبه "النويري"، بما قد يتسبب في إشعال نيران حرب قبلية. وبالمثل، فقد كانت الحدود ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية غائمة، وكانت تلك السلطات خاضعة – على نحو كبير – لقبضة رئيس الدولة.

إن الاستوائيين ليسوا فقط أنصاراً متحمسين للفيدرالية، بل كانوا معارضين تماماً لمواد بالدستور الانتقالي المقترح تتيح للرعاة "حقوقا موسمية" فقط لرعي قطعانهم وسقايتها. إن ذلك يعني، وبلا شك، أن القضية كانت تتمثل في المشكلة "الأزلية" بين مالكي القطعان "الدينكاويين" في خلافاتهم مع المزارعين الاستوائيين. أما الاستوائيون فكانوا تواقين لتأكيد سلطات الدولة والولاية على الأراضي خوفاً من أن تضحى فريسة ينهبها "الدخلاء".

كذلك، فقد اعترض الاستوائيون على التمييز الإيجابى الذى أقره الدستور الانتقالى المقترح لدينكا نقوك فى أبيى، حيث ساورتهم الشكوك فى أن يكون مرد ذلك رغبة جون لوك جوك فى اكتساب تأييد دينكا نقوك. كذا، كان الاستوائيون محزونين لمقتل نحو عشرين مقاتلا استوائيا من الجيش الشعبى لتحرير السودان فى هجوم العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ الذى شنته القوات المسلحة السودانية على أبيى.

أما جوزيف لاقو، زعيم "الأنيانيا" الأسبق، ورئيس المجلس التنفيذى الأعلى لإقليم الجنوب، والمستشار الرئاسى لحكومة جنوب السودان سابقا، فقد قال فى اجتماع أعضاء البرلمان من الاستوائيين، وكذا بعض عناصر المعارضة ونشطاء المجتمع المدنى الذى عقد فى جوبا فى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١ ... "فى ظل حكم جعفر نميرى، كان هناك تداول للسلطات أكبر بكثير مما هو فى ظل دستور "الحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك فقد قال لاقو إن "المجلس التنفيذى الأعلى لإقليم الجنوب كان متاحا خلال الفترة الانتقالية الأولى بأكثر مما كان عليه فى ظل الحركة الشعبية، وإنه (لاقو) تتاح له فرصة لقاء سالفاكير، فى حين لم يجتمع به كثير من مستشارى الرئاسة منذ تعيينهم فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠". كذلك قال لاقو، والذى حذر من مغبة "خلق" الديكتاتور، إن "تحديد المدى الزمنى لفترات الرئاسة لأمر أساسى للزعماء". وقد ذهب لاقو إلى أن الغرض من ذلك الدستور هو تيسير انتقام "الدينكا" من الاستوائيين. كذلك فقد حذر من أنه "إذا لم يتم تعديل المواد الجوهرية المتضمنة فى الدستور الانتقالى، فلن نستبعد بعدها جهاد الاستوائيين لنيل استقلالهم" ... وهى الكلمات التى قوبلت بعاصفة من التصفيق المدوى. وبالفعل، كان ذلك – تماماً – هو شاغل أعضاء آخرين بالبرلمان قد ساورهم القلق بشأن كون نمط الحكم المزمع تطبيقه لا ينبنى على أساس الأقاليم التى فتحت

الأبواب أمام النزعات الانفصالية للاستوائيين في الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣).

إن أعضاء البرلمان الاستوائيين وآخرين كانوا غاضبين إزاء ممارسة قيدت مناقشة مسودة الدستور الانتقالي ضمن أربع مجموعات في المجلس التشريعي لجنوب السودان خلال يومين فقط من النقاش الحر، ومناقشة التعديلات المقترحة في جلسات منعقدة بكامل هيئتها، قبل القراءة النهائية لها في الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١ ... من أنها قد حيكت بليل. كذلك، كانت ثمة شكاوى من أن مسودة الدستور الانتقالي لم تتضمن إطارا زمنيا لإعداد دستور دائم وتنقيح مكوناته، كذا فلم تشتمل المسودة على إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. كذلك، اعترض الاستوائيون على مادة بالمسودة تسمح بإدراج أعضاء برلمانيين جنوبيين من البرلمان ومجلس الولايات في المجلس التشريعي لجنوب السودان، بحجة أن ذلك مناف للديمقراطية، ويضعف من شوكة أعضاء برلمانيين منتخبين - بجدارة وعن استحقاق - في البرلمان الحالي، فضلا عن كونها ممارسة باهظة النفقة. وكان كثيرون غير راضين عن النية في استبعاد العربية كلغة رسمية، وإحلال الإنجليزية محلها. فوفقا لأونيوتي أديقو نيكواك، الزعيم البرلماني للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي وزعيم المعارضة في البرلمان "على سالفاكير أن يستخدم العربية في حديثه لقادة جيوشه في بيلفام" (قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان). وفي اجتماع ضم أعضاء برلمانيين استوائيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، قال أحدهم إن "الأهالي يجب ألا تصوت للانفصال إذا كانت المحصلة دستورا كذلك المقترح ... إننا نكرر أخطاءنا فنرتضي ما رفضناه آنفا". وبالرغم من تعدد ما تم التشديد عليه، فإن مخاوف الاستوائيين قد عكست وتطابقت مع مخاوف أحزاب المعارضة في منتدى قيادات الأحزاب السياسية، إلا أن ما تغير - عدا فيما يخص الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي والتي

لديها أربعة ممثلين فى المجلس التشريعى لجنوب السودان ... هو تهميش الأحزاب الأخرى وأن معارضة "دستور الحركة الشعبية لتحرير السودان" – وهو الاسم الذى شاع استخدامه لنعت الدستور المقترح – ارتكنت، بالأساس، إلى أعضاء البرلمان المنشقين عن الحركة الشعبية. ونظرا لعدم تحديد الدستور الانتقالى المقترح صيغة الحكم المستقبلى، فقد خلص الدكتور لام أكول إلى أن:

النظم الرئاسية تتسم بتركز السلطات فى يد شخص بعينه (الرئيس)، وهو ما يتناغم والشمولية. لذا، فليس مستغربا – وفقاً لمنتقدى النظم الرئاسية – أن تولد تلك النظم من رحم الانقلابات العسكرية. فخلال المفاوضات التى أفضت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لم تواجه النظم الرئاسية بأية تحديات من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبالتالى تم اعتمادها كما الحال فى دستور ١٩٩٨ مع بعض الاختلافات الطفيفة.

وفى مواجهة قيادات الحركة، نظم أعضاء البرلمان المنشقون جلسات استماع علنية استغرقت عدة ساعات، وذلك للمجموعات الأربع فى المجلس التشريعى لجنوب السودان المخولة بمراجعة مسودة التشريع الانتقالى. وكان يهيمن على تلك الجلسات – بالأساس – جماعات المصالح، وأبرزها الكنائس وذوو الاحتياجات الخاصة والصحافيون و"المرأة". أما الكنائس فقد جادلت، بقوة، معارضة لفصل الدولة (السياسة) عن الدين، وكذا فقد عارضت خيار "العلمانية"، فضلا عن معارضتها لأن تكون تلك "الدوائر متداخلة"، وطالبت بحقها فى إدارة منظمات ربحية، وحق الاعتراف بالكنائس فى "المحافل" الرسمية، وفى عودة الصلوات لتؤدى فى المجلس التشريعى لجنوب السودان. إن الجدال المطروح من قبل الكنيسة كان مثيرا فى ضوء المطالب الجنوبية لفصل الدين عن الدولة (السياسة) حيث كان الطابع الإسلامى طاغى الحضور. أما الصحافيون فقد طالبوا بأن يتم تعضيد

حقوقهم في ظل الدستور المقترح، وذلك لما يتعرضون له من انتهاكات مستمرة على أيدي السلطات الأمنية، وكذا العراقيل الملقاة من قبل مسئولي الحكومة بوجه نشر المعلومات وتداولها. وكان الصحافيون الجنوبيون قد طالبوا – منذ تشكيل حكومة جنوب السودان – بقانون للصحافة والإعلام. أما المنظمات النسوية فقد أشادت بنسبة تمثيل المرأة (٢٥٪) في المجلس التشريعي لجنوب السودان، إلا أنها طالبت بضرورة رفع النسبة لتصل إلى (٣٠٪) كحد أدنى. وبالمقابل، شددت مساهمات "الصفوة" المشاركة في جلسات الاستماع على القضايا ذاتها التي طرحت في اجتماع الاستوائيين: المخاوف إزاء مركزية السلطات في قبضة رئيس الدولة، ومعارضة الاعتراف بمنطقة أبيي، والقلق بشأن موعد الشروع في التباحث حول الدستور الدائم. هذا، وقد سادت الفوضى جلسات الاستماع العلنية لمجموعات "الأمن" و"التشريع" و"الولايات" حين أنحى أليو ايني أليو – رئيس الجلسات – باللائمة مراراً على الحضور لعدم طرحهم مقترحاتهم بشأن تغيير مواد الدستور المقترح على مجموعات المراجعة، وقيامه بإعطاء الأوامر للصحافيين "بالتزام الصمت !!" ... تلا ذلك تركه الجلسات على نحو مفاجئ، لتنتهي فاعلياتها تماماً.

ولقد كان رياك مشار، نائب الرئيس، أحد حلفاء أولئك غير الراضين عن التغييرات الدستورية المقترحة ... إذ كان مشار يشاطر الاستوائيين كثيرا من اهتماماتهم وقضاياهم. وبالفعل، فقد عرض "تعديلاته الإضافية المقترحة" على المجلس التشريعي لجنوب السودان. لقد اعترض مشار على تخويل الرئيس سلطة عزل حكام الولايات وحل مجالس الولايات التشريعية، وتعيين حكام "تسيير أعمال". واقترح أن يتم انتخاب الرئيس ونائبه، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، كحزمة واحدة، وأن يكمل نائب الرئيس فترة الرئاسة المقررة في حال أن أضحى منصب الرئيس شاغرا، وألا يكون من حق البرلمان اتهام نائب الرئيس بالتقصير، وألا يكون للرئيس

سلطة عزل نائبه. كذلك جنح مشار إلى تعضيد شوكة مجالس الولايات، والاعتراف بالعربية كلغة قومية وإلغاء أية سلطة للرئيس تخوله حق حل أية مؤسسة تنفيذية قومية أو تعليق العمل بها فى حالة ما تم الإعلان عن حالة طوارئ بالبلاد، كما رأى أن يتم رفع نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠٪، وإقرار قوى شرطية للولايات. هذا، وقد استشاط أنتيباس نيوك دى كوتشا – أمين الشئون السياسية بالحركة الشعبية – غضبا أن يقوم مشار بمناهضة الحكومة وتحديها، رابطا إياه بالمعارضة التى هى "أعداء جنوب السودان"، قائلا إن مقترحاته تعد "وثيقة غير قانونية".

إلا أن أونيوتى أديقو نيكواك، زعيم المعارضة فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، والمنتمى لقبيلة الشلك التى تعرضت مؤخرا لانتهاكات الجيش الشعبى لتحرير السودان ... هو من لفت الانتباه إلى فشل مسودة الدستور الانتقالى المقترح فى إنهاء الرابطة ما بين الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن فشلها فى الدعوة لأن يطلق على الجيش الشعبى لتحرير السودان" القوات المسلحة لجمهورية جنوب السودان" اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . لقد كانت ثمة تقارير تشير إلى قلق سالفاكير إزاء الجيش الشعبى لتحرير السودان، إلا أنه خشى أن تفضى أية تعديلات إلى انفجار قد لا تحمد عقباه، وبالفعل راجت الشائعات حول انقلاب عسكرى وشيك خلال الأيام التى سبقت إعلان استقلال الجنوب مباشرة.

كانت تلك هى الأحوال عندما ألقى سالفاكير خطابا استغرق ثلاث ساعات فى جوبا فى الثامن من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث حذر أعضاء المجلس التشريعى لجنوب السودان من تغيير مسودة الدستور الانتقالى المقترح قائلا إن التغييرات سيتم التباحث بشأنها باستفاضة فى مناقشات الدستور الدائم. وألمح سالفاكير إلى أنه نظراً لوجود رياك مشار فى اجتماع مجلس الوزراء حين تمت الموافقة على

المسودة، فلا يحق له -إذاً- التقدم بمقترحات بديلة لن يتم مناقشتها. وانتقد سالفاكير المطالب الداعية إلى الاعتراف بالعربية كلغة رسمية ثانية ناعتا إياها بأنها "لغة المستعمرين" (متغافلا عن أن الإنجليزية كانت أيضا لغة المستعمرين)، كما انتقد أولئك الداعين إلى فترة انتقالية مدتها عامان تسبق إجراء انتخابات، وهدد بأن يدعو إلى انتخابات بعد ستة أشهر إذا ما تم قبول اقتراح تلك الفترة الانتقالية. وذكر سالفاكير أنه من غير الملائم المطالبة بنظام فيدرالي في هذا التوقيت حيث يجب أن تكون الأولوية للتنمية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم سالفاكير المعارضة بدعم الميليشيات في أعالي النيل وجنوب كردفان. كذلك ذكر أن هناك العديد من المشكلات الأمنية الكبرى في الولايات، التي عجز حكامها عن إيجاد حلول لها ومن ثم طلبوا دعم سالفاكير في هذا الخصوص (مستثنيا ولايات البحيرات، وواراب، وغرب الاستوائية)، ومن ثم حاجته إلى مزيد من السلطات. وقد أكد سالفاكير أنه لا توجد نية لديه لأن يصبح رئيسا مدى الحياة. كما أخبر أعضاء البرلمان بأنه إذا لم يقوموا بتمرير مسودة الدستور الانتقالي المقترح، فلن تكون ثمة فجوة، إذ سيكون الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥ ساري المفعول للمدة المتبقية من الأعوام الأربعة، حيث سيحكم جنوب السودان بموجب المرسوم الرئاسي. وخلال الخطاب، وجه سالفاكير اللوم إلى رئيس المجلس التشريعي لجنوب السودان، ونائبه، ومسئول الانضباط الحزبي لإحداثهم ارتباكات ومشكلات في العملية الدستورية بسماحهم بعقد جلسات استماع علنية. وفيما يعد تنازلا عن منطقة أبيي، وجه سالفاكير أعضاء البرلمان لتضمين الدستور المقترح العبارة التالية: "ستصبح أبيي جزءا من جنوب السودان، إذا صوت أهاليها في استفتاء على ذلك وانحازوا لتفضيلهم عند الاختيار".

وفي الوقت ذاته، أدى هجوم سالفاكير على رياك مشار إلى استقطاب

الكثيرين للدفاع عن مشار، بمن فيهم مستشار رئاسى من الاستوائية تحدث عن "الدور بالغ الأهمية لرياك مشار فى الحكومة"، وكيف أن "معظم المهام الصعبة المحققة قد أنجزت بواسطته"، واتهم ذلك المستشار سالفاكير بأنه "قلق" من نائبه – مشار – وراغب فى الحط من قدره. أما سالفاكير فقد وبخ مشار وعنفه مرارا منذ أعرب، خلال مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨، عن رغبته فى التنافس ضد سالفاكير على رئاسة الحركة. إلا أن هجوم سالفاكير على جيمس وانى إيقا، رئيس المجلس التشريعى لجنوب السودان وأحد الاستوائيين، كان مفاجأة بحق ... إذ كان إيقا "المداهن الرئيسى" لسالفاكير فى الحكومة. وبالرغم من ذلك، فقد أعرب إيقا – على نحو صريح – عن انحيازه لخيار "الفيدرالية"، ومن ثم تأكيد مصداقيته لدى "رفاقه" الاستوائيين.

إن ما تبدى من تلك الدراما أن سالفاكير – بنمطه الخنوع – والذى أمضى معظم حياته غمرا فى ظلال جون قرنق فى خلفية المشهد، قد رغب فى امتلاك سلطات زعيمه السابق. إلا أن سالفاكير كانت تنقصه ألمعية قرنق ورؤيته الثاقبة، كما كان ينقصه احترام حركة/ جيش تحرير السودان، بل والجنوبيين عامة. لقد كان سالفاكير أداة تحقيق انفصال الجنوب وتقرير مصيره. وكانت طموحاته ينظر إليها بأنها تفوق قدراته بكثير، وأنه كان أداة طيعة فى أيدى أناس أقوياء أحاطوا به.

وبالرغم من كل ما قاله أعضاء البرلمان عن مقاومتهم لسالفاكير، قام المجلس التشريعى لجنوب السودان بعد جلسات مطولة فى السادس من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتمرير الدستور الانتقالى المقترح عند قراءته الرابعة بموافقة ١٤٠ عضواً مقابل اعتراض خمسة أعضاء (أربعة منهم ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، وعضو آخر مستقل). هذا، وقد تمت

الموافقة على المواد التي أثارت جدالات واسعة والتي خولت سالفاكير السلطة في إقالة حكام الولايات وحل مجالس ولاياتهم، وهو ما أقرته اللجنة الفنية للمراجعة، بالرغم من تصويت ٤٢ عضوا برلمانيا ضد تلك المواد. والمدهش هو كون المعارضين ليسوا أعضاء باللجنة الفرعية التي طرحت مسودة بلغة بديلة كان يمكن أن تزيد من إدراك مجلس الولايات. أما النزاع حول ما إذا كان النمط المتبع من قبل الحكومة ينعت بالفيدرالية أو بكونه "لامركزيا" فقد حسم لصالح الخيار الأخير بموافقة ١١٣ عضوا مقابل ٤٢ . كذلك، فقد شرعت الحكومة في تعيين ٦٦ عضوا فيما سيصبح لاحقا برلمان جمهورية جنوب السودان. وبالمثل، فقد أتاح التصويت للحكومة تعيين ٣٠ عضوا آخرين في مجلس الولايات بواسطة سالفاكير، و٢٠ آخرين بواسطة مجلس الخرطوم ... ولكن بأغلبية أقل بكثير، فقد كانت الموافقة بعدد ٧٩ صوتا مقابل اعتراض ٥٧ صوتا، وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت.

أما الانتكاسات الحكومية البسيطة فتضمنت قرارا بأن يكون للدستور الدائم مدى زمني يضاف إلى الوثيقة الختامية، وأن تخول لجنة محاربة الفساد سلطة المقاضاة، فضلا عن سلطة التحقيق، وألا يترك أولئك المشتبه فيهم ممن تم القبض عليهم أكثر من ٢٤ ساعة قبل أن يمثلوا أمام المحكمة، في مقابل الأيام السبعة التي أرادها القاضي الأسبق جون لوك جوك.

وبالرغم من اللغط الدائر على ألسنة أعضاء البرلمان في الأسابيع التي سبقت التصويت النهائي، فقد أذعنوا للضغوط في الأيام الأخيرة، بما فيها تهديد سالفاكير بتشكيل حكومة عسكرية إذا لم تتم الموافقة على الدستور المقترح. هذا، وقد سئل أعضاء البرلمان "هل أنتم مع الرئيس، أم ضده، إذ إن هذا هو دستور الرئيس؟" وحين تمت الموافقة على الدستور، تعرض أونيوتي أديقو نيكواك، زعيم

المعارضة فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، لضرب مبرح وذلك من قبل أعضاء بالاستخبارات الحربية.

إذاً، فقد أصبح لدى جمهورية جنوب السودان دستور لتبدأ بمقتضاه وجودها كدولة مستقلة. وهى الآن فى حاجة إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية.

تمرد فى التخوم

إن الهدوء النسبى للنوير خلال السنوات الست الأوائل من اتفاق السلام كان مفاجأة للحكومة، بل ولأنفسهم. بيد أن ذلك كان ديدنهم لرغبتهم فى أن يتحقق انفصال الجنوب وألا يتم اتهامهم بالتسبب فى إحداث مشكلات خلال المسيرة نحو تحقيق الانفصال، لذا فقد عانوا إهانات كثيرة مثل إذلال قادتهم من أمثال باولينو ماتيب ورياك مشار. إلا أنه مع انتهاء الاستفتاء بنجاح، واتهام النوير بالعجلة وعدم التريث، لم يستطع كثير منهم الانتظار حتى حلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ورغبوا فى التعبير عن غضبهم. فبدلا من القيام بعقد اجتماعات على الغرار الاستوائى، انضمت شبيبتهم الغاضبة إلى اللواء بيتر قديت ياك، والفريق جورج أطور.

أما قديت فإنه ضابط عمل جنديا بسلاح المظلات بالقوات المسلحة السودانية واشترك فى حرب الخليج الأولى (١٩٩١). وبعد عودته إلى السودان، انضم قديت إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ولكنه انشق عنه عقب أن نشب الخصام ما بين رياك مشار وجون قرنق. وحين رجع مشار إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، مكث قديت فى الشمال ليصبح مسئولا كبيرا فى قوة دفاع جنوب السودان بقيادة باولينو ماتيب. وكلاهما من النوير "البول" بمقاطعة مايوم بولاية الوحدة. هذا، وقد تقلب قديت مرارا فى تحالفه مع الحكومة السودانية تارة،

وتحالفه مع الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال سنى الحرب تارة أخرى، قبل أن يعود ثانية إلى الجيش الشعبى نتيجة لإعلان جوبا. ثم أصبح قديت رئيسا لسلاح الدفاع الجوى فى مقر قيادة الجيش الشعبى فى بيلفام، وهى أعلى رتبة وأرفع منصب تقلده ضابط سابق بقوة دفاع جنوب السودان، باستثناء باولينو ماتيب. وقد شارك قديت فى القتال الذى اندلع فى أبيى عام ٢٠٠٨، ليصبح نائبا لقائد الفرقة الرابعة فى الجيش الشعبى فى ولاية واراب على حدود منطقة أبيى. إن بيتر قديت قصير القامة، على خلاف النوير، وهو نحيل ولكن قوى يتسم بالتحفظ ... ويحكى أنه يغسل جانبا واحدا من وجهه، ثم يعود ليغسل الجانب الآخر ... فلا يغسل وجهه دفعة واحدة حتى يتمكن على الدوام من الاحتفاظ بإحدى عينيه مفتوحة.

إن شكاوى قديت ومظالمه قد تشابهت مع منشقين آخرين، إلا أنه قد أولى الشئون العسكرية اهتماما خاصا. وقد لاحظ قديت أن هناك قائمتين للضباط فى الجيش الشعبى لتحرير السودان: إحداهما خاصة بضباط الجيش الشعبى "الاعتياديين" ممن يتم منحهم ترقيات منتظمة، ولهم الأولوية فى تلقى دورات تدريبية، وكذا كونهم محل ثقة قيادات الجيش، وممن يجرى تعيينهم فى مناصب تستلزم قدرا كبيرا من المسئولية. أما القائمة الأخرى فتحوى ضباطا من المشتبه فيهم، والذين قاموا بالانشقاق عن الجيش الشعبى لتحرير السودان فى وقت ما. وقد ذكر قديت أنه مع اقتراب موعد الاستفتاء، فإن عددا كبيرا من الضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان قد اعتبروا "غير لائقين، أو تم إحالتهم على التقاعد". أما قديت فقد شارك الجنود والضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان غضبهم بشأن ما استشعروا أنها عملية تكامل معيبة، تلك التى أعقبت إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦، زاعما أنها صيغت على غرار تلك

الموجهة للأنيانيا فى أعقاب اتفاق أديس أبابا[1].

أما العميد غاتلوك قاى، وهو أحد الضباط المتمردين، فقد سبق قديت وانشق بسبب استيائه من تزوير الانتخابات مما أدى إلى خسارة أنجلينا تينى درقون لمنصب حاكم ولاية الوحدة، وهى التى وعدته - حال فوزها - بمنصب قيادى بالولاية. كذلك، فإن العقيد ماتيو بول جانق، أحد مخضرمى قوة دفاع جنوب السودان وأحد معاونى باولينو ماتيب (الذى كان بمنزله فى بانتيو، حيث تم مهاجمة المبنى وإحراقه مما تسبب فى مقتل ١٦ حارسا شخصيا على يد قوات تابعة لتعبان دينق) ... فقد انضم أيضا إلى قديت. وقد سعى جانق إلى دمج قواته فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، إلا أن الدمج قد ألغى بعد اعتداءات الجيش الشعبى على قوات جانق. كذلك، كان اللواء بابينى مونيتويل، من القوات المسلحة السودانية، أحد الذين انشقوا.

ولعل القاسم المشترك لجميع المظالم المذكورة آنفا تمثل فى صرخة الاستنفار بوجه "الهيمنة الدينكاوية". فبالرغم من أن رئيس أركان الدفاع آنذاك كان الفريق جيمس هوت ماى، وهو من النوير، فقد عزا متمردو قوة دفاع جنوب السودان إخفاقات الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى هيمنة الدينكا، فى حلقات متصلة من تراتبية الهيمنة تمتد لأعلى حتى تصل إلى سالفاكير، وهو أيضا من الدينكا. وينسحب المنطق ذاته على تعبان دينق، وهو من النوير، إلا أنه قد عرف بأنه عميل

(١) إلا أن الفريق جوزيف لاقو، والذى تكامل جيشه من "الأنيانيا" مع القوات الوطنية قد عارض ذلك الطرح قائلا إن قواته كانت تعامل بعدل وحيادية، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود تعيينات فى مناصب بعينها، وترقيات، وتكليف بمسئوليات، وتلقى دورات تدريبية ... إلخ. وبالفعل، فقد كان جون قرنق واحدا ممن استفادوا من المنح الدراسية المقدمة آنذاك ... والذى حصل على إجازة طويلة من الجيش للدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل، ووفقا للاقو، فقد سعت حفنة من صغار الضباط بقيادة قرنق، وبعض السياسيين بقيادة غوردون موتوت إلى تقويض "التكامل".

للدينكا الذين يديرون الجيش الشعبى لتحرير السودان.

إن قديت قد أعلن تمرده وعصيانه ضمن عشيرته من "البول" فى مقاطعته، مايوم، بولاية الوحدة. وكان من المتوقع، آنذاك، أن يكون أهالى الولاية الذين يمقتون الحاكم ويستنكرون تزويره لانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ ... متعاطفين. وفى الحادى عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أصدر المتمردون – الذين تبنوا الاسم "التاريخى" لأنيانيا "جيش تحرير جنوب السودان" – إعلان مايوم. وقد اشتمل الإعلان على المظالم والشكاوى الاعتيادية: الفساد، والقيادة الديكتاتورية السيئة، وغياب الأمن، والهيئة التشريعية المسيسة، والانتخابات المعيبة، واستمرار "سياسة الإقصاء"، والفشل فى إنشاء جيش وطنى كفء. وكأنما قد وجه إعلان مايوم خطابه مباشرة إلى السياسيين فى جوبا، فقد دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية "تقوم بإجراء انتخابات عامة فى جمهورية جنوب السودان فى غضون عامين لانتخاب الجمعية التأسيسية والتى ستعلن الدستور الدائم لجمهورية جنوب السودان. على أن تكون الأولوية هى إمداد الأهالى بما يحتاجونه من خدمات". وكان واضحا من الذى سعى قديت إلى طلب المعونة والتأييد منه: "إننى أناشد الضباط، وعناصر المجتمع المدنى، ورجال الجيش الشعبى لتحرير السودان ونساءه لنفض أيديهم من الصفوة فى جوبا والانضمام إلينا فى جهادنا لوضع جنوب السودان على الطريق المفضى إلى الانضمام إلى مصاف بلدان العالم المختلفة".

وفى أواخر أيار/ مايو ٢٠١١، كانت مقاطعة مايوم هدفا لحصار فرضه الجيش الشعبى لتحرير السودان عليها حين أعلن القائد تشارلز ماتشينق كول أن الحصار أدى إلى إحراق ما يناهز ٨٠٠٠ كوخ من أكواخ القش (توكول)، فضلا عن مقتل عدد من المدنيين وتهجير البعض، إذ سعى تعبان دينق إلى تأليب عشائر النوير الأخرى بالولاية ضد "البول". ونتيجة تفوهه بتلك التصريحات على الملأ، اقتيد

كول إلى المنفى فى جوبا، وبعد رفضه الاعتذار تم إقصاؤه فى الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ . هذا، وقد أخبرنى مستشار رئاسى فى حكومة جنوب السودان بأن ما قام به الجيش الشعبى لتحرير السودان يمكن تلخيصه فى كونه "حكومة فاشلة اعتمدت استراتيجية قذرة". وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، استجارت منظمات "النوير" هناك بالمجتمع الدولى ارتكانا إلى تصريحات كول، وإلى المزاعم بأن الجيش الشعبى قد ساعد سارقى قطعان الماشية، من واراب، فى سرقة ٢٣٠٠٠ رأس ماشية من أهالى مايوم الواقعين تحت الحصار المفروض على المقاطعة. وقد شجب سالفاكير الذين اتهموه أمام المجتمع الدولى، واستنكر مطالبتهم بمثوله أمام المحكمة الدولية بلاهاى بتهمة انتهاكه لحقوق الإنسان فى مقاطعة مايوم.

وما أن قام قديت بشن تمرده، حتى تم عزل بانتيو – عاصمة الولاية – وأضحت معظم الطرق ملغمة من قبل قواته، فى حين أعربت القيادات السياسية فى البحيرات وواراب عن مخاوفها المتنامية بشأن توغل النزاع وإمكانية وصوله إلى الولايتين. أما منتقدو الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأوا أن قلق الدينكا البالغ قد نبع من مخاوفهم من احتمال أن يسعى قديت للثأر من الاعتداءات على عشيرته "البول". بيد أن تعبان دينق كان له تفسير مغاير: فوفقا لمحادثة هاتفية أجراها معى – من بانتيو – فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، أشار دينق إلى أن حزب المؤتمر الوطنى لم يقبل مطلقا نتيجة الاستفتاء، فاستخدم جيش تحرير جنوب السودان، وجماعات مسلحة أخرى لإعادة الجنوب ثانية إلى السودان. كذلك، زعم دينق أن "قديت والمسيرية والقوات المسلحة السودانية قد اتحدوا معا فى صراعهم فى أبيى – خارج كادوقلى – وكذلك فى ولاية الوحدة، وأن لديهم الكثير من الأسلحة والذخائر والألغام.

وبالإضافة إلى الاستياء الشديد الذى أبداه ضباط متقاعدون بقوة دفاع جنوب السودان وأناس آخرون ممن تربطهم صلات بالجيش الشعبى لتحرير السودان، كانت هناك أعداد غير معلومة ممن رفضوا الاعتراف بإعلان جوبا، وظلوا يدينون بالولاء للقوات المسلحة السودانية تحت قيادة اللواء جوردون كونق شول، الذى أضحى قائدا لقوة دفاع جنوب السودان فى الخرطوم. وكان بعض أولئك الجنود، وبخاصة من هم تحت قيادة جابرييل تانقيانقى وتوماس مابيور ... أعضاء فى القوات المسلحة السودانية فى الوحدات المشتركة/ المدمجة، وكانوا مصدرا دائما لعدم الاستقرار. وفى واقعتين بعينهما، كان المدنيون من ملكال قد شوهدوا وهم فى غمار القتال بين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للقوات المسلحة السودانية قوامها رجال من قوة دفاع جنوب السودان، وبين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان.

وفى السابع عشر من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ شرع كل من جابرييل تانقيانقى وتوماس مابيور وغيرهما فى تحريك جيش كثيف من الشمال (من الجلى أنه كان مجهزا من قبل القوات المسلحة السودانية) باتجاه أعالى النيل على امتداد الضفة الغربية لنهر النيل. وقد دل تسليحهم الكثيف على أن القوات المسلحة كانت تتوقع منهم محاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان، ولكن فى ضوء الأحداث التى تكشفت، بدا جليا أنهم قد خدعوا مموليهم الشماليين إذ اعتزموا دمج تلك القوات فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى السابع من نيسان/ أبريل ٢٠١١، شرع جيش جابرييل تانقيانقى وكان قوامه ٧٠٠٠ جندى (والذى ضم العديد من الشباب والنسوة ممن التحقوا بتانقيانقى مؤخرا كوسيلة للظفر بمناصب فى الجيش الشعبى لتحرير السودان) ... فى الاندماج فى الجيش الشعبى فى قاعدتهم فى كالداك، جنوب غرب ملكال مباشرة. وخلال تلك الفترة، كان تانقيانقى يهاتف

سالفاكير – على نحو متصل – إذ ساند سالفاكير جهود الاندماج. ولكن فى الثامن عشر من الشهر ذاته، وردت الأنباء بأن بيتر قاتويتش، قائد وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان، والمعروف بمناهضته للاندماج ... قد أطلق ثلاثة أعيرة نارية فى الهواء فى المحيط المتاخم (كإشارة ما)، ليتبع ذلك قيام مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، ذى الأغلبية الدينكاوية، بإطلاق النار بكثافة وتفريق قوات تانقيانقى. ونتيجة ما سبق، لقى ما تراوح بين ٤٠٠ – ٥٠٠ جندى ومدنى مصرعهم على أيدى مقاتلى الجيش الشعبى المهتاجين. أما أولئك الذين لم يقتلوا أو يفقدوا، فقد حوصر ألفان منهم بواسطة تانقيانقى الذى طلب أن تستأنف عملية الاندماج. إلا أن تانقيانقى ورفاقه قد تم القبض عليهم حيث أرسلوا إلى جوبا. تلا ذلك إرسال نحو ٢٠٠ من مقاتلى تانقيانقى إلى رامشيل، بالقرب من جوبا، لاستئناف الدمج، وتم ترحيل ما قدر بألفى جندى، معظمهم كان ما يزال يحمل أسلحة، إلى بابيى بالقرب من هضبة دوليب، جنوب ملكال على نهر السوباط، لانتظار تقرير مصيرهم على أيدى القيادة العليا للجيش الشعبى لتحرير السودان.

ومثلما كانت خطورة قيادات الجيش الشعبى المنشقين بالنسبة للحكومة، كان هناك قادة من "النوير" أكثر عددا باستطاعتهم حشد عدد كبير جداً من الشبيبة الغاضبة، وذلك من التجمعات من رعاة الماشية على الأطراف، وفيما وراء هؤلاء يكمن غاضبون آخرون من شباب الشتات الغربى. إن أولئك الشباب – الموجهين أحياناً من قبل سياسيين وقادة حزبيين محبطين وأحياناً أخرى بفعل قياداتهم – عادة ما يكررون إظهارهم للقدرة على التحدى وهزيمة المحليين من الجيش الشعبى لتحرير السودان. ففى أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل، رفض "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" فى ولاية جونقلى ترك أسلحته حين يسوق ماشيته إلى مناطق "دينكاوية"، وقد كانت عاقبة ذلك سلسلة من المواجهات مع الجيش الشعبى

لتحرير السودان أفضت في النهاية إلى هزيمة "الجيش الأبيض" وانسحابه إلى منطقة إلى الجنوب من ملكال، ولكن الأمر قد خلف مئات من القتلى من مقاتلي الجيش الشعبي. أما في شرق أعالي النيل، فكان لجيكاني النوير في محلية "ناصر" علاقات تصادمية بعيدة مع لو النوير في أكوبو إلى الجنوب. وقد قام جيكاني النوير - رغبة منهم في حماية قطعان ماشيتهم - بتكوين ميليشيا ذات صلات باللواء جارهوث قاتكوث، مفوض محلية ناصر بولاية أعالي النيل، والقائد الأسبق لقوة دفاع جنوب السودان. وبعد أن نما إلى علم تلك الميليشيا أن موكبا للأمم المتحدة، تحت حراسة الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد انطلق بمحاذاة نهر السوباط من ملكال إلى ناصر ومنها إلى أكوبو ... موكب يحمل أسلحة وذخائر لأعدائهم ... قامت بقتل العشرات من الجيش الشعبي وأجبرتهم على التراجع والانسحاب وجلب جميع عتادها من المقاطعة إلى ناصر. وفي النهاية، وافق شباب تجمعات رعي الماشية على نزع السلاح، وتم تجريد قاتكوث من مهامه ... إلا أن ذلك قد أبان جليا قدرات تلك الشبيبة الساخطة المتمردة.

لقد مثل جيش تحرير جنوب السودان التهديد الأكبر لحكومة الجنوب، إلا أنه لم يكن - بأية حال - التهديد الوحيد. إذ عمد الفريق المتقاعد جورج أطور إلى القيام بتمرد في أعقاب محاولته الفاشلة لإقصاء كول مانيانغ، رجل الحركة الشعبية القوي، عن منصبه كحاكم لولاية جونقلي في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وقد طالب أطور بوقف لإطلاق النار تعقبه انتخابات يتم الإشراف عليها. وكذا، دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ودفع تعويضات لأولئك المتضررين على يد الحكومة. كذلك فقد ذهب أطور إلى كون حركة/ جيش تحرير السودان قد أصبحت "دولة بوليسية" بعد أن أمسكت بزمام السلطة. هذا، وقد اعتبر تمرد أطور تحديا للدينكاوي قير تشوانغ ألونغ، وزير داخلية الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومثله فى ذلك مثل قديت، استطاع أطور حشد بعض ضباط الجيش الساخطين، إلا أن قاعدته التأييدية كانت من لو النوير، والذين أجبروا على نزع السلاح بواسطة الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكانوا يبحثون عن أسلحة لحماية أنفسهم وقطعان ماشيتهم من اعتداءات قبيلة "المورلى" المجاورة. هذا، وقد زود أطور جنوده بسلاحين لكل منهم، سلاح للاستخدام الشخصى، وآخر لإرساله لأسرته، إذ كان أطور يدرك أن حماية الأسرة وقطعان الماشية هما ما دفع هؤلاء إلى الانضمام لجيشه. ولقد تم إرسال عدد من الحملات من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان لدحر أطور، فباء بعضها بالهزيمة، وفشل البعض الآخر فى العثور عليه. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أصدر سالفاكير عفوا شمل جميع المتمردين، وانخرط أطور فى محادثات مع وسطاء عديدين، إلا أنها انهارت بعد أن هاجم الجيش الشعبى قواته.

وفى أواخر شباط/ فبراير ٢٠١١، قامت قوات أطور بمهاجمة فم الزراف فى قاون (والتى تعرف بفنجاك الجديدة) شمال شرقى ولاية جونقلى، وانتزاعها من قبضة الجيش الشعبى لتحرير السودان – حيث قتل عدد من المدنيين. إلا أن القتلى المدنيين كانوا أكثر حين استعادها الجيش الشعبى لتحرير السودان فى اليوم التالى. وقد انصب غضب الأهالى على أطور نتيجة هجومه، وعلى الجيش الشعبى لعدم توفيره الحماية اللازمة. وبالرغم من هذا الهجوم، جدد سالفاكير وعده بالعفو عن المتمردين. إلا أنه بعد أيام قلائل، قام الجيش الشعبى بمهاجمة قوات أطور أثناء عبورها إحدى الممرات الخاضعة لوقف إطلاق النار بصحبة وسطاء كنسيين. وقد تفاقمت مشكلات أطور حين هجره الكثير من مقاتليه من "لو النوير" فى نهاية موسم الجفاف فى أيار/ مايو، وذلك للمشاركة فى هجمات ضد "المورلى"، ولكن مع بداية هطول الأمطار رجع عدد غير معلوم من أولئك المقاتلين إليه. ومع عودتهم، بات

القتال حاميا في منطقة "أيود" بوسط جونقلي، حيث شن الجيش الشعبي لتحرير السودان حملة مشابهة لتلك التي شنها في "مايوم"، انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان، وتلويث لمياه الآبار، وإحراق القرى، واغتصاب النساء.

وفي الوقت ذاته، قام مقاتلو "المورلي" التابعون لمرشح آخر عانى ظلما في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ – ديفيد ياو ياو – بحركة تمرد في الجنوب الشرقي من ولاية جونقلي، حيث تواترت الأنباء عن اعتداءات على الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنشآته، وخروقات لوقف إطلاق النار. وكان الرمز البارز في ذلك الصراع – السلطان إسماعيل قوني، الزعيم الأكبر لقبيلة "المورلي"، واللواء السابق في قوة دفاع جنوب السودان، والمستشار الرئاسي لحكومة جنوب السودان. إن محاولات دمج "المورلي" في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد باءت دائما بالفشل، ولم يتم نزع سلاحها بالكامل، وكانت ثمة شكوك في كون السلطان قوني غير ضالع في تلك الهجمات، بل وربما كان لا يزال على صلة بالخرطوم، التي يزورها على نحو متواتر. إن حجم "المورلي"، وفقاً لتعداد السكان الأخير، لا يجاوز حد الـ ١٥٠٠٠٠، إلا أن نزعتها للإغارة واختطاف الأطفال قد روعت منطقة شاسعة من جونقلي وأعالي النيل وغيرهما. إلا أنه عشية انفصال الجنوب، قام ديفيد ياو ياو بتوقيع اتفاقية مع حكومة جنوب السودان دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإعادة دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإنشاء لجنة مشتركة للتباحث بشأن قضايا اقتسام السلطة رغما عن أنه لم يتم تفعيل تلك اللجنة مطلقا. إن قيام السلطان إسماعيل قوني بالتوقيع على الاتفاقية ممثلا عن حكومة جنوب السودان كان سببا في الخوف من أن يتم تعطيلها.

إن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد واجهته أيضا تحديات في أعالي النيل من ميليشيات الشلك التي تشكلت لحماية أراضيها من انتهاكات الدينكاويين الذين

شنوا حملة لإقصاء القبيلة عن الضفة الشرقية لنهر النيل، وحتى عن ملكال وذلك عام ٢٠٠٩ ... وهي أراض اعتبرت موطنا للشلك منذ أزمان بعيدة. أما القتال، فكان صعودا وهبوطا طيلة عامين كاملين، كان خلالهما الشلك ضحية للدينكا المدعومين بواسطة عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أفضى ذلك إلى انشقاق الشلك عن الجيش الشعبي، وجهات أمنية أخرى، مثل انشقاق روبرت غوانغ، إلا أنه في السابع والعشرين من آب/ أغسطس ٢٠١٠، قام غوانغ بتوقيع اتفاق "فاشودة" الذي دعا إلى وقف لإطلاق النار، وإعادة الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتعهد بالتوصل إلى تسوية بشأن الحدود "القبلية" الداخلية. وتلا ذلك وقف لإطلاق النار، إلا أن إعادة الاندماج قد استغرقت خمسة شهور مما جعل نائبه جونسون أولونغ وأتباعه ينسحبون. أما الحدود فلم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها - وكان رياك مشار المتسبب في ذلك - فأضحى ذلك مصدرا للصراع والعنف المحتمل في غير موضع بجنوب السودان.

أما أولونغ فقد كان مقاتلا بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة لام أكول، لكنه ترك الحركة ليصبح تاجرا في منطقة "القناة" على ضفاف نهر السوباط جنوب ملكال. وحيث اندلعت حرب الدينكا والشلك، تم ترحيله من منطقة "القناة" ليخسر جميع ممتلكاته، لذا فقد تكون الأحداث التي أعقبت ذلك قد مثّلت رغبة منه في الانتقام. وقد رجع أولونغ إلى عملية الاندماج في "الدر"، وهي قرية تبعد ١١ كيلو مترا عن جنوب غرب ملكال، إلا أن صراعا قد اندلع هاجم خلاله الجيش الشعبي لتحرير السودان، ذو الغالبية العددية الدينكاوية، قوات أولونغ، وقدرت أعداد الوفيات بـ ٦٠ قتيلا فيما شرد ٧٠٠٠ مدني. وفي الصباح الباكر من الثاني عشر من آذار/ مارس ٢٠١١ عمدت قوات أولونغ إلى مهاجمة ملكال، لتصل إلى قلب المدينة إلا أنها قد أجبرت على الانسحاب. ووفقاً لـ Human Rights Watch قتل ٤٥

مقاتلاً ومتمرداً إضافيا خلال ذلك الاقتتال. وتعزى قدرة أولونغ على مهاجمة ملكال بنجاح إلى كون معظم قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد أرسلوا إلى فم الزراف فى قاون، وكذا إلى خور فلوس لقتال جورج أطور. وفى أعقاب الهجوم، تم القبض على العديد من الشلك، وضربهم، واتهامهم بكونهم أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى.

أما باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، ووزير "السلام" فى حكومة تسيير الأعمال، والمنتمى إلى قبيلة "الشلك" ... فقد صرح بجلاء بأن جونسون أولونغ عميل للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، وهو الزعم الذى دفع بلام أكول إلى مطالبة أموم بالتنازل عن حصانته البرلمانية حتى يمكن مقاضاته. وفى مقابلة لى مع أولونغ فى التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، أنكر أولونغ أية صلات تربطه بلام أكول، وصرح – بالمقابل – أنه يشغل منصب رئيس الأركان تحت قيادة جورج أطور. إن باقان أموم وقدامى أعضاء الحركة الشعبية من "الشلك" يعيشون معزولين فى الولاية، وبالرغم من عمليات التزوير إلا أن جميع مقاعد "الشلك" فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد فاز بها مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى. كذلك كان من الجلى أن "الشلك" قد صوتوا بكثافة ضد المرشح الرسمى للحركة الشعبية لمقعد حاكم ولاية أعالى النيل، سايمون كون بوتش، والذى شاع الاعتقاد بأنه ظفر بمنصبه نتيجة تداخله الشخصى مع سالفاكير، وقدر كبير من التزوير. أما من كان ليفوز عن جدارة فهو غاتلوك دينق، والذى شغل منصب حاكم الولاية مرتين عن حزب المؤتمر الوطنى، والذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

أما الدينكا فكان لهم نمط مغاير يختلف عن ذلك الذى للاستوائيين، ونوير

أعالى النيل الكبرى، فالدينكاويون يتوقع أن يخضعوا لحكومة يقودها رجل من بينهم، وتتشكل من الكثيرين من قبيلتهم. إلا أن التقارير الواردة من بحر الغزال الكبرى وجنوب غربى جونقلى ذات الكثافة السكانية الدينكاوية تشير إلى صورة أكثر تعقيدا. إن فشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الحفاظ على الأمن، وكذا انخفاض معدلات التوظيف وغياب التنمية بالإضافة إلى مجموعة من المظالم المحلية مثل اعتقال شباب تسببوا فى حبل بعض الفتيات فى ولاية البحيرات... كل ذلك أسهم فى تأجيج حدة الغضب "الدينكاوى". إن الدينكا معرضون لاقتتال محلى، وقد شهد كل من أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١ جولة اقتتالية أخرى اندلعت حتى أنها توغلت إلى داخل رمبيك وانطوت على قتل النساء والأطفال طلبا للثأر. وبحلول عام ٢٠١٠، أضحى الاعتداء على قطعان الماشية على امتداد الأراضى الدينكاوية ظاهرة متفشية مستفحلة. وبالرغم من أن "دينكا البور" قد كانوا فى قلب سياسات حركة/ جيش تحرير السودان تحت قيادة قرنق إلا أنهم كانوا مؤمنين بأنه قد تم تجاوزهم من قبل فلاحى ولاية واراب التابعين لسالفاكير، وبخاصة فى توزيع الحقائب الوزارية فى حكومة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وبالرغم من ذلك الإيمان، فإن قلة من الدينكا بولاية واراب وولايات أخرى ببحر الغزال الكبرى كان يستنهضهم الصراع المسلح للرفيق "الدينكاوى" جورج أطور فى جونقلى.

إلا أنهم لم يستنهضوا جراء التمرد الذى أعلنه المخضرم الدينكاوى السلطان عبد الباقى أكول من موطنه (قرية مريم بمحلية لقاوة بولاية جنوب كردفان)، لكن على الأرجح بسبب الغضب من سوء المعاملة التى يلقاها المسلمون على أيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب البلاد. لقد حارب السلطان أكول "الأنيانيا" فى ستينيات القرن العشرين، كما حارب الجيش الشعبى لتحرير

السودان في ثمانينيات القرن وتسعينياته، وكان عضوا في قوة دفاع السودان عقب تأسيسها عام ١٩٩٧، ليصبح نائبا لباولينو ماتيب، وانضم إلى حكومة جنوب السودان كمستشار رئاسي في السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٧ لحسم النزاعات بين القبائل التي تحيا في المناطق الحدودية لدارفور وجنوب كردفان (وهو منصب مريب إذ لا تقع كلتاهما في جنوب السودان). ثم تلا ذلك أن تم استبعاده من ذلك المنصب لأنه - وفقاً لزعمه - قد انتقد حفلات شرب الخمر في مقار حركة/ جيش تحرير السودان، ولتصريحه بأن "بلدا يغص بالحانات هو بلد ملعون". ونتيجة لذلك، تم اتهامه بالرغبة في تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب. ولعبد الباقي ٦٧ زوجا (كلهن من الدينكا)، إذاً، فأبناؤه يكوّنون - بالفعل - جيشاً فيما بينهم، ولو أنهم يبدون منقسمين بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية. إن قوات السلطان عبد الباقي يقودها ابنه، حسن، وهو من مؤيدي الترابي. وعلى أية حال، فإن تمرد عبد الباقي لم يدم طويلاً، وسرعان ما عقد سلاما مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن قوافل هجرة الرعاة في أعالي النيل الكبرى، وبحر الغزال الكبرى غالبا ما تشهد زيادة في حدة العنف خلال موسم الرعي، وبخاصة عند اقتراب نهايته حيث لا يكون الرعاة بحاجة إلى مجاراة مضيفيهم المتشككين دائما. بيد أن الصراع المتنامي في جونقلي وبحر الغزال الكبرى خلال الأسابيع الأخيرة من عملية السلام بدا أنه قد تأثر بمجموعة عوامل متباينة. فغياب الأمن في المناطق الحدودية الفاصلة بين شمال البلاد وجنوبها، وما يتبعه من انتقال أعداد كبيرة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مناطق يمكن أن تكون حلبة للصراع مع القوات المسلحة السودانية ... قد يزعج المجتمعات المحلية. إن الحظر المفروض من قبل حزب المؤتمر الوطني على نقل الوقود (المحروقات) والطعام إلى الجنوب قد خلق

عجزا مصطنعا، وارتفاعا بالغا فى الأسعار، وذلك - أيضاً - يمكن أن يكون عاملاً لعدم الاستقرار. كذلك، كانت ثمة عوامل محلية أدت إلى تأجيج العنف.

كذلك فمن الدلالات الهامة أثر موجات التمرد فى المناطق المجاورة. وبصفة خاصة، كان لقيام جورج أطور بتسليح "لو النوير" عاقبة متوقعة تماما ألا وهى قيام النوير بتوجيه أسلحتهم بوجه "المورلى"، إلا أن حجم الإغارة على قطعان الماشية وسرقتها لم يكن متوقعا، إذ تم سرقة عشرات الآلاف من رءوس الماشية. كذلك فقد قتل المئات من "النوير" و"المورلى" فى الاقتتال فيما بينهما. ولهذه التمردات عدد من الأسباب المباشرة: ضعف وعدم نجاعة إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلاً عن عدم شرعيتها بالأساس، ذلك الضعف الذى يتضح بصورة أكثر جلاء على مستوى الولايات، وكذلك فساد الجيش الشعبى لتحرير السودان وسوء إدارته، وعدم قدرته على توفير الأمن للمدنيين إذا ما تم تسريح الجماعات المسلحة أو نزع سلاحها، فضلا عن أن الجنود ذوى الطموح، وكذا السياسيين المحبطين يجدون أنه من السهولة بمكان أن ينطلقوا ليشهروا السلاح ضمن رافد كبير يضم شبابا عاطلين وآخرين تم تسريحهم تبقى خياراتهم محدودة للغاية فيما يتعلق بفرص العمل أو التوظيف، على النحو الذى يجعل تجنيدهم فى صفوف الجيش أو تلقيهم منافع حين تسريحهم الخيار الأمثل فى مقتضى تلك الأحوال.

إن غالبية المقاتلين فى موجات التمرد عند نهاية عملية السلام كانوا من "نوير" أعالى النيل الكبرى. وقد عكس ذلك شعورا مكثفا بالمظالم مما أعطى صراعهم مسحة من "الوحدة". إن ثقافة "النوير" ثقافة شموس جموح، فإذا ما اجتمع النوير، وذلك ديدنهم، للقيام بهدف ما، فما هو إلا زمن وجيز حتى تدب الضغينة والأحقاد فيما بينهم. بيد أن الخطر الأعظم الذى ينطوى عليه صراع "النوير" هو أنه ما دامت "الهيمنة الدينكاوية" هى صرختهم الاستنفارية الرئيسية، إذاً فقد يجدون

أنفسهم ضالعين في حرب مع "الدينكا". وقد جرى ذلك في تسعينيات القرن العشرين حيث كانت العواقب وخيمة، إذ من المرجح أن تربو أعداد من قتل في هذا الصراع على أعداد قتلى حرب الشمال/ الجنوب، ويبدو أن هذا السيناريو كان يلوح في الآفاق.

ومن دون إجراء أية استشارات مع رفاقه، أجرى بيتر قديت مباحثات مع الحكومة السودانية في نيروبي بكينيا في الثالث من آب/ أغسطس ٢٠١١، والتي استكملت في جوبا. وقد تم التوصل، مبدئيا، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، تلا ذلك شروع قواته في التجمع في "قاي كانغ" بمقاطعة مايوم. كذلك، فقد ووفق أيضا على أن تتحرك القوات نحو مابيل، وهي قاعدة تدريب تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان تقع في غرب بحر الغزال، حيث سيتم الاندماج هناك. ووفقا لتقديرات أتيحت للمؤلف، تراوحت أعداد تلك القوات ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠ مقاتل)، شاملة غير المقاتلين المصاحبين لهم. وفي بدايات عام ٢٠١٢، كان قديت ما يزال ضيفا على حكومة السودان في فندق "ريجنسي" في جوبا، في الوقت الذي كانت قواته لا تزال في انتظار الاندماج في مابيل، رافضة نزع سلاحها إلى أن يتم تخصيص الرتب والمناصب. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، قامت قوات تابعة لكل من غاتلوك قاي وغابرييل تانقيانقي بالانضمام إلى قوات قديت في مابيل. ولم يكن ثمة شك في أن تأخر الاندماج كان بسبب معارضة جيمس هوت ماي، رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعدد آخر من كبار الضباط، لخوفهم من أن اندماج مقاتلين غير موثوقين قد يضعف شوكة جيشه. هذا، وقد قام المذكورون (جيمس ماي والآخرون) بعرقلة اندماج قوة دفاع جنوب السودان بعد إعلان جوبا عام ٢٠٠٦ للأسباب ذاتها.

وفضلاً عن الاندماج، قال قديت إن سالفاكير وافق على إنشاء لجنة سياسية

مشتركة مهمتها تناول المشكلات القومية فى البلاد، ومن بينها مشكلة الفساد. إلا أنه لم يكن ثمة اتفاق مكتوب، ولم يتم تأسيس أية لجنة سياسية. كذلك، لم يتم تعيين أى من حلفاء قديت فى المناصب الحكومية، ولم يعد هو ثانية إلى صفوف الجيش، وكان هناك تهديد دائم بأن المقاتلين المنتظرين للاندماج فى مابيل، والبالغ عددهم نحواً من ١٧٠٠ مقاتل، قد ينتهى بهم المطاف إن عاجلا أو آجلا إلى التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان.

إن الانحراف الأكبر الذى جرى تمثل فى كون العملية لم تنه التمرد فى ولاية "الوحدة" إذ ظلت معظم قوات جيش تحرير جنوب السودان على حالها، وتولى الفريق جيمس قاى يوش القيادة حيث كان بابينى مونيتويل نائبا له. وفى بدايات تشرين الثانى/ نوفمبر قام ألف مقاتل من تلك القوات بالاستيلاء على مايوم، فى وقت قصير ليتوغلوا فى الأسابيع اللاحقة وينتشروا فى النصف الشمالى من ولاية "الوحدة"، موطن غالبية آبار النفط بجنوب السودان. وبالرغم من أعدادهم المحدودة إلا أنهم قد تمكنوا من أداء مهامهم نظرا لتعاون رؤساء القبائل وأصحاب قطعان الماشية معهم، فضلا عن استياء قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان غير الراغبة فى المجازفة بحياتها للدفاع عن حكم تعبان دينق المقوت على نطاق واسع. وبالرغم من أنه بنهاية عام ٢٠١١ لم يكن جيش تحرير جنوب السودان قد استولى على هدفه الرئيسى، بانتيو، إلا أن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد بدا عاجزاً عن التغلب عليه، وظل الصراع قائما بلا حسم. وفى حين أنكر المتمردون أن جيش تحرير جنوب السودان كان يجند شباب الجنوب بالإكراه، وليس فقط "النوير"، فى الخرطوم وغيرها استعدادا للجولة القادمة من الهجمات فى ولاية "الوحدة"، كانت ثمة تقارير موثوقة قد أكدت ذلك الأمر.

وبعد استسلام قديت لحكومة جنوب السودان، بدت قيادات جيش تحرير جنوب

السودان المتبقية ملتزمة بإحراز انتصارات عسكرية هامة قبل التفكير فى إجراء مفاوضات مع جوبا ... باستثناء جورج أطور الذى أقنعته ميريديت بريستون، من مركز الحوار الإنسانى ومقره جنيف بسويسرا، بالذهاب إلى نيروبى منتصف تشرين الثانى/ نوفمبر للاجتماع ليومين بمسئولى الأمن بمكتب سالفاكير. إلا أن مطالب أطور الخاصة بمناصب قيادية فى حكومة جنوب السودان، والتعويضات لأولئك المتضررين من الحرب فى جونقلى، وإقالة حكومة ولاية جونقلى، والاتفاق على إجراء انتخابات قومية مبكرة ... قد رفضت جميعها. ورغماً عن هذا، صرح أطور بأنه "على استعداد لاستئناف المفاوضات فى أى وقت"، إذ لم يستبعد أن تجرى المفاوضات ثانية فى نيروبى. وبعد مرور ثلاثة أسابيع قام أطور بإبلاغى بأنه "لا يمكن الوثوق فى الكينيين إذ يمكن دائما شراء ذممهم"، وبأنه يبحث عن وسيط آخر مناسب.

إن حكومة جنوب السودان قد اعتبرت فشل المفاوضات نصرا سياسيا إذ أظهر المتمردون الانقسام فيما بينهم، وغضبت قيادات جيش تحرير جنوب السودان من أطور الذى أجهضت أفعاله مساعيهم الهادفة إلى تشكيل كيان تمردى موحد تحت قيادة واحدة. ونظرا لكون أطور دينكاويا، وكون غالبية قواته من "النوير"، لم ينظر إليه على أنه زعيم ملائم للكافة. وبالفعل، فقد أخبرنى قائد بجيش تحرير جنوب السودان بأنه "إذا حاول حزب المؤتمر الوطنى أن يفرض أطور قائدا لنا، فنحن نفضل سالفاكير"، فى حين قال متمرد ينتمى إلى "النوير" إن جعل دينكاوى يقود جيشا من النوير "سيجعل سالفاكير يضحك كثيراً".

هذا، وقد بدا جليا أن المرشح الذى يفضله جيش تحرير جنوب السودان كقائد للكيان التمردى الموحد المقترح هو جوردون بواى، وهو شاب ألمعى يدرس القانون فى "أوتاوا" بكندا. إن صعود نجم بواى يرجع إلى عدة عوامل: كونه "نويريا" من

محلية ناصر بشرق أعالى النيل، والتى يؤمن البعض أنها لم تحصل على ما تستحقه أو تستأهله من قبل القيادة. كذلك، فإن بواى متعلم يجيد الإنجليزية بطلاقة وغير منحدر من صفوف الجيش، فضلا عن أنه ينتمى إلى "الشتات النويرى" الذى كان يمارس تأثيراً متنامياً فى التطورات السياسية بجنوب السودان. كذلك، فإنه وبنهاية عام ٢٠١١، كان ذلك "الشتات النويرى" فى أمريكا الشمالية قد تبنى نهجا راديكاليا متنامى الوتيرة (يشكل "النوير" المجموعة الأكبر حجما من شتات جنوب السودان بالمهجر). إن غالبية "الشتات النويرى" يؤيدون "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" نظرا لاستيائهم من سياسات الحكومة التى تستهدف نزع سلاحهم، والذين يؤمنون بأنها تتركهم مهددين من قبل "المورلى" المجاورين لهم، وخاصة عقب الاعتداء عليهم فى آب/ أغسطس ٢٠١١ – والذى جاء انتقاما من هجوم شنه "لو النوير" فى حزيران/ يونيو – حيث قتل نحو ٧٠٠ شخص، وتم اختطاف العشرات وسرقة عشرات الآلاف من قطعان الماشية. هذا، وقد خلصت أقلية ما إلى أنه لا يمكن إصلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن مصالح "النوير" ورغباتهم لن تتحقق إلا بعد الإطاحة بالحكومة وانضمام "النوير" إلى صفوف المتمردين على النحو الذى انتهجه جوردون بواى.

ووفقاً لجيمس نوت بوت، الناطق باسم الجيش الديمقراطى لجنوب السودان، وأحد أفراد "الشتات" فى الخرطوم، فإن مسئولى الأمن بالجيش الديمقراطى قد كشفوا، فى الثانى عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، عن مخطط للجيش الشعبى لتحرير السودان لاغتيال جورج أطور فى الخرطوم، وأنه قد تم احتجاز الضالعين فى هذا المخطط، بواسطة الحكومة السودانية. إلا أنه، وللتعتيم على وجود أطور فى الخرطوم، أعلن فى تسريب صحافى لاحق أن المخطط قد جرت أحداثه فى منزل أطور فى خور فلوس بولاية جونقلى. وبالرغم من تشكك البعض

فى وجود مخطط، بالأساس، لقتل أطور فى الحادى والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، هو وتوماس دوت وهو مواطن أمريكى وعضو بجيش تحرير جنوب السودان. وقد أبانت تحريات أجريتها أن المسئولين الأوغنديين قد أبلغوا أطور أثناء مفاوضاته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى جرت فى نيروبى، برغبة الرئيس الأوغندى، يورى موسيفينى، فى لقائه على انفراد فى كمبالا (علما بأنهما قد التقيا قبل ذلك مرتين حين كان أطور نائبا لرئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان)، وهى دعوة تكرر توجيهها خلال الأسابيع التالية. وقد ذكر نوت بوت أنه وسلطات الأمن السودانية قد استحثوا أطور بألا يذهب، ولكنه أصر على الذهاب. ووفقا للترتيبات المعدة من قبل الأوغنديين سافر أطور جواً إلى كيغالى للتعتيم على وجهته الحقيقية، لتقله سيارة إلى كمبالا. ويكاد يكون من المؤكد أن أطور وتوماس دوت قد قتلا على أيدى قوات الأمن التابعة للرئيس موسيفينى أثناء نومهما فى أحد فنادق كمبالا ثم سلمت جثتاهما إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، على الرغم من استحالة أن يكون قد تم أخذ جثتيهما إلى الحدود الأوغندية مع جنوب السودان، وتسليمهما للجيش الشعبى الذى زعم بأنهما قد قتلا أثناء محاولتهما القيام بمفرديهما بتمرد فى التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ فى مقاطعة موروبو بوسط الإستوائية.

ووفقاً لما قاله جيمس بوت، فإن "اغتيال أطور لن يؤدى إلى إحلال السلام، لأن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد نجح فقط فى قطع أحد الفروع، إلا أنه لم يمس جذور المشكلة". وفى حين كان ثمة ابتهاج كبير فى دوائر حكومة جنوب السودان لمقتل أطور، صرح المتمردون بأن هدف تحقيق الوحدة سيضحى أكثر سهولة فى ظل غياب أطور، وأنه ليس من الممكن إجراء أية مفاوضات بشرق إفريقيا فى غياب وسيط قوى. إن الأثر المباشر لاغتيال جورج أطور تمثل فى زيادة

حدة القلاقل فى جوبا، والتى كانت تعانى بالفعل موجات من الجرائم عزاها حاكمها كليمنت وانى إلى جهاز الشرطة. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن يقوم أقرباء أطور وأصدقاؤه بشن هجوم انتقامى ثأراً لمقتله. وعلى أية حال، لم يدم الابتهاج طويلا، ففى الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ شن "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" هجوما كاسحا على "المورلى". ففى أعقاب الهجوم الذى شنته "المورلى" على "لو النوير" فى آب/ أغسطس، كان الهجوم الانتقامى قد أضحى وشيكا، حيث تمثلت ردة الفعل من جانب الحكومة السودانية، والأمم المتحدة، والكنائس فى القيام بجهود واسعة النطاق للمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة قوات إلى بيبور لحماية المدنيين. إلا أن عملية السلام قد انهارت، ولم يؤد الوجود العسكرى فى أراضى "المورلى" إلى إثناء عزيمة "لو النوير"، ومع بدايات كانون الأول/ ديسمبر صار الهجوم متوقعا.

أما ما لم يكن متوقعاً فنطاق الهجوم ومداه ... ذلك الهجوم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ من شبيبة "لو النوير" المسلحة جيدا (والتى سلحت، فى معظمها، بواسطة أطور، بالرغم من رغبة الجيش الديمقراطى لجنوب السودان فى أن يهاجم "اللو" الحكومة، وليس "المورلى")، إلى جانب أعداد محدودة من جيكانى النوير، وكاور النوير، ودينكا تويك من "البور". وخلال الأسبوعين التاليين، زعم مندوب "المورلى" فى بيبور أن الهجوم قد أسفر عن مقتل ما يزيد عن ٣٠٠٠ من "المورلى" وتشريد ١٠٠٠٠٠ منهم، فضلا عن إحراق معظم أماكن التوطن بالمنطقة، وسرقة ٨٠٠٠٠ من رءوس الماشية، على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون تلك الأرقام مبالغا فيها على نحو كبير. إذ كان باستطاعة الشباب من "المورلى" الهرب بقطعان ماشيتهم. إن الأساس المنطقى وراء هذا الهجوم قد تم الإفصاح عنه خلال تسريب صحافى مروع تم تذييله بأنه أعد فى أكوبو بجونقلى، ولكن من شبه المؤكد أنه قد أعد

بواسطة "الشتات النويري" في مهجره بالولايات المتحدة الأمريكية. ويقول التسريب:

بما أن الحكومة التي نزعت سلاح المدنيين عام ٢٠٠٦ قد أخفقت في حماية "النوير" من هجمات "المورلي"، فقد قرر شباب "النوير" حماية أسباب معيشتهم ومصادر أرزاقهم. وللقيام بذلك، قررنا نحن - شباب "النوير" - مهاجمة أراضي "المورلي" وإبادة قبيلة "المورلي" من على وجه البسيطة قاطبة إذ ذاك هو السبيل الأوحد لضمان تأمين قطعان ماشية "النوير" في الأجل الطويل. إن السبيل الوحيد لحسم مشكلة "المورلي" يتمثل في إبادتهم بقوة السلاح.

لقد هرع رياك مشار، نائب الرئيس، إلى حيث المشهد، وسعى حثيثاً - وإن رافق ذلك خطر كبير - إلى إقناع شباب "لو النوير" بالامتناع عن مهاجمة "المورلي"، إلا أنه قد قوبل بالتجاهل ... وهو التجاهل ذاته الذي قابله به متمردو "النوير". أما سالفاكير، فقد كان في تلك الأثناء يمضي معظم الوقت في زيارة موطنه في "واراب"، حيث انصرم وقت طويل قبل أن يعود ثانية. وفي تصريح له إلى تليفزيون جنوب السودان، زعم أن هناك معدلات عالية للأمراض التناسلية بين "المورلي" تفضي إلى انخفاض معدلات المواليد، بما يدفع القبيلة إلى اختطاف أطفال جيرانها[1]. أما الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد أبدى سعيا رمزيا لمجابهة "الجيش الأبيض لشبيبة النوير"، ولكن بدا جليا أن معظم مقاتلي الجيش الشعبي لم

(١) يسود الاعتقاد في جنوب السودان أن الدافع إلى خطف "المورلي" للأطفال أنهم يعانون أمراضا تناسلية، وأن لديهم "ممارسات جنسية" بعينها تفضي إلى اضطرابات ومشكلات فيما يخص "الحمل" لدى نسائهم. بيد أن ما سبق لا تؤيده أية أبحاث علمية رصينة. والمعلوم أنه منذ بدايات القرن التاسع عشر، على أدنى تقدير، يقوم "المورلي" بشراء الأطفال من "دينكا البور" المجاورين لقبيلتهم، وأنه في فترات لاحقة حديثة العهد نسبيا، امتهن بعض "المورلي" خطف الأطفال بالإكراه وبيعهم إلى أفراد قبيلتهم، بل مقايضتهم في نظير رءوس الماشية والتي يستخدمونها كمهور للنساء. هذا، ويتم تنشئة الأطفال المختطفين كأفراد من "المورلي".

يكونوا راغبين فى قتال "اللو"، إذ من المرجح أن كثيرا منهم كانوا يؤمنون بأهداف "اللو" بل ساعدوهم وانضموا إلى "الجيش الأبيض". وفى تلك الأثناء، وفى بيبور، وقف كل من الجيش الشعبى لتحرير السودان والأمم المتحدة على الحياد، فلم يتدخلا أثناء قيام "الجيش الأبيض" بإحراق المدينة وقتل أى شاب – بل وأى شخص عثروا عليه. هذا، وقد زعم شباب "النوير" أنهم قاموا بتحرير بعض الأطفال المحتجزين. أما التصريحات الصادرة لاحقا عن حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة، التى يهنئان فيها أنفسهما بجهودهما، ويعزيان إخفاقهما إلى نقص الموارد، ويزعمان أنهما قد أجبرا "الجيش الأبيض" على الرحيل ... فكانت تصريحات غير مقنعة الغرض منها خدمة أغراضهما. ففى ذروة هجوم "الجيش الأبيض"، كان أقصى ما فعلته الأمم المتحدة نصيحة "المورلى" بالدفاع عن أرواحهم !! أما "الجيش الأبيض" فلم تتم ملاحقته من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان، ولا من قبل الأمم المتحدة، بل ترك وشأنه، بعد أن خلص زعماؤه إلى أن أهدافه قد تم تحقيقها. وقد ألقت صحيفة "التايمز" البريطانية قدرا قليلا من المسئولية على حكومة جنوب السودان، والتى قالت إنها "دولة فاشلة". وخلصت بالمقابل إلى "أن الأمم المتحدة قد أخفقت فى أكثر أعبائها من حيث الأهمية: منع اندلاع الحرب، وحماية الأرواح ووقف العنف. إنه لعار على الأمم المتحدة ... والأسوأ أنها ظاهرة فاشية رائجة". (التايمز، ١٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠١٢).

تمثلت ردة فعل الحكومة السودانية فى الدعوة إلى جولة أخرى لنزع السلاح ... وهى السياسة التى اعتُمِدت – على نحو متكرر – إلا أنها باءت بالفشل، بل لقد أفضت، فى الواقع وعلى نحو مباشر، إلى المأساة التى نحن بصددها. وبدعم من الأمم المتحدة، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بحملة مكثفة لنزع السلاح فى جونقلى عام ٢٠٠٦، والتى أفضت – كذلك – إلى صدامات بين "الجيش الأبيض"

والجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى النهاية، أوقف الجيش الشعبى حملته قبل أن يتم نزع سلاح "المورلى" وما صاحب ذلك من نتيجة حتمية تمثلت فى توظيف "المورلى" تفوقها فى الأسلحة والعتاد لمهاجمة جيرانها. لقد قمت بالتنقل كثيرا فى ربوع جونقلى عام ٢٠٠٦، حيث أخبرت من قبل أناس موجودين فى أماكن متفرقة باستعدادهم للقيام طواعية بتسليم أسلحتهم إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، إذا وفر لهم الأمن وإذا أكد لهم جميعا أنه قد تم نزع سلاح جميع القبائل دونما تمييز. إلا أن الجيش الشعبى لم يستطع توفير الأمن، ولم يكن أمام القبائل الأخرى سبيل سوى بيع عدد من رءوس ماشيتها لشراء أسلحة للدفاع عن أنفسها، مما أدى، بدوره، إلى جولة جديدة للاقتتال القبلى. وفى عام ٢٠٠٩، كنت فى جونقلى حيث شهدت حملة جديدة لنزع السلاح بواسطة الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتى كان لها العواقب المأساوية ذاتها. وبالفعل، فقد أدى إخفاق تلك الحملة إلى فتح المجال أمام أطور لإقامة علاقة مع "اللو" عن طريق إمدادهم بالأسلحة. وبالرغم من السجل الحافل بالإخفاقات، وبالرغم من اعتداءات "الجيش الأبيض" على "المورلى"، قامت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان – ثانية – بالتوصية بسياسة لنزع السلاح.

كان متمردو الجنوب الذين لم يتمكنوا من حشد أصحاب قطعان الماشية من "اللو" ذوى الاستقلالية الفكرية، وحلفائهم ... أولئك المتمردون الذين لم يسبق لهم مطلقا حشد قوة فاعلة كتلك بمفردهم – رغماً عن ذلك – سعداء بإنجازات "الجيش الأبيض"، وإمكانية قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالسعى لنزع أسلحتهم. أما اللواء بابينى مونيتويل، نائب قائد جيش تحرير جنوب السودان، فقد قال: "إن سالفاكير قد أعلن الحرب على "اللو"، فإذا ما قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بقتال "اللو"، فسوف يلجأون إلى جيش تحرير جنوب السودان"، فيما لاحظ أحد

قادة التمرد أنه إذا سعى الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى نزع سلاح "اللو"، فسيرقص المتمردون الآخرون طربا. أما غاى بول تونغ، ممثل "الجيش الأبيض" فى أمريكا الشمالية، والعضو البارز فى تجمع "جنوب السودان" فى سياتل فقد أشار إلى "أن الجيش الأبيض ليس له ارتباطات بالمتمردين ولا تجمعه بهم أية علاقات، كما أنه غير ضالع فى أى تمرد ضد الحكومة السودانية"، هذا بالرغم من قوله إن "قتال الجيش الأبيض يصب فى مصلحة المتمردين". كذلك، فليس ثمة دلائل على دعم الخرطوم للجيش الأبيض. وبالرغم من تهديده الوحشى بإبادة قبيلة "المورلى" عن آخرها من على وجه البسيطة، إلا أن "الجيش الأبيض" لم يعد على ذلك القدر من القوة التى حاربت مع رياك مشار فى هجومه المروع على "بور" عام ١٩٩١، بل ربما لم يعد "الجيش الأبيض" ذاته الذى حارب معركة خاسرة ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان عام ٢٠٠٦ . فوفقا لغوردون بواى:

أن "الجيش الأبيض" موصول بالمناخ العالمى السائد حيث يمتلك أفراده هواتف نقالة ويرغبون فى اقتناء سلع غربية إذ لم يعودوا راضين بحياتهم كأصحاب قطعان ماشية ... ويقوم المتمردون بإقناعهم بأن السبيل الوحيد لحماية قطعانهم، وتنمية محيطهم والنهوض به، وامتلاكهم ما يرغبون فيه من سلع وأمتعة وخلافه هو توجيه مهاراتهم القتالية نحو مآرب سياسية والعمل على الإطاحة بالحكومة.

وحتى أثناء جلب مقاتلى "الجيش الأبيض" لقطعانهم وما تم نهبه من أسلاب إلى ديارهم، شرع "المورلى" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان فى الانشقاق وشن هجمات انتقامية على المدنيين من "اللو"، قتل خلالها العشرات. أما ديفيد ياو ياو، الذى سبقت الإشارة إليه، ذلك "المورلى" الذى عمل مدرساً فى السابق، ثم شن هجوماً تبعه اتفاق مع الحكومة – فقد انشق أيضاً حيث اتجه هو وأتباعه إلى هضبة بوما فى جنوب شرق جونقلى. وقد تواترت أخبار

مفادها قيام أفراد من "تويوسا" وقبائل أخرى حليفة للمورلى بترك الجيش الشعبى لتحرير السودان والعودة إلى مواطنهم وديارهم. إن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم ينجح مطلقا فى التغلب على التباين فى الهويات القبلية لجنوده، وفشل بالتالى فى خلق "مزاج" قومى فيما بينهم. ونتيجة لذلك، عادة ما عمل الجيش الشعبى كمجموعة من الميليشيات والفصائل القتالية التى يدين أعضاؤها بالولاء لقبائلهم أو قادتهم الأفراد بأكثر من ولائهم للتراتبية الهرمية للجيش الشعبى. ونتيجة لذلك، كان الأرجح أن يكون الجيش الشعبى لتحرير السودان مصدراً لتفاقم الصراعات المحلية، وليس أداة لإنهائها على نحو مرض.

وفى حين برزت الفوضى فى أعالى النيل الكبرى، فإن غياب القانون وسرقة الماشية والقتل طلباً للثأر قد كان السمة الغالبة فى بحر الغزال الكبرى. كذلك، كانت ثمة دلائل على تصاعد وتيرة الاستياء فى مناطق كانت إلى عهد قريب مناطق آمنة. إن بيتر سولى، السياسى المخضرم المنتمى إلى جماعة "البارى" بوسط الاستوائية، قد قام بمحاولة باءت بالفشل المحقق حين أقدم على صراع مسلح فى غرب الاستوائية، أما اللواء تونق لوال أيات، وهو دينكاوى من شمال بحر الغزال ورئيس الحزب الديمقراطى المتحد، فقد أسس ما سماه "حزب الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان"، وقوامه ٥٠٠٠ جندى على حد زعمه، على الرغم من أن قليلين هم من يأخذونه على محمل الجد. إن جنوب السودان، بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد نصف عام فقط من حصوله على الاستقلال يبدو هشا للغاية، كما أن خطر الفوضى الداخلية يبدو مخيفاً بأكثر من ذلك المفروض من قبل الخرطوم، بالرغم من كون الاثنين مترابطين. إلا أن حكومة جنوب السودان قد اكتسبت قدرا من الثقة جراء تعهد الرئيس الأمريكى باراك أوباما، فى توقيت مثير للشبهات، بمصادقته على بيع جنوب السودان سلاحا أمريكيا. وقد تلا ذلك القرار، مرسوم

رئاسى أمريكى بإرسال خمسة من كبار العسكريين الأمريكيين إلى جنوب السودان لمساعدة بعثة الأمم المتحدة هناك، والذى قال الكاتب الأمريكى لورانس فريدمان أنه "ينطوى على عسكرة العلاقات الأمريكية مع جنوب السودان"، كما يلفت الانتباه إلى كذب الولايات المتحدة فى أن مسوغ إرسال هؤلاء العسكريين هو أن المحكمة الجنائية الدولية لن يكون بوسعها محاكمتهم، حيث إن جنوب السودان دولة غير عضو بها ... تزامن هذا مع ضغط الولايات المتحدة على حكومة السودان للتوصل إلى اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية "ذاتها !" بشأن الاتهامات الموجهة إلى الرئيس عمر البشير.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يكن واضحاً أبداً ما إذا كان راغبا فى تعضيد موقفه التساومى بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء وضمان بقاء حكومة جنوب السودان ضعيفة هشة، أو محاولته الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان. كان التصويت فى الاستفتاء وقبول حزب المؤتمر الوطنى بنتيجته يعنى أن استقلال جنوب السودان بات حقيقة لا يمكن إنكارها، ومن ثم فإن المبرر الوحيد لتأييد الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية كان الرغبة فى أن تحل محلها حكومة أخرى يستطيع حزب المؤتمر الوطنى التعامل معها على نحو أكثر يسرا. كان ذلك احتمالا قائما بالفعل، إلا أن الأهداف قد تخضع لتغيرات سريعة ومذهلة فى السودان، ولكن المحصلة فى نهاية عملية السلام تمثلت فى رغبة حزب المؤتمر الوطنى، على أرجح تقدير، فى توظيف "وكلائه" Proxies كقوى مضادة تعمل لتعادل تأثير الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجعل حكومة جنوب السودان فى انشغال بالهموم الأمنية لأمد غير محدد، والضغط لإحداث توافق بشأن عدد من القضايا المعلقة لمرحلة ما بعد الاستفتاء. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى يتسم بالبراجماتية والانتهازية السياسية، فإذا ما تبدى له أن بإمكانه المشاركة فى

تقويض حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان دون أن يتكبد نفقات مالية وسياسية طائلة، فسوف يمضى قدما نحو تحقيق مأربه دون كثير التفات إلى ما قد يثنى عزيمته من معارضة داخلية.

غير بناء اقتصاد التبعية:

لقد نال جنوب السودان استقلاله فى ظل عائدات حكومية تبلغ مليار دولار أمريكى تتأتى ما نسبته ٩٨٪ منها من عائدات النفط. بيد أن الجنوب السودانى لم يفعل شيئا خلال ١٢ عاما من الصراع المسلح وستة أعوام ونصف العام فى الحكومة للبحث عن مصادر بديلة للعائد، فضلا عن عدم القيام بإعادة هيكلة الاقتصاد. ولقد كانت المشكلة حادة للغاية، وبخاصة فى تجمعات السكنى النيلية، التى عانت ارتكانا شبه تام إلى الأنماط التقليدية لرعى الماشية، التى لم تكن منتجة فحسب، بل كانت مسئولة عن تنامى معدلات سرقة الماشية وتأجيج حدة الخلافات فيما بين الرعاة، التى لم يكن الجيش الشعبى لتحرير السودان موفقا على الإطلاق فى احتوائها منذ التوقيع على اتفاق السلام. أما الصناعة النفطية فقد أججت حدة الفساد الراسخ بالفعل، وكرست البون الشاسع بين مستويات الدخل المختلفة فى مجتمع كان – إلى وقت قريب للغاية – يقيم موازين المساواة والعدالة، كما تسببت الصناعة النفطية فى مشكلات بيئية متنامية، وجعلت الحكومة تعتمد على "الريع" المتحصل، بدلا من اعتمادها على الضرائب.وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما استرشدنا بتجارب البلدان الأخرى، ألفينا البلدان المعتمدة على النفط لديها تضخم وانخفاض فى قيمة العملة الوطنية، ومن ثم تدهور القيمة الشرائية لها ... وما يسببه ذلك من إضعاف للصناعة المحلية والزراعة، وإنفاق تلك الدول مبالغ طائلة على مشروعاتها العسكرية بما يفوق ما تنفقه البلدان غير النفطية.كذلك، فقد كان يتم توجيه أكثر من ٤٠٪ من الإنفاق الحكومى صوب "الخدمات الأمنية".

وفى مواجهة تلك الحقائق، كان يعمد إلى توجيه السياسات الاقتصادية للحكومة نحو استقطاب التأييد من خلال "الرافد الوظيفى" إلى الحد الذى قدر معه أن ٧٧٪ من الإيرادات الحكومية يذهب إلى دفع "الرواتب"، ليترك القليل لبرامج التنمية الحقيقية. أما برلمان جمهورية جنوب السودان فقد عمد إلى تصحيح المسار عن طريق استيعاب الأعضاء الجنوبيين فى البرلمان بالخرطوم وكذا بمجلس الوزراء واستقطابهم بما أدى إلى أن أضحت حكومة الجنوب إحدى أكبر الحكومات فى العالم بالمقارنة بحجم السكان القائمة على خدمتهم. إذا، فقد حل النظام الوراثى محل مفهوم "السودان الجديد" كأيديولوجية حاكمة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

مضت الحكومة ترنو إلى جذب الاستثمار الأجنبى للوفاء باحتياجات البلاد من البنى التحتية، وتوفير الخدمات، وكذا الاضطلاع بدور رائد فى التنمية. فوفقا لرياك مشار، نائب الرئيس، فإن المشروعات المنشأة والممولة من قبل المستثمرين ستتملكها الحكومة وفق جدول زمنى متفق عليه. هذا، وقد أعلن مشار: "إننا سنقوم بجمع ٥٠٠ مليار دولار أمريكى كاستثمارات خاصة، وذلك خلال السنوات الخمس القادمة لبناء هذه الأمة لتلحق ببقية بلدان العالم من حيث تنمية بنيتها التحتية". وعلى ضوء هذا، صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون تحفيز الاستثمار لعام ٢٠١١ ومشروع قانون الضرائب لعام ٢٠١١ بهدف أن يكون المناخ مواتيا للمستثمرين المحتملين".

كذلك، يمكن تلمس ملامح الفلسفة الاقتصادية للحكومة فى مصادقتها على إخضاع موارد الدولة، وبخاصة الأراضى، لاعتبارات البيع أو التأجير التمويلى. فوفقا لدراسة أعدتها جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، وهى المنظمة الأهلية الدولية التى كانت الأقرب إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال سنى الحرب،

فإن الحكومة قد باعت ٩٪ من الأراضي إلى المستثمرين الأجانب بحلول الاستقلال. إن نحوا من ٢,٦ مليون هكتار من الأراضي كان يفترض أن يستخدم في إنشاء مشاريع زراعية، وكذا في توليد الوقود الحيوي وزراعة الغابات. وقد وجدت الدراسة أن الأراضي قد بيعت بقيمتها الاسمية، حيث بيع الهكتار في بعض الأحيان بثمن بخس (٤ بنسات).

إلا أنه ليس مستغربا من جيش في صورة حزب أمضى سنى عمره برمتها في تحالفات سياسية كان فيها تابعا يعوزه الاستقلال، حزب لم يبد أدنى اهتمام بالحكم الذاتي في الجنوب بأكثر من الفكاك من قبضة "الجلابة" ... أن يسعى نحو سياسات اقتصادية تكاملية لبناء جنوب السودان – الدولة الوليدة – حتى ولو كان تابعا كديدنه المعهود !!

تغيير النظام في الشمال

في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عمت تظاهرات نظمت من قبل العديد من المنظمات الشبابية ثلاث بلدات في الخرطوم، فضلا عن جامعات عدة، ومدن شمالية أخرى ... في استجابة لإعلان النتائج المبدئية لاستفتاء الجنوب. أما المتظاهرون الذين أنشأوا مواقع للتواصل الاجتماعي على الإنترنت على غرار الاحتجاجات التونسية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، فقد طالبوا البشير بالتنحي عن حكم البلاد، كما دعوا إلى تغيير النظام. كذلك، فقد كانت أهازيجهم: "لا لا للغلاء، لا لا للفساد، جوعت الناس يا رقاص" و"تونس ومصر والسودان إيد واحدة". هذا، وقد جرى اعتقال عشرات الطلاب، من بينهم عدد من أولاد الصفوة السياسية السودانية، حيث توفي أحدهم لاحقا، كما كانت هناك تقارير عن تعذيب وانتهاكات جنسية مورست بحق أولئك المعتقلين بمعدلات لم يسمع بها من قبل في

شمال السودان. أما التظاهرات التى نظمها الشباب بين الحين والآخر فاستمرت حتى أيار/ مايو فى شمال السودان ودارفور، إلا أن أحزاب المعارضة الشمالية ظلت على مبعدة، وقدمت مساعدات فى مجال الاتصالات وإتاحة الدعم القانونى لمن تم القبض عليه، والخدمات العلاجية لمن أصيب.

لقد انطوت كتلة المتظاهرين على "الفايسبوك" على ثلة من طلاب الجامعة الراديكاليين، لم ينخرط كثير منهم فى السياسة على نحو كثيف وفعال من قبل، إلى جانب "شباب" آخرين ... الشباب، ذلك المفهوم المطاط فى السودان الذى يمكن أن يشمل فئة عمرية تتراوح ما بين (١٥ – ٤٠ عاماً). وفى الماضى، عادة ما مثلت الجامعات السودانية مراكزا للتمرد، ولكن فى ظل حكم حزب المؤتمر الوطنى، والذى عمل على زيادة عدد الجامعات على نحو كبير، تم "أسلمة" الجامعات، لتصبح أدوات للهيمنة الحكومية. ونتيجة لذلك، كانت معظم اتحادات الطلاب بالجامعات السودانية تدار بواسطة حزب المؤتمر الوطنى. لذا، لم تكن الجامعات السودانية قواعد أصيلة للتمرد، كما الحال فى تونس ومصر. لقد كان لبعض الطلاب المنتمين إلى مناطق تتسم بغليان سياسى – كجنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة، وشرق السودان، ودارفور – قابلية محتملة لتحدى الحكومة على نحو راديكالى، كما اتسموا بنزعة أكبر للعنف. ولقد بدا هذا جليا حين عمت الاضطرابات والفوضى عقب مصرع جون قرنق، حيث كانت الشبيبة من دارفور وجبال النوبة هى المهيمنة. كذلك، كانت هناك قلة من الطلاب والشباب من "الكتلة النيلية" قد تحمست جراء الوقائع المتلاحقة فى تونس ومصر، وبخاصة الأخيرة. وقد توجب على الشباب السودانى، منهم فى ذلك مثل المصريين، التغلب على مخاوفه المشروعة من حكومة لا حدود لعنفها وبطشها بالمتظاهرين السلميين العزل، إلا أنهم – وبخلاف المصريين – لم يكونوا مشبعين بالكراهية التى يضمرها نظراؤهم الشماليون للحكومة وسلطات

الأمن. وفضلا عن تلك الصفوة من الشباب السوداني، ثمة شباب مهمش في الخرطوم ومدن كثيرة أخرى ... شباب فقير وعاطل من العمل ليس لديه طموحات تذكر – شباب قد يكون إدراكه السياسي محدودا، إلا أنه ليس لديه الكثير ليخسره، ولذا يمكن جذبه بسهولة إلى الصراعات والاحتجاجات الشعبية، بيد أنه – ومع بدايات عام ٢٠١٢ – لم يحدث ذلك.

وفي حين لم تبادر الأحزاب السياسية بالتظاهرات، ناهيك عن قيادتها لها ... فقد استخدمتها كمخلب قط، أو فلنقل كأنبوب اختبار تستشعر بواسطته مواقف السودانيين واتجاهاتهم، ومدى رغبتهم وعزمهم على مجابهة نظام الحكم. ومن بين الأحزاب السودانية، فإن حزب المؤتمر الشعبي، والحزب الشيوعي السوداني هما فقط من يمكن اعتباره شديد الحماسة لانتفاضات شعبية. وكلا الحزبين لديه قاعدة عضوية محدودة، وحضور غير طاغ لدى عموم الشعب السوداني. فالشيوعية هي رديف الإلحاد لدى معظم السودانيين، ومن ثم فهي ممقوتة من جانبهم، أما حزب المؤتمر الشعبي فهو رديف الترابي، الذي يظل الشخصية الممقوتة الأولى في السودان بأسره. إلا أن الحزبين لديهما قدرات تنظيمية ورؤى أيديولوجية أكثر وضوحا من أي من أحزاب المعارضة الأخرى. ونتيجة لذلك، كان الحزبان محطا لانتهاكات الحكومة ومضايقاتها التوقيفية، وبخاصة ضد حزب المؤتمر الشعبي. وبالفعل، كان ثمة تخوف في دوائر حزب المؤتمر الوطني من أنه نظرا لقيام الترابي وبعض رفاقه باختيار أناس والدفع بهم داخل الخدمات الأمنية والاستخباراتية بالبلاد، فقد يكون لهم بذلك "أشخاص كامنون" يمكن استدعاؤهم لمعارضة نظام الحكم، حين يحين أجل ذلك. إن البعض قد نسي أن حزب المؤتمر الوطني قد وقف عاجزا عن استخدام الجيش لمواجهة الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في أم درمان عام ٢٠٠٨، واعتمدت – بالمقابل – على قوات جهاز الأمن والاستخبارات

الوطنى بقيادة الفريق أول صلاح عبد الله قوش. لقد كانت هناك تفسيرات عديدة لغياب الجيش، إلا أن التفسير الشائع الذى لاقى رواجا وقبولا كان تخوف حزب المؤتمر الوطنى من أن يكون ضباطه البارزون واقعين تحت سيطرة الترابى. لذا، فقد كان إبراهيم السنوسى، الذراع اليمنى للترابى، محقا حين خلص إلى أن "المعارضة ضعيفة لكون الحكومة قد عمدت إلى تفتيت الأحزاب، فضلا عن أن قادة الأحزاب غير مستعدين للذهاب إلى المعتقلات". أما الاستثناء الوحيد فكان المخضرم/ محمد إبراهيم نجود - السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى، والذى ذهب بمفرده، من دون أى من أعضاء الحزب، إلى الشوارع الملتهبة آنذاك. وقد شارك نجود فى تظاهرة بوسط الخرطوم لمدة دقيقة واحدة تقريبا !! - وهى فترة زمنية كافية للغاية لكى يتم تصويره، قبل أن يتم القبض عليه.

إن قدرة الأجهزة الأمنية على القبض على المتظاهرين بسرعة، واستخدام القسوة المفرطة معهم، واختراق مواقع التواصل الاجتماعى بنجاح، فضلا عن كون المشاركة من قبل مستخدمى تلك المواقع محدودة للغاية إذا ما قورنت بمثيلتيها فى تونس ومصر ... كل ذلك يفسر - جزئياً - فشل التظاهرات فى حشد عدد أكبر من السودانيين. كذلك، هناك تفسير آخر مفاده عدم حماسة الأحزاب المعارضة لتلك المظاهرات، بل إن بعضها ما يزال يأمل فى أن يحول دون وقوع انتفاضات شعبية، من خلال التفاوض مع حزب المؤتمر الوطنى. وحتى بالنسبة لتلك الأحزاب التى تفضل مبدأ "الانتفاضة"، كانت ثمة شكوك حول التوقيت المناسب للقيام بها. لقد خشيت بعض الأحزاب من كون حزب المؤتمر الوطنى يرغب فى التعجيل بانتفاضة "مبكرة" يمكنه معها أن يخمد نيرانها قبل أن تقوى شوكتها ويشتد عودها، فيما رغبت أخرى فى أن يتم طرح الثقة - بالكلية - عن الحكومة جراء انفصال الجنوب، وعدم الرغبة فى رؤيتها وهى تتدخل فى مسيرة عملية السلام بالبلاد.

وخلال سني الحكم "الإسلامي"، تحرر كثير من السودانيين من الوهم، وفقدوا ثقتهم في السياسة والبلاد وجل زعمائهم ... فيما لم يعاصر الشباب، بحكم عامل العمر، إلا حزب المؤتمر الوطني، كما لم يكونوا يعلمون إلا القليل عن عادات القتال لدى الجيل الذي سبقهم، وكانوا يجاهدون لمحاولة فهم الاضطرابات بين ظهرانيهم، وتلك المنتشرة في الشرق الأوسط بأسره، في سعيهم لتلمس الطريق. أما زعيما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي فقد أدليا دلوهما فأخفقا ... وأما الترابي، زعيم حزب المؤتمر الشعبي، فيعتبره معظم السودانيين الشماليين السبب الرئيسي لتفكك السودان، فيما اختزل الحزب الشيوعي السوداني في عقد تحالفات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تلك الحركة غير الموثوقة من قبل الكثيرين من أهالي السودان.

كذلك، فإن التضارب الحادث في القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان كان سببا آخر للاستجابة الضعيفة للمطالب الداعية إلى انتفاضة شعبية في ٢٠١١ . وبينما كانت عناصر من الحركة بقيادة ياسر عرمان ترغب في التحالف مع قوى معارضة أخرى، تم وضع عرمان في موقف حرج من قبل القطاع الجنوبي للحركة الراغب في أن يفضي الاستقرار إلى ضمان نجاح عملية السلام، ومن قبل قائده المباشر، مالك عقار ايير، غير الواثق في الأحزاب الشمالية، حيث انصب اهتمامه على "المشورات الشعبية". وفي السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١، أخبرني مالك عقار بأن:

"رياح التغيير قد هبت، بيد أنني أحسب أنه من غير الحصيف أن ننخرط في انتفاضات في الوقت الراهن. إن الأحزاب الشمالية ليست تصادمية النزعة، إذ اعتمدت تاريخيا على الحركة الشعبية لتحرير السودان لمجابهة حزب المؤتمر الوطني نيابة عنها. لقد أرادوا استغلالنا للوصول إلى قصر الرئاسة، بيد أننا أدركنا أنه

إذا كان بوسعنا أن نصل بأى من كان إلى "القصر"، فلماذا لا نصل "نحن" إليه؟ ألا إننا عازمون على المضى قدما إذا أخذوا زمام المبادرة. وتبقى الحاجة ماسة إلى القيادة، ووحدها الحركة الشعبية لتحرير السودان من تمتلك تلك القيادة. إننى أحسب أننا يجب ألا نصطدم بحزب المؤتمر الوطنى. إن الأحزاب الأخرى هى من الهشاشة والضعف بحيث يسهل أن تنحو بعيدا فى هذا الوقت أو ذاك".

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى لم تضع أية خطط بشأن احتمالية أن تتولد توترات قد تفضى إلى مصادرة أصول الحركة من قبل أجهزة الأمن السودانية، أو أن يجبر ياسر عرمان على مغادرة البلاد ... الأمر الذى حذر الحزب الشيوعى السودانى من مغبته.

كذلك، كانت الحركة منقسمة بولاءاتها تجاه الجنوب ولديها -مثلها فى ذلك مثل نظيرتها الجنوبية- ميل للتفكير فى حلول عسكرية لمشكلات سياسية لم تكن تتوافق ومزاج عموم السودانيين عند انبثاق توترات الربيع العربى. وتضمن ذلك، أيضا، النداءات المتكررة من قبل ياسر عرمان بالتدخل العسكرى الأمريكى. وفى الوقت ذاته، كانت مطالبة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بإسقاط النظام قد قام بها كل من مالك عقار اير، وعبد العزيز آدم الحلو، اللذين كانا فى حماية قواتهما وحماية ياسر عرمان خارج البلاد، فى حين لم تتم استشارة أعضاء الحركة على امتداد السودان. هذا، وقد أخبرنى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى بأن "ياسر عرمان كان يريد تثبيت قدميه فى الشمال، بل وفى بنغازى، واستقطاب إمدادات من الجنوب، بل وربما من أوغندا".

أما إحدى مزايا النظام، فإنه بالرغم من أن العلاقات كانت ما تزال متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أوروبا، إلا أن السودان -وخلافاً لما كان عليه فى تسعينيات القرن العشرين- لم يكن يعانى عزلة إقليمية. فمع نهاية عملية

السلام، كان لحزب المؤتمر الوطنى روابط تعاونية مع إثيوبيا، فضلا عن إحراز تقدم فى العلاقات مع الرئيس التشادى إدريس ديبى لإنهاء دعمهما المتبادل للمتحاربين بالوكالة، وهو الأمر الذى صمد لاختبار الزمن وسط دهشة الكثيرين. هذا، فضلاً عن احتفاظ حزب المؤتمر الوطنى بعلاقات حميمة مع رئيس إريتريا، أسياسى أفورقى ... تلك الشخصية المراوغة المخاتلة. أما العلاقات مع الجارة الشمالية – مصر – فكان يكتنفها الغموض نظرا للأوضاع غير المستقرة بها، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى قد رحب بسقوط نظام حسنى مبارك، وراودته آمال عراض بشأن تنامى نفوذ الإخوان المسلمين فى مصر، الذين تربطه بهم علاقات وثيقة. كذلك، يقوم حزب المؤتمر الوطنى برفد المعارضة الليبية بالدعم المالى، وهنا أيضا لأن الحزب كان آملا فى أن الإسلاميين بليبيا سيبلون بلاء حسنا فى مرحلة ما بعد القذافى، ولكون القذافى قد أضحى المؤيد الأبرز لحركة العدل والمساواة. وفى حين أن الانتفاضات الشعبية التى انتشرت على امتداد الشرق الأوسط عام ٢٠١١ قد أحدثت رجفة شديدة لقادة الحزب، فقد استشعر أولئك القادة – كديدنهم – أنه إذا أمكنهم فحسب تهدئة العواصف السياسية القائمة (آنذاك)، فإن التوجهات الإقليمية الأشمل ستكون موافقة لهم، وأن النظام سيجتاز أزمته بأقوى مما كان من قبل. ولكن الأمر ذا الدلالة الهامة، على الأرجح، ووفقا للدكتور منصور خالد عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، "هو ضعف معارضى نظام الحكم"، والذين قال عنهم منصور خالد إنهم المعارضون الأقل نفوذا وفاعلية مقارنة بمن رآهم على مدار سنى عمره.

هذا، وقد ألح حزب المؤتمر الوطنى فى القول بأن الأحوال فى السودان لا يمكن أن يتم مقارنتها بنظيرتها فى تونس أو مصر، على الرغم من أن المثقف البارز والرمز الإصلاحى فى الحزب، الدكتور/ غازى صلاح الدين، قد رأى فى تلك

التطورات قوة دافعة لقضية الديمقراطية، حيث كتب:

في الماضي، ساد اعتقاد عام بأن ما يسمى "الأحزاب الأيديولوجية" – كالجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطني – تآمرت على الأنظمة الديمقراطية لصالح خدمة وجهة نظرها الضيقة عن الحكومة والمجتمع. هذا الأمر يتغير حاليا. هناك تصريحات قاطعة بالانضمام إلى ركب الديمقراطية تصدر عن الجميع بمن فيهم الأحزاب الإسلامية الصاعدة، وهو الأمر الذي سيضطلع بدور كبير في ترسيخ الاستقرار والديمقراطية في الإقليم، وفي السودان (الدكتور/ غازي صلاح الدين – ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

وعلى وجه التحديد، فقد آمن الدكتور/ غازي صلاح الدين بأن إمساك الإسلاميين بزمام السلطة والحكم في الوطن العربي من خلال انتخابات ديمقراطية سيعمل على طمأنة الإسلاميين بالسودان. ولكن وفقا للمشهد السائد المنطوي على اعتقالات متواترة للسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، والمنطوي أيضا على إغلاق الصحف، فإن التقدم باتجاه تحقيق الديمقراطية أمر غير مشاهد ألبتة.

وفي الوقت ذاته، كانت الجهود تبذل لجعل النظام في السودان آمنا إزاء التغيرات الكاسحة في الإقليم. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، أعلن الرئيس عمر البشير، البالغ من العمر ٦٧ عاما آنذاك، أنه لا ينتوي الترشح للرئاسة ثانية، كما بدا أنه قد صادق على مطالبات تدعو إلى أن يكون الحد الأقصى لعمر مرشح الرئاسة ٦٠ عاماً. أما حزب المؤتمر الوطني فقد قام بتفعيل أنشطته مع مجموعات الشباب الذين تم إمدادهم بموارد بشرية ومالية، كما قام بتبني وجهة نظر الحكومة بإيجاد فرص عمل لهم، أو ترشيحهم لوظائف بعينها، وتنظيم أنشطتهم الاجتماعية، وتطوير منظور لاهتماماتهم ... كل ذلك بغية إحداث إصلاحات بالنظام بدون

الاضطرابات والقلاقل التى شهدت تمهيدا لها بالشرق الأوسط. وطبقا لدلالات انطوت عليها مواقف العديد من الدبلوماسيين الغربيين، فإن حزب المؤتمر الوطنى قد حالفه التوفيق فى الترويج لنفسه بأنه حزب الاعتدال. وقد عقب الصادق المهدى على هذا الأمر بالقول إن "حزب المؤتمر الوطنى يستخدم تكتيك حسنى مبارك حين قال إنه لو رفضتنا، فسوف تصطدم بالمتطرفين، وبذا فإن الحزب السياسى الوحيد المتسم بالتنظيم، فى مصر، هو "الإخوان المسلمين". وكان أحد اقترابات النظام من الشبيبة أن يتم تعيينهم فى مناصب وزارية، ومناصب أخرى. ولعل التعيين الذى لاقى الكثير من اهتمام وسائط الإعلام السودانية، كان تعيين سناء حمد، وزيرة للإعلام. وقد مثلت سناء، البالغة آنذاك ٣١ عاما، ذات الخلفية الأكاديمية، والتى نعتت نفسها بأنها إسلامية ليبرالية" ... الصورة الجديدة لحزب المؤتمر الوطنى التى رغب فى أن يقدمها للعالم. وبينما كانت سناء حمد عادة ما تنتقد اتخاذ القرار فى أروقة حزب المؤتمر الوطنى، فقد أوضحت بجلاء أن ثمة خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها تتعلق بسياسات الحزب، والتعيينات السياسية. ولم تكن المبادئ التى تتبناها سناء حمد تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بعموم الحزب. ونتيجة لذلك، فإن حزب المؤتمر الوطنى لم يواجه تحديات المعارضة فحسب، بل كان يتحتم عليه تقرير المدى الذى يمكنه – من خلاله – الاستجابة للضغوط المتنامية من أعضائه المطالبين بإجراءات إصلاحية.

حزب المؤتمر الوطنى، وحكومة ألوان الطيف السياسى، وصياغة دستور البلاد

صُممت جهود حزب المؤتمر الوطنى بشأن صياغة دستور للبلاد، وتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى ... لإعادة التواصل مع جمهور تحرر من أوهام اتفاق السلام الشامل والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد، ولتحمل قدر من

المسئولية عن كارثة انفصال الجنوب، وبالتالى حماية نفسه من أخطار التيارات الراديكالية، المحلية والإقليمية معا ... إلا أن إحداث التوازن المنشود لن يكون بالأمر الهين. فإرضاء المؤيدين الراغبين فى دستور إسلامى صريح وسياسات إسلامية واضحة لا يتناغم مع جهود الدفع بإسلاميين معتدلين من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى فى الحكومة، إذ يتطلب ذلك منحهم مجموعة من الامتيازات لاسترضاء مؤيديهم. فبحظر تلك الامتيازات، فضلت العناصر الأكثر راديكالية فى هذين الحزبين العمل مع قوى الإجماع الوطنى للضغط من أجل إشعال انتفاضة فى البلاد.

وقد أضحى التفاوض أولوية قصوى للحزب الحاكم مع التصويت لصالح انفصال الجنوب وتهديد الصادق المهدى بالانضمام لأولئك الداعين إلى تغيير نظام الحكم، ما لم يصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطنى. ومنذ البداية، أدار الفريق صديق محمد إسماعيل – الأمين العام لحزب الأمة القومى – دفة المفاوضات وكان أكثر مؤيديها حماسة. وقد اعتبر إسماعيل المفاوضات الفرصة الأخيرة أمام الحزب الحاكم لحل سلمى، وإلا فلن يكون أمام حزب الأمة القومى سوى تأييد إطاحة الحكومة عن طريق الانتفاضة. إن المطالب المنشودة قد تمثلت فى دستور ديمقراطى يتيح للأحزاب كافة فرصة المشاركة فى العملية السياسية، وإقامة علاقات طيبة مع جنوب السودان، ومناصرة حقوق الإنسان، وإنشاء فيدرالية فاعلة، إلى جانب حسم النزاع فى دارفور، والتوافق بشأن آلية تقود إلى انتخابات قومية فى غضون ثلاثة أعوام، وفى ظل مفوضية قومية للانتخابات قد أعيد هيكلتها. هذا، وقد صرح صديق إسماعيل، فى منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ بأنه متفائل بنتائج إيجابية خلال أسبوع، حيث توقع أن يحسم الأمر من خلال اجتماع ما بين البشير والصادق المهدى، إلا أنه – ومع نهاية عملية السلام – لم تكن ثمة اتفاقات ما بين

حزب المؤتمر الوطنى وأحزاب المعارضة الرئيسية.

وبالرغم من إيمان زعيمى الحزبين بخيار "الانتفاضة"، إلا أن ذلك قد أرقهما – على الأرجح– بأكثر مما أرق البشير ورفاقه المؤمنين بأن حزب المؤتمر الوطنى فى مأمن من موجات التمرد التى اكتسحت العالم العربى، وذلك بسبب ما زعموه من وجود ليبرالية ولا مركزية للسلطة فى الولايات السودانية. لقد كان الصادق المهدى وعثمان الميرغنى متشوقين للانضمام إلى الحكومة، بيد أنهما كانا بحاجة إلى ضمانات بأنهما لا يدعمان ديكتاتورية، وبالتالى يضمنان تأييد أعضاء حزبيهما. كذلك، فلا يوجد أدنى شك فى مخاوفهما الحقيقية، وبخاصة مخاوف المهدى، من أن تهبط البلاد فى منحدر كذلك الذى هبطت إليه ليبيا، وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة من بينها عدد لا بأس به تربطه علاقات بحزب المؤتمر الوطنى، وكذلك بعض الجماعات الإسلامية فى الخارج. لقد أعلن الصادق المهدى أنه قد يكون "طوباويا" إلا أنه يأمل فى "ربيع عربى بلا عنف". بيد أن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم أوراقا للعب. إذ قد يفضل البشير أن يضم حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى صفوف الحكومة، ولكن إذا كان الثمن باهظا فإن حزب المؤتمر الوطنى بوسعه تغيير المسار والتحالف مع الفصائل الإسلامية، وإن كانت صغيرة نسبيا، مثل منتدى السلام العادل الذى يترأسه الطيب مصطفى – خال البشير، ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" – وكذا التحالف مع جماعة "أنصار السنة" ذات الطابع الوهابى، وجماعة "الإخوان المسلمون".

وفى الثانى من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أعلن البشير أنه فى أعقاب انفصال جنوب السودان سيتم صياغة دستور جديد للسودان، كجزء من "الجمهورية الثانية"، على أن يعرض للتصويت عليه فى استفتاء جماهيرى، وأن حزب المؤتمر الوطنى عازم على استقطاب جميع القوى السياسية السودانية لصياغته. وقد ربط البشير

ذلك بتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى وفقا لأجندة يتفق عليها مع الأحزاب السياسية الأخرى. ومع نهاية عملية السلام، كان حزب المؤتمر الوطنى قد أجرى التعديلات الفنية اللازمة على الدستور، ففى مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، سيكون الاهتمام منصبا على التوصل إلى اتفاق بشأن "دستور دائم" زعم المسئولون الانتهاء من صياغته بحلول تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١١ . ولئلا توحى التعديلات المقترحة بالضعف، قام البشير باستبعاد فكرة الانتخابات المبكرة، مشيرا إلى أن الانتخابات القادمة ستجرى خلال عام ٢٠١٥ وفقا لما اتفق بشأنه. كذلك، فقد أبلغ البشير مجلس الشورى بأن أحزاب المعارضة هى أحزاب ضعيفة، وأن الحزب الحاكم لا يواجه أدنى منافسة من قبلها.

إن الاهتمام بالدستور قد تسارعت وتيرته وقت الاستفتاء بشأن استقلال الجنوب، ومع اقتراب عملية السلام من نهايتها. وكان ذلك واضحا من خلال تزايد اجتماعات الأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى للتباحث فيما بينها حول أنجع السبل لبحث الدستور المقترح وإعداد مسودات للمراجعة والتحليل. وبالرغم من أن المجتمع المدنى فى السودان لا يرقى إلى مستوى نظيره الجنوبى من حيث وضوح التكوين، إلا أنه سرعان ما اضطلع بالمهام المذكورة آنفا. إلا أنه -وكما فى الجنوب - شب خلاف حول رغبة الحكومة فى التحكم فى العملية برمتها عن طريق تحجيم المشاركة وتحقيق مآرب بعينها. أما أحزاب المعارضة وعناصر المجتمع المدنى - بدورها - فقد رغبت فى عملية شاملة ومطولة بغية مناقشة القضايا برؤية وعمق، وكذا توعية الجماهير، والإفادة من الفرجة المتاحة للتشديد على ضرورة إحداث تحول ديمقراطى بالبلاد. ولقد حالف التوفيق الدكتور/ غازى صلاح الدين - المتسم بعقلية تقدمية إصلاحية - حيث كتب:

إن القول المأثور: "لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين" هو قول صائب،

فالأحزاب بحاجة إلى إعادة تقييم قدراتها الديمقراطية. ففي الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية، فإن التقاليد الديمقراطية متقلبة. إننا نفتقر إلى روح المؤسساتية ... فالأحزاب تعتمد في استمراريتها على "العبقرية" !! والمواهب الشخصية لزعاماتها شبه الخالدة!!

(الدكتور/ غازي صلاح الدين – ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

منذ عام ١٩٥٦، كان الأسلوب النمطي الذي تكتب به الحكومات السودانية دساتيرها هو تشكيل لجان ثم عرض تقارير تلك اللجان على البرلمان للبت النهائي، وقد عمد حزب المؤتمر الوطني إلى هذا الأسلوب في كتابة دستور ١٩٩٨ . هذا، وقد استعيض عن دستور ١٩٩٨ بدستور "اتفاق السلام الشامل" الذي ظلت أحكامه سارية حتى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . ولقد كان دستور "اتفاق السلام الشامل" بصيغته العلمانية غير مستساغ من قبل حزب المؤتمر الوطني، بالرغم من كون "اتفاق السلام الشامل" الذي انبنى عليه الدستور مصدر حياة الحزب. ومع نهاية عملية السلام طفت إلى السطح الفكرة القديمة الداعية إلى دستور إسلامي للبلاد. وقد عمد حزب المؤتمر الوطني إلى توظيف تلك الفكرة لإعادة التواصل مع جماهيره، والتدليل على أنه من بين مزايا انفصال الجنوب عودة شمال السودان إلى هويته "الإسلامية الحقيقية"، ونبذ الأفكار العلمانية وطرحها جانبا ... تلك الأفكار التي روجت لها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومفاهيمها بشأن "سودان جديد".

لقد عمد تحالف الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطني إلى استخدام الدستور طويلا لتفتيت الأحزاب الطائفية وإضعافها لعلمه بتأزم موقفها حين النظر إليها وهي تناهض دور الإسلام في الحكم. أرادا حزب الأمة القومي والحزب

الاتحادى الديمقراطى تجنب المأزق بالقول إن ثمة قضايا أكثر أهمية بحاجة للمناقشة، إلا أنه كان مشكوكا فى أن يحول ذلك القول دون الشرك الذى نصبه حزب المؤتمر الوطنى لهما، علما بتوجهاتهما الإسلامية ... تلك التوجهات التى تجعل تحالفهما مع الأحزاب العلمانية ضربا من المستحيل. أما الاختلاف عن ما سبق ذلك من مناقشات وجدالات، تلك التى دارت فى دوائر مفرغة، فهو أنها قد جرت فى سياق انفصال الجنوب الكارثى، وفى مناخ الحروب التى دارت فى دارفور وجنوب كردفان، حيث طالبت أحزاب التمرد بالاعتراف بالتعددية والاختلاف، ومطالبة الثلاثى (عبد الواحد النور وعبد العزيز الحلو ومالك عقار اير) بالعلمانية. إن دستورا علمانيا قحا لم يكن واقعيا من المنظور السياسى، وبخاصة فى ظل تلك الأحوال، إلا أن الجدل الدائر – آنذاك – أتاح الفرصة لتوعية الأهالى وحشدهم حول مواقف شتى.

وفى حين سعى المجتمع المدنى الإصلاحى إلى توظيف الحاجة إلى دستور جديد للمطالبة بديمقراطية متكاملة الأركان، كانت أحزاب المعارضة منقسمة، فالبعض يناصر نشطاء المجتمع المدنى، والبعض يوظف الموقف لتعضيد موقفه التساومى لموطئ قدم بالحكومة. ولقد كانت نقطة البداية رفض الأساليب التقليدية لصياغة الدستور وفقا لمبدأ "التجربة والخطأ"، ومع نهاية عملية السلام كان كثير من المنتمين لشتى أطياف المشارب السياسية ينادى بمناقشات مجتمعية موسعة. كانت القضايا الرئيسية موضع الاهتمام تدور حول ما إذا كان نظام الحكم الذى من المزمع اعتماده برلمانيا أم رئاسيا ... ودور الإسلام – إذا كان ثمة دور – فى الدستور، بالإضافة إلى قضية الفيدرالية وسلطات رئيس الدولة وصلاحياته، وما إذا كانت الوحدات الفيدرالية ستبقى على غرار النمط القائم (١٥ ولاية) أم سيتم الرجوع إلى نمط الأقاليم الستة الذى أنشأته السلطات الكولونيالية البريطانية فيما

سبق. هذا، وقد قيل إن هذا النقاش الشامل يعد متسقا مع الخبرات والتجارب العالمية الراهنة.

إن المجتمع المدني، وكذا الأحزاب السياسية قد تناولوا قضية "الدستور" بالطريقة ذاتها التى تناولوا بها انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ – أى بتشكك باد، من غير تفويت الفرصة للتواصل مع أعضائهم ودفع الحكومة للقيام ببعض التنازلات أو المواءمات المنشودة أو توظيف الجهود وتوجيهها نحو تنظيم انتفاضات شعبية. إن البعض ممن فى صفوف المعارضة ليفضل "الطرح الانتفاضى" بجلاء، فيما يرى البعض فى الدستور أداة، ليس فقط للحشد والتعبئة، بل للمجتمع ككل لصياغة أفكار مترابطة البنيان عما يريده، ومن بينها تصوراته بشأن الاقتصاد السودانى. ووفقا للدكتورة بلقيس يوسف بدرى – مديرة المعهد الإقليمى لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان بجامعة الأحفاد للبنات بأم درمان – فإن هذا هو الطرح الأفضل لضمان عدم الالتفاف على الثورة وسرقتها من قبل جماعات أخرى كما حدث فى كل من مصر وتونس. أما الخوف غير المعلن من قبل المعارضة فليس فقط من ألا تلين قناة حكومة حزب المؤتمر الوطنى – وبالفعل قد لا يحدث ذلك نظرا لردات فعل مؤيديها، وإنما يكمن الخوف فى عدم مؤازرة الانتفاضة حال استدعيت. وبالفعل، وبموجب الانقسامات وغياب التنظيم لدى المعارضة، فإذا كان لانتفاضة ما أن تجرى وقائعها، فسيكون ذلك رغما عن الأحزاب السياسية لا بسببها.

وبالرغم من أن الأحزاب الإسلامية الثلاثة المعارضة (حزب الأمة، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب المؤتمر الشعبى) كانت ما تزال تتجاذب أطراف الجدال حول مواقفها عشية انتهاء عملية السلام – كان من شبه المؤكد أنها ستؤازر دستورا إسلامى القاعدة، إما عن اقتناع منها بذلك وإما خوفا من نعتها "بمعاداة

الإسلام" من قبل حزب المؤتمر الوطني. وفي الوقت ذاته، كان الإرهابيون المتأسلمون يضطلعون بدور رائد من خلال "جبهة الدستور الإسلامي"، وهو الدور الذي يقومون بممارسته في الحكومة، ومن خلال توظيفهم "الفتاوى" للترهيب.

لقد خلق حزب المؤتمر الوطني مناخا جعل حزبا كالحزب الشيوعي السوداني ذاته حائرا مذبذبا بشأن دعم "الخيار العلماني"، فعمد - بالمقابل - إلى المناداة بدستور "هجين". وعلى أية حال، فإن الدستور المرتكن إلى اتفاق السلام الشامل، في شمال البلاد، قد ذهب إلى أن الشريعة الإسلامية وإجماع الآراء هما مصدرا التشريع. ووحدها "حركة الإخوان الجمهوريين" هي التي صادقت على دستور "علماني" بالكلية لإيمانها بأن الإسلام ينحاز ضد النساء والنصارى. فمنذ نيسان/ أبريل ٢٠١١، عكفت الحركة على عقد اجتماعين أسبوعيا في مقرها بأم درمان تمخضت عن نتائج إيجابية (بل لقد عمدت الحركة إلى تنظيم جلسات للأطفال صبيحة السبت من كل أسبوع). هذا، وقد خشيت الحركة، إن أصر حزب المؤتمر الوطني على دستور إسلامي الطابع، أن يقع العلمانيون - وهي منهم - ضحية موقفهم من الدستور المقترح. وليس الأمر مستغربا، فما يزال لدى "حركة الإخوان الجمهوريين" ذكريات أليمة عن مؤسسها محمود محمد طه الذي أُدين بالردة عن الإسلام من قبل حسن الترابي وجعفر نميري، وحوكم عن تلك التهمة مرتين أعدم في أخراهما في الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ في أواخر عهد نميري ... لذا، فقد خشيت الحركة تكرار تلك الواقعة.

كذلك، فقد دعت قوى الإجماع الوطني إلى دستور علماني، ولكن ذلك كان - في حقيقة الأمر - موقف عدد من الأحزاب اليسارية الصغيرة وبعض المستقلين وكان يتحتم تلطيف حدة هذا الموقف إذا كانت الرغبة كسب تأييد الأحزاب الطائفية الكبرى، التي لن يرتضي زعماؤها اعتناقاً رسمياً لمبدأ "العلمانية". أما قوى

الإجماع الوطني فقد أثار غضبها مجموعة من "المثقفين" انتظموا تحت لواء مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية، ونادوا بدستور "هجين" ... وقاموا بالإفصاح عن رغبتهم في التوصل إلى "حل وسط" بإعادة بلورة الطابع الإسلامي للدولة، وتعضيد وثيقة حقوق الإنسان كوسيلة لإدراج حقوق المواطنة في الدستور المقترح. وبينما كان حزب المؤتمر الوطني يشدد على أن الإسلام هو المصدر الوحيد (الرئيسي) للتشريع، انحاز حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي إلى مصادر أخرى للتشريع بجانب الشريعة الإسلامية، كما رغبوا أيضاً في وثيقة ناجزة لحقوق الإنسان. هذا، وليس بخاف على أحد أن "نسخة" الإسلام السياسي المطبقة من قبل حزب المؤتمر الوطني لم تكن أنموذجا جذابا في أية دولة من دول العالم. ونتيجة لذلك، فإن جماعات إسلامية - مثل جماعة "الإخوان المسلمين" - قد أجرت تعديلات على مناهجها تأثراً بجاذبية الأنموذج التركي الذي مزج ما بين المفاهيم الإسلامية والالتزام بمقتضيات الديمقراطية.

كذلك، تمثل أحد أوجه الخلاف في سيطرة معايير الاقتصاد الإسلامي على القطاع المصرفي السوداني ... ذلك القطاع الذي يرتبط به حزب المؤتمر الوطني ارتباطا وثيقا. وقد ذهب البعض إلى أن ذلك لا يمثل مشكلة إذ أدى تحريم الفوائد (المدفوعات الربوية) إلى تشجيع المحاسبين لإيجاد سبل مبتكرة للإقراض دون فوائد. أما رفض الجنوب للنظام المصرفي الإسلامي، وفقا لتبني الشمال له، فأفضى إلى مغادرة جماعية للبنوك من الجنوب، وانهيار القطاع المصرفي هناك، وبالتالي سيطرة المصارف الكينية على ذلك القطاع. إن قضية "المصارف" بدورها قد أثارت أسئلة حول نمط الاقتصاد المنشود، وكذا الحاجة إلى أخذ "البيزنس" بعين الاعتبار حين التباحث بشأن الدستور.

وثمة وجه آخر للخلاف تمثل في نمط الحكم وصيغته، حيث ذهب حزب المؤتمر

الوطنى إلى تفضيل النسق "الرئاسى"، فيما ذهبت معظم أحزاب المعارضة إلى تفضيل النسق "البرلمانى"، أو نمط هجين مؤلف من عناصر كلا النسقين، البرلمانى والرئاسى، كما هى الحال فى فرنسا. ويرتبط بما سبق قضية ما إذا كان سيتم الانتخاب على نحو مباشر أم غير مباشر. كذلك، فقد عارضت أحزاب المعارضة تطبيق "الحدود" الإسلامية كأداة للعقاب ... تلك "الحدود" التى ينص عليها قانون العقوبات بالفعل، بيد أنه نادرا ما يتم تطبيقها. لقد كانت معظم المعارضة راغبة فى إلغاء تلك التدابير، كما كانت قلقة من أن حزب المؤتمر الوطنى قد رغب فى التوسع فى تطبيقها. إن شبح خطاب الرئيس البشير فى ولاية "القضارف" عشية استفتاء الجنوب، والذى أنكر فيه حقيقة التنوع والتعددية فى شمال السودان، ودعا إلى "أسلمة" كاملة ... قد خيم بشدة على المعارضة السودانية. ونتيجة لذلك، دعا البعض إلى الإقرار بعلانية ووضوح بالتنوع فى السودان.

أما الفيدرالية، فكان متوقعا أن يدور حولها جدال واسع. فلا أحد يعارض الفيدرالية، وإنما يؤمن الأهالى بأنها لابد أن تكون أداة لتحقيق الديمقراطية، وعلى الأخص أن تعمل على توزيع ثروات البلاد على نحو أكثر مساواة وعدلا. ووفقا للترتيبات الحالية، فإن الحكومة الوطنية تعطى إعانات للولايات، ولكن وفقا لصيغ غامضة ملتبسة، إذ ينبنى منح تلك الإعانات على معايير سياسية باستخدامها كوسيلة لإثابة الحلفاء وعقاب "الأعداء". كذلك، يجب اتخاذ قرار بشأن المصادقة على اعتماد نظام برلمانى أو نظام رئاسى لحكم البلاد، أو آخر مختلط (هجين) على غرار النظام فى فرنسا. وبموازاة الخبرة الجنوبية وتجربتها، كان العديد من عناصر قوى الإجماع الوطنى غير راضين عن القيود المفروضة على صلاحيات رئيس الجمهورية، وبخاصة غل يديه عن إقصاء حكام الولايات. بل لقد كانت مفارقة أن يصادق المجلس التشريعى لجنوب السودان – عشية الاستقلال – على مثل تلك

القيود على صلاحيات الرئيس سالفاكير. هذا، وقد استشعر الكثيرون الحاجة إلى مراجعة العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والولايات مراجعة دقيقة على ضوء خبرات السنوات الست والنصف السابقة. كذلك، وجوب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم اعتماد نظام برلماني يتسم بوجود حزبين أحدهما للأغلبية والآخر للأقلية على غرار النمط المتبع في بريطانيا، والذي كان متبعا في السودان حتى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، باستثناء فترات الحكم العسكري ... أم نظام برلماني يعتمد على التمثيل النسبي، أم نظام مختلط (هجين) ينبني وفق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، ويتضمن تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٢٥٪ من مقاعده. وخلافا للغرب حيث ينحو النمط السائد إلى فصل الديمقراطية عن الاقتصاد، فإن الخبرة الراهنة في الشرق الأوسط والسودان تملي أخذ العلاقة الوثيقة بينهما بعين الاعتبار. وبالفعل، طالبت قوى الإجماع الوطني أن يعارض الدستور المقترح آليات السوق الحر، على الرغم من أن ذلك لن يجد صدى لدى حزب المؤتمر الوطني ذي النزعة اليمينية.

ويمثل ما كانت حكومة جوبا ملتزمة رسميا بخيار "الفيدرالية"، إلا أنها قد سعت – رغماً عن وجود معارضة شديدة – إلى إخضاع السلطات لنهج مركزي ... كانت قوى الإجماع الوطني في الخرطوم ملتزمة بالفيدرالية، ولكنها خشيت أن يفضي تفويض السلطات على نحو لامركزي إلى إضعاف هيمنتها في السودان. كانت الصراعات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلا عن فورات الاستياء العارم في شرق السودان وفي غير موضع بالبلاد – جميعها جزءا من صراع قديم على السلطة بين المركز والأطراف، كما كانت مرتبطة بمدى قبول التعددية والاختلاف.

وبحلول نهاية عام ٢٠١١، لم تسفر الأحداث عن تقدم ملموس بشأن إرساء

دستور ما بعد الانفصال، بالرغم مما أثار دهشة كثيرين من انضمام الحزب الاتحادى الديمقراطى، بقيادة عثمان الميرغنى، إلى الحكومة عن طريق منح الحزب بعض الحقائب الوزارية فضلا عن إغراءات أخرى. وقد أفضى ذلك إلى استبعاد بعض أعضاء الحزب البارزين ممن عارضوا - صراحة - انضمامه للحكومة. وفى حين اضطر الصادق المهدى إلى الرضوخ لإرادة حزبه بعدم الانضمام إلى الائتلاف الذى يقوده حزب المؤتمر الوطنى، فقد نأى بنفسه - أيضاً - عن قوى الإجماع الوطنى ودعوتهم إلى انتفاضات شعبية. هذا، ولم تتشكل حكومة تضم الاتجاهات كافة وفق رغبة حزب المؤتمر الوطنى، إلا أنه فقد تم تفتيت المعارضة، ونظرا لكون الحزب الاتحادى الديمقراطى قد انضم إلى الحكومة، فقد انعقدت الآمال على تحقيق تقدم فى صياغة دستور شرعى للبلاد. بيد أن جميع تلك المساعى والجهود كانت ثانوية مقارنة بالحاجة الأساسية - غير المعلنة - لإرساء أسس التحول الديمقراطى فى البلاد.

انقسامات فى حزب المؤتمر الوطنى

كانت الخلافات والانقسامات ما بين نائب الرئيس، على عثمان طه، ممثلا لصوت العقل - وبين الدكتور نافع على نافع، الجموح الشموس، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطنى ومستشار الرئاسة السودانية ... بادية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥، على أقل تقدير، حين قام نافع بانتقاد على عثمان لإيمان الأخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تحسين علاقتها بالسودان بعد توقيعه على اتفاق السلام، وهو عنصر حيوى فى ترويجه للاتفاق بين رفاقه. ومنذ ذلك الحين، وبقدر من الانتظام والتواتر، برزت التوترات بين المسئولين، إلا أنه تم كبح جماحها. أما إعلان البشير بأنه لن يترشح فى انتخابات السودان القادمة فقد عبدت السبيل أمام التنافس بين من سيخلفه، وكان المرشحان الأبرز

لخلافته ... على عثمان طه ونافع على نافع. وعلى ضوء تلك المعطيات، فإن رفض عناصر بالجيش والحزب لاتفاق نافع الذى وقعه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال، وذلك فى أديس أبابا بشأن جنوب كردفان ووضعية القطاع الشمالى للحركة (انظر الفصل الخامس) ... كان ينظر إليه على أنه قد وضع نهاية لطموحات نافع الزعامية.

أما الشخصية الثالثة وفق الترتيب الهرمى لحزب المؤتمر الوطنى، والتى لم تخف طموحاتها الزعامية فكانت صلاح عبد الله قوش، الذى ظل رئيسا لجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى لمدة طويلة، والذى كان معروفا لدى الغرب لإشرافه على روابط للتبادل الاستخباراتى مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وعدد من وكالات الاستخبارات الغربية والتى اعتبرت جزءا مما أطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب" فى أعقاب أحداث الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ . وقد قامت الاستخبارات السودانية بتقديم معلومات وتحليلات خاصة بعدد من "الإسلاميين"، والذين كان معظمهم فى رعاية حزب المؤتمر الوطنى، كما أسهمت فى برنامج الولايات المتحدة لترحيل المشتبه بهم، من عدد من الدول واحتجازهم وتعذيبهم هناك. وفى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، كان جهاز الاستخبارات والأمن الوطنى السودانى هناك لمد يد العون !!

وقد كان أبو سفيان عبد الرزاق، السودانى/ الكندى أحد ضحايا روابط التبادل الاستخباراتى، والذى كان فى طريق عودته من كندا إلى السودان فى آب/ أغسطس ٢٠٠٣ لزيارة والدته المريضة، ليلقى به فى أحد السجون بناء على طلب الأمن الاستخباراتى الكندى الذى اشتبه فى كونه إرهابيا. وبعد التحقق من الواقعة قامت الحكومة السودانية بإخبار نظيرتها الكندية بأن المعاملة التى لقيها أبو سفيان تمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد حقوق الإنسان، كما قامت الحكومة السودانية بإطلاق

سراحه. إلا أن ستيفن هاربر، رئيس الوزراء الكندى آنذاك، رفض عودة أبى سفيان إلى كندا، ولذا طال مكوثه لشهور فى مقر السفارة الكندية فى الخرطوم. هذا، ولم يسمح لأبى سفيان بالعودة إلى كندا إلا بعد تدخل المحكمة الكندية العليا ... أبو سفيان عبد الرزاق الذى لم توجه إليه أية اتهامات على الإطلاق !!

وقد زعم صلاح قوش أن التعاون الاستخباراتى مع الغرب قد أظل حزب المؤتمر الوطنى بالحماية، بيد أن بعض مؤيدى الحزب قد استثيروا جراء ذلك التصريح. وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٩، أقصى صلاح قوش عن الخدمة – على نحو مفاجئ – على يد البشير لأسباب لم يتم الإفصاح عنها ألبتة، رغماً عن أن إقصاءه قد عوض بتعيينه مستشارا للرئيس لشئون الأمن، كذلك فقد تم اختياره لاحقا لإدارة مفاوضات ما بعد الاستفتاء مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفى الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أقصى قوش ثانية من قبل البشير، وتم تجريده من كل ألقابه ومهامه الحكومية والحزبية باستثناء منصبه كعضو برلمانى. وقد كان هذا الإقصاء – ظاهرياً – نتيجة لخلافه العلنى مع نافع على نافع حول من سيقود المفاوضات مع أحزاب المعارضة بشأن تشكيل حكومة جديدة. أما قوش فقد زعم أن لديه صلاحيات البشير، إلا أن البشير والمكتب السياسى لحزب المؤتمر الوطنى انحازا لصف نافع. تلا ذلك إعلان الدكتور قطبى المهدى، عضو المكتب القيادى للحزب، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى ... أن الحوار مع أحزاب المعارضة "يمثل جزءاً صغيراً من المشكلة"، وأن ممارسات صلاح قوش قد أثارت العديد من الأسئلة، التى دفعت الحزب لإعادة تقييم موقفه. واستطرد قطبى المهدى قائلا إن "قوش قد عمد إلى تلميع صورته للظفر بمقعد الرئاسة. وقد تزايدت شكوك قيادات الحزب، لفترة من الزمن، حول طموحات صلاح قوش ومساعيه لإعطاء صلاحيات أوسع لجهاز الاستخبارات

والأمن الوطني، مما أثار مخاوف من سيطرة بالغة للجهاز، كتلك التي تحدث في بلدان أمريكا اللاتينية التي قامت بها انقلابات عدة. كذلك، فقد أدرك سياسيون من خارج حزب المؤتمر الوطني رغبة قوش في خلافة البشير قبل استقالته المرتقبة في ٢٠١٥، أو بعدها. إلا أن الكثير من عامة مؤيدي حزب المؤتمر الوطني القاعديين قد اعتبروا قوش بطلا قام هو وسلطاته الأمنية بإنقاذ نظام الحكم عام ٢٠٠٨ حين هاجمت قوات حركة العدل والمساواة أم درمان، ولم يكن للقوات المسلحة السودانية آنذاك أثر أو وجود. أما حين عمد قوش إلى إرساء علاقات وثيقة مع قوى المعارضة، وبخاصة "الصادق المهدي"، وكذا مع حفنة من قادة القوات المسلحة السودانية ... دقت آنذاك نواقيس الإنذار.

كذلك، بدت الوشائج القبلية في النزاع على الزعامة، فقوش من الشايقية وقد ربطته علاقات طال أجلها مع رفاقه من القبيلة ذاتها: علي عثمان طه، والدكتور عوض أحمد الجاز (وزير الصناعة آنذاك)، وكمال عبيد (وزير الإعلام) ... المحرضين ضد البشير ونافع، وكلاهما من الجعليين. وبالتوازي مع ذلك التقسيم، كانت الشايقية تسيطر على أجهزة الأمن التابعة لحزب المؤتمر الوطني، فيما هيمن الجعليون، على نحو كبير، على قيادة الجيش. إن الهوية القبلية في شمال السودان قد تمت تقويتها من قبل حزب المؤتمر الوطني نظرا لاستمرار هيمنة القبائل "النهرية" على السودان، وانتماء عناصر الوزارات والهيئات الحكومية إلى تلك القبائل، وانخراط الصفوة الحاكمة في الشئون الاقتصادية للبلاد.

ونظرا للأسلوب المراوغ والملتوي الذي اعتلى بموجبه حزب المؤتمر الوطني سدة الحكم في البلاد، لا يؤمن الكثير من السودانيين، مطلقاً، بأن الحزب الحاكم قد حل ارتباطاته تماما مع حسن الترابي، مصرين على أن تلك خديعة أخرى لتضليل المجتمع الدولي وخداعه، وكذا لتخفيف الضغوط عن كاهل الحكومة.

وبالفعل، كانت ثمة جهود عديدة من قبل زعامات حزب المؤتمر الوطنى خلال السنوات الأولى التى أعقبت انفصال الفصيلين الإسلاميين (حزب المؤتمر الوطنى، وحزب المؤتمر الشعبى) لإعادة اللحمة بينهما، ولكن المساعى كلها قد باءت بالفشل. كذلك، كانت هناك محاولات عديدة من قبل أحزاب وشخصيات إسلامية لتوحيد الحزبين. هذا، وقد قام الإسلامى التونسى/ راشد الغنوشى بزيارة الخرطوم فى أيار/ مايو ٢٠١١، ساعيا إلى التوفيق فيما بين الحزبين، وبعد مرور شهر أعلن "الإخوان المسلمون" المصريون عن سعيهم لتحقيق الهدف ذاته. وبينما كانت جماهير الحزبين تؤيد إجراء التوافق فيما بينهما، فتر اهتمام قياداتهما بذلك الأمر.

اقتصاد شمال السودان

انتهت عملية السلام دون أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام العائدات، كما أن الشمال لم يكن يتمتع باستتباب الأمن به. هذا، وقد أخبر وزير المالية، على محمود حسنين، البرلمان السودانى بأن ٧٣٪ من النفط بالبلاد يوجد بالجنوب، بينما يحوى الشمال ٢٦٪، أما أبيى المتنازع عليها فيبلغ إنتاجها من النفط ١٪، وأن الشمال سيخسر ٣٦,٥٪ من عائداته بسبب انفصال الجنوب. وبينما يستخرج معظم إنتاج السودان من النفط، والذى يقدر بـ ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا، من آبار الجنوب، فإن أنابيب النفط ومصافى التكرير والميناء تقع فى الشمال، الأمر الذى يجبر الجنوب على دفع رسوم لنقل إنتاجه من النفط ولشحنه إلى الخارج من خلال ميناء "بور سودان". أما مفاوضو حكومة جنوب السودان فيفضلون دفع رسوم متزايدة فى مقابل تلك الخدمات عن الموافقة على احتفاظ الشمال بنصيب من النفط، وهو ما أراده حزب المؤتمر الوطنى، على الرغم من قيامه بالتراجع فى النهاية. ومما أدى إلى استفحال المشكلة إخفاق الحزب فى مراكمة احتياطيات مالية، ومن ثم ضرورة اتخاذ

تدابير تقشفية. لذا، فقد ألغى بعض الدعم عن السكر والقمح والمنتجات البترولية، كذلك تم حظر استيراد بعض السلع بغية الحفاظ على احتياطيات العملة الأجنبية. وهناك إجراءات تقشفية أخرى في الأفق، على الرغم من تظاهر الحزب الحاكم بغير ذلك وإعلان البشير أن الدولة لن تفرض ضرائب جديدة على الشعب. ووفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، "فإنه نظراً لأن العائدات النفطية تمثل أكثر من نصف عائدات الحكومة، كما تمثل ٩٠٪ من الصادرات ... فإن الاقتصاد سيكون بحاجة إلى التواؤم مع "صدمة مستدامة"، خاصة في وقت تعجز الدولة خلاله عن استقطاب التمويل الخارجي". وفضلا عن ذلك تواجه حكومة حزب المؤتمر الوطني دينا عاما بلغ ٣٩ مليار دولار أمريكي مع نهاية عملية السلام. لذا، فإن الكيفية التي سيتم انتهاجها في التعامل مع ما ذكر آنفا لترتكن إلى نتيجة المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإلى تعاطف المجتمع الدولي – وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – وهو تعاطف شهد تراجعا ملحوظا بعد الهجوم على أبيي وجنوب كردفان. ومما زاد الطين بلة قيام الجنوب – بعد انفصاله – بسك عملة جديدة، على الرغم من موافقته السابقة على التعامل بالجنيه السوداني لستة أشهر. وكردة فعل، عمد البنك المركزي السوداني إلى صك عملة جديدة.

أما صندوق النقد الدولي، فقد اقترح أن تقوم الحكومة السودانية بتخفيض إنفاقها، ورفع الدعم عن الوقود (المحروقات)، وتقليص الإعفاءات الضريبية والارتقاء بإدارة العائدات. وقد استجاب البشير لكل هذه الاقتراحات، على نحو إيجابي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تخفيض عدد الوزراء بالحكومة، وتم تكليف نافع على نافع بإدارة لجنة خولت بوضع سياسة ضريبية جديدة. كذلك، فقد تعهد البشير بتطبيق معايير "الشفافية" و"المحاسبية" في حكومة السودان التي تعتبر من

أكثر نظم الحكم فساداً فى العالم. ونظراً لقيام حزب المؤتمر الوطنى، على نحو متواتر بعمليات تطهير للمجتمع المدنى ومراكمة أعداد من أوفياء الحزب ومريديه به، فقد أعلن البشير: "إننا سنستهل عملية الإصلاح بإبعاد المجتمع المدنى والخدمة المدنية عن التسييس والارتباطات السياسية". وفى عام ٢٠١١، قام البشير بإنشاء لجنة لمحاربة الفساد بالبلاد. كذلك، وعلى القدر ذاته من الأهمية، قام الرقباء على الوسائط الإعلامية بالسماح بدرجة معينة من النقاش حول الفساد الذى تحدثه "الصفوة !!" السياسية، ومن بينها أفراد من أسرة البشير نفسه والتى كانت – حتى حينه – لا تتورع عن إرسال الصحافيين مباشرة إلى السجون. كذلك، فقد ذهب المسئولون بالحكومة إلى أن فورة "ذهب" gold rush قد بدأت فى ٢٠٠٩، وقدر وزير المالية أن تعمل تلك الفورة على مراكمة ١,٢ مليار دولار أمريكى فى العامين التاليين. إلا أن المشكلة تكمن فى أن معظم العائد يذهب مباشرة إلى أصحاب امتيازات التنقيب عن الذهب، ولذا يظل لزاما على الحكومة أن تستحدث طرقا لفرض الضرائب عليها على نحو كفء.

إلا أن النظام لم يسد لنفسه معروفاً حين بعث للجنوبيين برسائل "مزدوجة" بشأن الترحيب بهم فى الشمال، وبذا شجعهم على مغادرة الجنوب. وقد أفضى ذلك ليس فقط إلى نقض تعهد البشير بمسئوليته الشخصية عن حماية هؤلاء الجنوبيين، بل كانت له تبعات سلبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاعى التشييد والزراعة، اللذين يرتكنان إلى العمالة الجنوبية.

إن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قد بدا أنها تتحسن منذ استفتاء الجنوب. فقيادات حزب المؤتمر الوطنى كان لديها انطباعات جيدة عن السيناتور جون كيرى، وذهبت تلك القيادات إلى أن هناك فريقاً متنامياً – وإن كان صغيراً – بالولايات المتحدة يريد فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع السودان. بيد أن سيل

التغطيات الإعلامية السلبية خلال الشهرين الأخيرين من عملية السلام، فضلاً عن وابل من التصريحات من قبل سوزان رايس وهيلارى كلينتون وباراك أوباما ... والتى اتهمت نظام الحكم فى السودان بممارسات وحشية فى أبيى وجنوب كردفان ... قد بدت وكأنها وأدت أية انفراجة أو حلحلة قد ارتآها متفائلو حزب المؤتمر الوطنى. أما ردة فعل قيادات الحزب فكانت: "إننا لم نثق فيكم ألبتة"، وزعموا بأن السودان لم يكن لديه أية توقعات بأن يرفع اسمه من لائحة العقوبات، أو بإرساء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. هذا، وقد أخبرنى أحد مستشارى الرئاسة بأن التشديد على جنوب كردفان كان "سلاحا نافعا لأولئك الذين يحبون أن يكرهونا"، وسوف تمر الذكرى. وقد زعم حزب المؤتمر الوطنى أن الرطانة الخطابية الأمريكية فارغة صممت "لتصيد الأخطاء"، و"أن الولايات المتحدة متخمة، وليست راغبة فى اتخاذ خطوات ناجزة"، على خلاف الوضع فى تسعينيات القرن العشرين. كذلك، فقد أشار الحزب إلى أنه خلافا لما كانت عليه الحال خلال تسعينيات القرن العشرين، فللحزب علاقات طيبة مع دول الجوار، كما أنه أصبح غير مهدد مثلما كان قبل ذلك. وقد زعم مسئولو الحزب الحاكم أن بإمكانهم العيش دون الحاجة إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالفعل، فإن "عقم الدبلوماسية" قد أضحى ملاحظا بشدة من قبل الدبلوماسيين بما نطقت به تصريحاتهم، فقد صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين بيأس باد: "بإمكاننا تدبيج التصريحات ... ولكن أين التنفيذ؟".

(١) إن إدراج اسم دولة ما على اللائحة الأمريكية لرعاة الإرهاب الدوليين يحرم تلك الدولة استيراد أسلحة أمريكية، وبحجم المعونة الأمريكية لها، ويتيح لواشنطن التصويت ضد منح قروض لتلك الدولة من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

خـلاصـــة

إن عملية السلام قد انتهت، بينما كانت معظم قضايا ما بعد الاستفتاء ما تزال قائمة: الحدود، والمواطنة، واقتسام عائدات النفط، والدين القومى، والمعاهدات، والعملة المتداولة فى كل من البلدين ... بيد أنه قد كان للحزبين الحاكمين فى جوبا والخرطوم دستوران مؤقتان أتاحا للبلدين أن يكونا وارثين "للسودان القديم"، الذى لفظ أنفاسه الأخيرة عند منتصف ليل الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وفى حين كان المناخ السائد فى الشمال ندامة وحسرة مكبوتة على ضياع الجنوب، فإن "السودان القديم" لم يف بمتطلبات الكثير من أهالى البلاد، وليس فى الجنوب فحسب ... لذا فلم يؤسف لموته. وبسبب الحرب لم يدر جيل بأكمله من الشماليين شيئا عن جنوب السودان، كذلك ظلت "البروباجندا المتأسلمة" تبعث - على الدوام - برسالة مفادها أن الجنوب غير المسلم لم يكن مرتبطا ألبتة بالشمال المسلم. أما الجنوبيون فقد احتفلوا بمولد دولتهم الجديدة، وسعوا إلى تناسى جميع المشاكل التى واجهتها جمهورية جنوب السودان، ولو كان التناسى ليستمر قدراً وجيزاً. أما المشاكل فسرعان ما ستطفو على السطح، بدءا من دستور تم توظيفه من قبل سالفاكير ووزرائه لإرهاب أعضاء حزبه ليقوموا بتمريره، والذى مثّل نوع الحكومة الذى حارب الجنوبيون طيلة حياتهم السياسية ضده.

منذ نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣، بقيادة جون قرنق، ثم بقياده خليفته سالفاكير - وهى تقاوم التحول الديمقراطى، حتى ولو طالبت به فى الخرطوم، كذلك فقد نادت "بسودان إصلاحى موحد" فيما كانت تجاهد لتحقيق انفصال الجنوب، وكذا فقد قامت بتوظيف فكرة "السودان الجديد" لاستقطاب حلفاء شماليين يحاربون معاركها ضد الخرطوم، ثم يعقب الظفر بالنصر تنحية "الحلفاء الشماليين !!" جانبا. إن ميراث الصراع المسلح وكذا إرث اتفاق السلام الشامل

وسنوات الحكم الذاتى كانا ثقيلى الوطأة على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان عليها عقب انفصال الجنوب الوفاء بوعودها بشأن التنمية وتوفير الخدمات حتى ولو وجدت السبل لمواجهة العصيان المسلح، فضلا عن حكومة بالخرطوم على استعداد لمواصلة استغلال أية بادرة تسنح توحى بالضعف. ومثلما كان الأمر على امتداد تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإنها قد لجأت إلى "أصدقائها" فى المجتمع الدولى كيما يتيحوا التنمية والخدمات والتى لم تكن قادرة على تقديمها بنفسها.

وعلى ضوء التعقيب السابق، فإن جمهورية جنوب السودان لم تف بعقيدة "ماكس فيبر" الرئيسية بشأن الدولة، والقائلة بأن الحكومة يجب أن تحتكر القوة والسلطات فى المحيط الخاضع لسلطانها وشرعيتها. وبالمقابل، وبما لا يشبه بلداناً إفريقية أخرى فى المدى الذى أخفق الجيش الشعبى لتحرير السودان معه فى السيطرة على مناطق متسعة من الأراضى أو القضاء على جماعات مسلحة منافسة ... فإن جنوب السودان يمكنه فقط الزعم بكينونة "الدولة" من خلال اعتراف منظومة البلدان العالمية به. لقد نشر كل من روبرت جاكسون وكارل روزبرغ مقالة رائعة عنونت: "لماذا تقاوم بلدان إفريقيا الضعيفة الاندثار؟ المفهوم الإمبريقى والقانونى للدولة". – وذلك بدورية World Politics، السنة ٣٥، العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ ... حيث ذهبا إلى أنه فى حالة بعض الدول الإفريقية، وكانت زائير مثلهما المفضل، فإن تعريف "ماكس فيبر" الإمبريقى لم يحل محله تعريف قانونى، والنتيجة هى أن المجتمع الدولى عمد إلى دعم ومؤازرة الحكومات الفاسدة غير الكفء. إن التحفظ الوحيد على ذلك المفهوم هو أن جنوب السودان – وبخلاف إريتريا أو الصومال اللتين قد تزعمان موقفا كولونيالياً – هو صنيعة المجتمع الدولى.

ونظراً لكون جمهورية جنوب السودان بقيادة الحركة الشعبية لتحرير

السودان تواجه قدراً هائلا من المشاكل، فإنها ستلجأ إلى المجتمع الدولى طلبا للمساعدة، وهو الأمر الذى سيعمل على تكريس التبعية التى اتسمت بها الحركة منذ نشأتها. وستسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان – فى المقام الأول – إلى توطيد روابطها الاقتصادية والسياسية ببلدان شرق إفريقيا المتحالفة مع الغرب. فعلى مدار الفترة الانتقالية التى طالت لستة أعوام ونصف العام، أضحى اقتصاد جنوب السودان وثيق الصلة بالاقتصادين الأوغندى والكينى، حيث يسيطر الأول على تجارة المفرق (التجزئة) والخدمات بجنوب السودان، فيما يهيمن الثانى على القطاع المصرفى بها ... فيما يدير الإثيوبيون والإريتريون جانبا كبيرا من قطاع السياحة والفندقة هناك. ويدير الصوماليون محطات تموين السيارات بالوقود، وكذا محال استبدال العملة. وفى الجنوب، ما يزال يقيم بعض "الجلابة"، بالرغم من أن أعدادهم تقل بكثير عن أعداد "الدارفوريين" الطموحين ومحدودى رأس المال. وبالرغم من عدم الاستقرار وهشاشة الحكم بجنوب السودان فقد استطاعت أن تصبح مركز جذب لشركات الإنشاءات من نيروبى وكمبالا. وفى الوقت ذاته، تعتمد الوكالات الدولية بكثافة على السائقين وشركات النقل من قبيلتى "البوغاندا" و"الكيكويو".

وفيما تطلع حزب المؤتمر الوطنى إلى تخليص الشمال من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان"، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان حريصة على تكريس دورها فى الجنوب المستقل. هذا، وقد نشأت "بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان" بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبدأت – بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتكليف لمدة عام واحد، والذى غالبا ما سيتم تجديده لسنوات عديدة قادمة. وتتكون البعثة من ٧٠٠٠ جندى، من بينهم ضباط بالقوات الخاصة وقادة أركان، و٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية مزودين بخبرات تنتمى إلى الحقل التقنى

وحقوق الإنسان والتحريات. وتعمل البعثة تحت رئاسة "هيلدا جونسون"، وهى وزيرة نرويجية سابقة ومن كبار مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى قامت – بدورها – بحملة لكى تفوز "جونسون" بذلك المنصب. وقد اضطلعت هيلدا بدور فى مفاوضات السلام بنيفاشا. أما السياسى الجنوبى المخضرم "جيمى ونقو" فقد تنبأ نبوءة خارقة بأنه "على الأمم المتحدة لكى تحمى المدنيين أن تعمد إلى إنشاء "محمية" لتقسيم ميلشيات القبائل الأكثر ضراوة فى جنوب السودان". وقد أشارت الدلائل الأولية أن بعثة الأمم المتحدة برئاسة هيلدا جونسون قد خلطت ما بين حماية المدنيين الجنوبيين وبين حماية النظام، بل إنها لم تنجح فى حماية النظام باقتدار.

ولقد كانت إسرائيل سريعة فى إدراك المزايا من توثيق عرى علاقاتها مع دولة غير عربية تقع فى محيط العالم العربى، وما لها من موقع استراتيجى يتحكم فى نهر النيل، شريان الحياة للمصريين، كما أنها تدعم عددا من الجماعات المسلحة المناهضة لحزب المؤتمر الوطنى فى الشمال. إن الإشارة المبكرة لرغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان لكسب رضا واشنطن والمشاركة فى رابطتها الأمنية الإقليمية قد تمثلت فى تصريح سالفاكير أن بلاده سوف تفتتح سفارة لها فى القدس المحتلة. وكانت إسرائيل من أوليات الدول اللاتى اعترفت باستقلال جنوب السودان، حيث أسرع مسئولوها إلى زيارة جوبا، وفى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ قام الرئيس سالفاكير بزيارة رسمية إلى تل أبيب مما أثار حفيظة الخرطوم وأشعل غضبها. وفى خطوة أخرى للتزلف والفوز بالحظوة لدى الولايات المتحدة، أعلنت جمهورية جنوب السودان نيتها لإرسال بعثة لحفظ السلام فى الصومال. هذا، وقد شرعت الشركات الزراعية/ الصناعية الأمريكية فى العمل بجنوب السودان (مثل جرش كابيتال وشركة النيل للتجارة والتنمية)، والتى لا شك

سوف تتبعها شركات الطاقة والتعدين. أما "دينكورب" و"ماكدونال دوجلاس" و"لوكهيد مارتن" وغيرها من شركات "الأمن" الأمريكية، فكانت تعمل فى جنوب السودان عند نهاية عملية السلام، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تمنح ١٠٠ مليون دولار أمريكى لتدريب الجيش الشعبى لتحرير السودان. ونظرا لنشاط القوات الخاصة الأمريكية فى تشاد، وأوغندا، وإثيوبيا، وكينيا، و"قوة المهام المشتركة فى القرن الإفريقى" فى قاعدة "مونير" الأمريكية فى جيبوتى، فلن يمضى وقت طويل حتى يستأثر الجيش الأمريكى بدور مباشر فى جنوب السودان. إن جنوب السودان التى خسرت أعدادا لا تحصى من الأرواح فى صراع كرس لتحقيق الانفصال، قد أضحت سيادتها مع نهاية عملية السلام "منقوصة" و"مشوهة" بسبب علاقات الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، والدول "التابعة" فى شرق إفريقيا.

الخاتمة

إرث «عملية سلام» معيبة

لقد عانى القرن الإفريقى صراعات بين دوله بعضها بعضا، وكذلك داخل الدولة الواحدة ... بأكثر مما عانى أى إقليم آخر فى إفريقيا. وقد أدى ذلك إلى نشأة دولتين هما إريتريا وجنوب السودان، إلى جانب دولة "الصومال" أو أرض الصومال Somaliland القائمة بالفعل، وإلى حد أقل ... دولة ولاية أرض "بونت" الصومالية Puntland.

وفضلاً عن ذلك – وخلافاً لباقى إفريقيا – حيث تسود قواعد منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقى الذاهبة إلى الإقرار بالحدود التى وضعتها الكولونيالية فيما مضى ... فإن تلك القواعد كانت محط التحدى المستمر فى القرن الإفريقى. لقد كان واضحاً – قبل انفصال جنوب السودان بزمن بعيد – وذلك من خبرة التجارب الإثيوبية والإريترية والصومالية أن الانفصال لم ينجم عنه أى سلام أو استقرار، ناهيك عن أية ديمقراطية ... بل، بالمقابل، عمل الانفصال على خلق مجموعة من الظروف التى أفضت إلى حروب داخل الدولة الواحدة، فضلا عن تفشى النزاعات الداخلية. بيد أنه ورغما عن فشل ذلك الاقتراب على نحو جلى طاغ، فقد تعاونت القوى المحلية فى جنوب السودان وشماله على تسهيل انفصال الجنوب، ومن ثم إعداد المسرح وخلق المحفزات لمجموعة تالية من الصراعات.

فبعد الاستفتاء السلمي على انفصال إريتريا، اندلعت الحرب بين أديس أبابا وأسمرا عام ١٩٨٨، ورافق ذلك مجموعة من حركات العصيان وموجات من التمرد في كلا البلدين ... قام بتأجيجها والتحريض عليها كل بلد منهما إزاء الآخر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد اشتمل الصراع على سعي كل منهما إلى إغراق الآخر في بحر لجي من مصاعب اقتصادية، فضلا عن دعم المرتزقة في الصومال. هذا، ولا يختلف الأمر كثيراً عن ذلك المتولد في دولتي السودان. لقد أجرى الاستفتاء وتم انفصال جنوب السودان على نحو سلمي، إلا أنه حتى قبل أن يحرز الجنوب استقلاله رسميا، كانت حكومتا البلدين تنشطان في دعم المنشقين في كل منهما تبادليا، وقد تفاقمت تلك الصراعات في مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . كذلك، فقد سعت كل من الدولتين إلى إغراق الأخرى بالمصاعب

الاقتصادية، مثل تشجيع الجنوبيين لأن يرحلوا عن الشمال، وقيام شمال السودان بفرض حصار اقتصادى على الجنوب، حيث فشل البلدان فى التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة الحرة والحدود المفتوحة، إلى جانب فشلهما فى التفاوض حول عائدات النفط والدين المحلى. إن عائدات النفط كانت القضية الأكثر اشتعالا، فحين فشل الطرفان فى التوصل إلى اتفاق بشأنها، عمدت جمهورية السودان إلى مصادرة جانب من إنتاج جمهورية جنوب السودان من النفط كوسيلة لتسوية مالية، مما دفع جوبا إلى التهديد بالالتجاء إلى التقاضى حول هذا الأمر، وكذا التهديد ببناء خط أنابيب جديد، وقطع إمدادات النفط - كلية - حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الشأن.

إن النمط السائد فى القرن الإفريقى يتمثل فى "نخب" إثنية توظف "الدولة" لخدمة مصالحها المادية، وخلق تناغم زائف خادع لفرض ثقافتها وأيديولوجيتها على الأهالى البائسين الممثلين للسواد الأعظم لتلك البلدان. وفى غياب بدائل ديمقراطية، أفضى ذلك إلى مقاومة اتخذت مظهر الحركات المسلحة التى تجاهد فى سبيل تقرير المصير. ووفقا لجون ماركاكيس - أستاذ علم الاجتماع بجامعة كريت - فإن ردة الفعل إزاء مشاريع "بناء الدولة" على أيدى نخب القرن الإفريقى هى مشاريع "تقويض أركان الدولة" على أيدى ضحايا تلك النخب. أما قادة البلدان الوليدة - إريتريا وجنوب السودان - فقد بادروا إلى تبنى النمط ذاته من السيطرة والهيمنة على شعوبهم ذوى الأعراق والملل المتباينة، ما يؤدى - بدوره - إلى خلق مقاومة ... وبذا تستأنف الدائرة ثانية. إن ذلك هو المناخ الذى تجرى وقائع الصراع المسلح فى شمال السودان وجنوبه فى ثناياه. أما الصراعات المسلحة المدعومة من قبل حكومة جنوب السودان، وذلك فى المناطق الثلاث (النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأبيى)، ودارفور ... فمكرسة لتغيير نظام الحكم - على النحو ذاته الذى كان عليه

صراع الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الخرطوم - بيد أنه إذا ما تعذر تحقيق ذلك الهدف، فيمكن الحدس بأن الاهتمام سينصب على تقرير المصير، والمفضى إما إلى الانفصال أو إلى اتحاد أجزاء من دارفور، وجنوب أبيى الذى تقطنه "دينكا نقوك"، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق ... مع جنوب السودان. وقد يفضى ذلك كله إلى تأجيج المزيد من الصراعات الداخلية، والتى قد تتمثل فى صراعات إفريقية/ عربية.

على أن جنوب السودان ليس بمنأى عن صراعات كتلك. إذ عانت حركة/ جيش تحرير السودان فى الجنوب - على الدوام - الهيمنة "النخبوية" و"القبائلية"، والتى ولدت صراعات مسلحة "فصائلية"، و"قبائلية". ومع انفصال الجنوب، وفشل الحركة الشعبية لتحرير السودان فى إصلاح مؤسسات الحكم، والمؤسسة العسكرية، وإخفاقها فى توفير الخدمات وإحداث تنمية متوازنة ... قد تتطور الصراعات المسلحة القائمة إلى أن تصير تهديدا استراتيجيا، أو تقود إلى المطالبة بتقرير المصير إثنيا وإقليميا. وفى خلفية المشهد تكمن تجربة الانهيارالتام للدولة فى الصومال، تلك التجربة التى قد تتكرر فى شمال السودان وجنوبه. إلا أن ذلك كله ليس مستغربا نظرا لهشاشة الأسس التى ترتكن إليها "الدولة"، وبخاصة فى جنوب السودان، بل المستغرب حقا أنه بينما شدد الوسطاء المعنيون بقضايا ما بعد الاستفتاء على الحاجة لضمان أن تكون الدولتان الوليدتان فاعلتين، لم يكن هذا الأمر مطلقا ضمن دائرة اهتمامهم خلال مرحلة إحلال السلام.

فشل عملية إحلال السلام

إن إخفاق متمردى جنوب السودان، وفشل حكومات الخرطوم المتعاقبة فى حسم الصراعات بالبلاد - عسكرياً أو سياسياً - قد فتحا الباب للتدخل الخارجى ... وهى التجربة التى لم تكن إيجابية ألبتة على النحو الذى أوضحته صفحات

الكتاب. فاللجوء إلى "الإيقاد" للاضطلاع بعملية صنع السلام لم تسهم فى حلول "إفريقية" لمشكلات "إفريقية"، كما زعم مؤيدو تلك المبادرة، بل كانت - بالمقابل - أنموذجاً لوكالة "عالمثالثية" ضعيفة درجت على تحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. إن الدافع إلى إنشاء "الإيقاد" وانخراطها فى عملية إحلال السلام قد نتج عن المانحين الدوليين ... الذين ضغطوا لكى تضطلع "الإيقاد" بدور فى جهود الوساطة وإحلال السلام فى كل من الصومال والسودان. بيد أن العملية - على مدار عمرها الممتد - كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها المقربون، وذلك من خلال كينيا ... الدولة ذات السجل التاريخى المتسم بالخضوع لمصالح "الغرب" ومآربه. أما "الإيقاد" فلم يكن لها ناقة ولا جمل فى هيكلة عملية السلام أو التحكم فى مسارها أو أهدافها، بل لم يكن يسمح لها - وفقاً لاتفاق السلام الشامل - بالاضطلاع بأى دور فى ما عرف بمرحلة ما بعد الصراع[1].

إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكن، فى المقام الأول، إلى اعتبارات أمنية - مجابهة التهديدات المفروضة من قبل دولة "فاشلة"، والخوف من أن يتوغل الصراع السودانى إلى أبعد من حدود البلاد، وكذا الخوف من مساعى حزب المؤتمر الوطنى لتصدير أيديولوجيته "الإسلامية". كذلك، فقد أرادت الولايات المتحدة النهوض بطاقات "الاتحاد الإفريقى" وعناصره شبه الإقليمية "كالإيقاد" للاضطلاع بمسئولية ما سمته "الحرب ضد الإرهاب" فى إفريقيا. وفضلا عن ذلك، أراد الرئيس جورج بوش (الابن) عملية سلام ناجحة كأداة للتعامل مع مشاكل "السود" فى الولايات المتحدة، وكذا "الناشطين الحقوقيين"، وبغية أن ينظر إليه دولياً على أنه

(١) ولتوضيح مدى ضعف "الإيقاد" نذكر أنها لم تحصل على نسخة رسمية معتمدة من "اتفاق السلام الشامل". وكان أقصى ما فعلته أن قامت بإقناع الجنرال لازارو سومبيو بإعطائها نسخته لمدة ساعة، بحيث يتم التقاط صور لمسئولى "الإيقاد"، وبأيديهم "النسخة" لمراجعتها، تلا ذلك قيام سومبيو بأخذ نسخته ثانية.

يضطلع بدور رائد فى عملية السلام فى وقت كانت الولايات المتحدة محطا للانتقاد بسبب سياساتها فى العالم الإسلامى. وحين تم التوصل إلى الاتفاق فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥، كانت شاشات التلفاز الأمريكى تزخر بمشاهد من المأسى الواقعة فى دارفور ... إذاً، فإن الاحتفال بالسلام فى الجنوب كان ليبدو عجرفة واختيالا بما لا يعطى الانطباع السياسى المنشود. أما الإدارة الأمريكية فى عهد أوباما فقد عمدت إلى سياسة أقل سفورا فى السودان، ويرجع ذلك – فى جانب منه – إلى أنه بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة ضالعة فى حملات عسكرية فى بلدان إسلامية ثلاثة – أفغانستان والعراق وليبيا – كما كانت انتفاضات الربيع العربى فى الشرق الأوسط مثار اهتمام أمريكى متنام. وفى الوقت ذاته، فإن المعارك فى أبيى وجنوب كردفان خلال الأيام الأخيرة التى سبقت انتهاء عملية السلام، والفشل فى حسم قضايا ما بعد الاستفتاء – قد حالت دون أن يبتهج الغرب بانفصال جنوب السودان.

إن النهج المتبع فى "الوساطة" بالسودان كان مستقاً مع نظرية إحلال سلام ليبرالى تضع أولوية إحلال السلام فوق عملية التحول الديمقراطى والهيكلى بالبلاد. أما الخطر الذى قد يترتب على ذلك فيتمثل فى احتمال ألا يكون الاتفاق الذى تم التوصل إليه مستداما وشاملا، وكذا احتمال ألا يتناول الاتفاق جميع الأسباب المفضية إلى الصراع، وهو ما حدث بحذافيره فى السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لاستحالة اختزال الصراع فى السودان فى مشكلة شمالية/ جنوبية، وذلك لامتدادها إلى طول البلاد وعرضها، وتفاقم ذلك الصراع منذ استقلال السودان فى ١/ ١/ ١٩٥٦ ... فقد بدا واضحا أن الصراع هو محصلة أخطاء هيكلية جسيمة لم يكن من المتيسر حلها فى ظل النهج القاصر الذى اتبع.

إن الأثر الكبير الذى أحدثته عملية السلام كان تعضيد قوة "النخبة" فى البلاد

عن طريق ضمان وجودهم خلال عمرها الذى امتد لستة أعوام ونصف العام. وقد سعت جهود الوساطة لإيجاد موضع بالدولة المركزية لحركة/ جيش تحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، وإنشاء دولة بالجنوب تسيطر عليها الحركة فى الأجل الطويل. إلا أنه بتعضيد سلطات الدولة وعلاقتها ذات الطبيعة الاستغلالية بالتخوم – وهو ما يجرى حالياً فى الشمال والجنوب – فإن جهود الوساطة قد أغفلت أهدافها الأخرى المعلنة، كالعمل على جعل خيار "الوحدة" جذابا، وتحقيق تحول ديمقراطى، وإرساء سلام مستدام.

إن التشكك الواضح فى جدوى عملية السلام، من قبل حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان ليس بالأمر المستغرب فى القرن الإفريقى، حيث الحرب هى السبيل الراجحة كفته لتحقيق السلام مقارنة بعمليات التفاوض. فإن الصراع ما بين جبهة التحرير الشعبية لإريتريا و"الدرج" الإثيوبية، وما بين الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا و"الدرج" ... قد حسما دون اللجوء إلى خيار المفاوضات إلا فيما ندر. وبالمثل، فقد انتهت حرب جيش المقاومة الوطنية وحركتها تحت إمرة يورى موسيفينى ضد الحكومات الأوغندية المتعاقبة بالإطاحة بالجنرال تيتو أوكيلو لوتوا – الرئيس الأوغندى آنذاك – دون وساطة "الطرف الثالث". كذلك، فإن جهود "الإيقاد" لتوظيف المفاوضات لإنهاء الصراع فى الصومال لم يكتب لها نجاح إلى الآن، ولكونها أخفقت فقد عمدت الحكومات الإثيوبية والكينية والأمريكية إلى انتهاج حلول عسكرية أحادية. أما المجتمع الدولى فقد كانت آماله كبيرة فى أن يكون "اتفاق السلام الشامل" معبرا لإنهاء الصراع فى دارفور، إلا أن اتفاق سلام دارفور انهار عقيب أيام قلائل من التوقيع عليه. ووحده اتفاق سلام شرق السودان الذى صمد، بيد أنه كان – فى المقام الأول – اتفاقاً بين حكومتى إريتريا والسودان ... اتفاق عمد إلى تجاهل مصالح أهالى الإقليم وطموحاتهم. لذا، فإن تجربة إحلال

السلام فى القرن الإفريقى بنتائجها السلبية لهى إنذار ضد الثقة التى لا تستحقها أو تستأهلها فنون الدبلوماسية وألاعيبها، وجهود الوساطة المتضمنة فى النماذج الليبرالية لعمليات إحلال السلام.

لقد كان هناك العديد من الأخطاء التقنية والجوهرية انطوت عليها جهود الوساطة، ومن ثم عملية السلام ،،، تلك الأخطاء التى نشأت بسبب الإخفاق فى الالتزام بالتحول الديمقراطى وتحرى الصواب بشأن عملية أفضت فى النهاية إلى مولد دولة تقودها الحركة الشعبية لتحرير السودان ... دولة عاجزة عن أن تنهض بمعظم الوظائف الأساسية للحكم. وقد أوضح الدكتور لورى ناثان، فى ورقة بحثية له عنونت (الأسباب الهيكلية للعنف فى إفريقيا)، أهم الأسباب المفضية إلى خلق الصراعات فى إفريقيا والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل أية جهود للوساطة: الحكم الشمولى، وتهميش الأقليات الإثنية، والحرمان الاجتماعى والاقتصادى، والدولة الضعيفة التى تفتقر إلى طاقات مؤسساتية تمكنها من حسن إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية. ويضاف إلى ما سبق، فيما يتعلق بالحالة السودانية، أهمية القضاء على القمع الثقافى. إن عملية السلام السودانية – على امتداد سنى عمرها – نادراً ما ألقت بالا ما إذا كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تملك قدرات تؤهلها لإدارة البلد الوليد (جمهورية جنوب السودان) أم لا، وباستبعاد قوة دفاع جنوب السودان والأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى من عملية السلام، فإن "صانعى السلام" قد قلصوا إمكانية أن تتولى إدارة البلد الوليد حكومة وطنية تضم جميع الأحزاب ... حكومة كان يمكن أن تكون أفضل من أن يتم قصر حكم البلاد على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وما تنطوى عليه من مثالب عديدة ومناقص، إلا أن تعدد أوجه الاهتمام يفترض مشروعاً تحويلياً نهضوياً أبعد بكثير من تفكير أو اهتمامات أولئك القائمين على عملية صنع السلام

وإحلاله فى السودان.

إن الإرث السودانى، والذى تقفو "جنوب السودان" خطاه، هو إرث شعوب تتعرض للتهميش وسوء المعاملة فى بلاد عادة ما يكون للمرجعيات التقليدية والأعراف "القبائلية" شرعية أكبر من شرعية "الصفوة" الحضرية، وحيث ما تزال الملكية الجمعية للأراضى وحقوق الانتفاع بها النمط السائد بالبلاد، فضلا عن قيام النمط الرأسمالى بنزع ملكية الأراضى الزراعية ... ناهيك عن الفقر فى الريف، والتدهور البيئى، والتباينات الصارخة فى توزيع الثروات. إن الإرث السودانى يتسم بارتكان الحكم إلى فوهة البنادق، واعتماده فى التمويل على عائدات النفط. وفى ظل الأحوال المذكورة، يجب أن يكون الهدف هو تمكين الأهالى، على أن ذلك لا يقصد به إعادة ترتيب مواقع "الصفوة الحضرية" بواسطة انتخابات موسمية معيبة، أو تكريس نماذج "الاقتصاد السوقى" لإدارة اقتصاد البلاد ... تلك النماذج المفضلة، بل والمفروضة، من قبل منظمات التمويل الدولية، وصناع السلام الليبراليين !!

إن طرحاً بديلاً يمكن أن ينشأ عن مجموعة افتراضات مغايرة تماما لافتراضات صناع سلام "نيفاشا"

أولاً: إن هدف التحول الديمقراطى يجب ألا يكون إضافة "زائدة" لتيسير إحلال السلام وإضفاء الشرعية، يتم الاستغناء عنها حين مواجهة التحديات، وذلك وفق ما يؤطر له صناع السلام الليبراليون ... بل يجب ألا ينفصل عن السلام المستدام، فالتحول الديمقراطى هو ركن ركين فى تعريف "السلام" وبذا يجب أن يكون متضمنا فى جميع مراحل عملية السلام.

ثانياً: يتعين أن يكون بناء السلام بحيث يكون سلاماً شاملاً فيما يخص المشاركة فى الممارسة ذاتها، وكذا فى نطاق العملية ومداها.

ثالثاً: يجب، لكى يشعر الأهالى بأنهم يملكون مقاليد عملية السلام، أن يتم إعلامهم أولا بأول بتطورات سير العملية، وأن يتمكنوا، من خلال مؤسسات ديمقراطية، من مسايرة تطورات العملية.

رابعاً: يجب أن تكون الأولوية لجهود "العناصر المحلية" فيما يخص إحلال السلام بالبلاد، فإذا ما تعذر ذلك - يمكن للقوى الإقليمية أن تنهض بتلك المسئولية. وللأسباب الموضحة آنفا، فإن إخفاق السودان، بل والمنطقة بكاملها، فى إنهاء الحروب قد أدى إلى أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على عملية السلام، وما نجم عن ذلك التدخل من فقدان للسيادة.

خامساً: أنه فى حين لا تستطيع دولة مثل السودان - بمفردها - مجابهة الاختلالات الهيكلية والمثالب الجوهرية التى ينطوى عليها الاقتصاد العالمى، وكذا المنظومة السياسية الدولية، إلا أنه يجب التفاعل مع الأسباب الرئيسية للصراع التى تكمن فى نطاق قدرة السودان.

سادساً: فى حال لم يقبل المتحاربون الالتزام بالتحول الديمقراطى، يتوجب على الوسطاء - حينها - الانسحاب من العملية.

إن هذا ما حدث بالفعل حين رفضت حكومة السودان "إعلان المبادئ" الأول للإيقاد، والذى صيغ بواسطة وزير الخارجية الإثيوبى سيوم مسفن، وكان الوسطاء من الشجاعة بمكان للانسحاب بشمم وعزة نفس.

إن الطرح السابق لن يرضى مريدى النماذج الليبرالية لصنع السلام المؤمنين بأن أية عملية سلام معيبة تظل أفضل من "لا سلام" على الإطلاق، لأنها - وفقاً لهم - تعمل على عدم سقوط ضحايا. ويؤمن هؤلاء بأن المشاكل التى تقف حجر عثرة فى وجه السودان كان منبعها الإخفاقات التقنية (الفنية) وصعوبات التطبيق. إلا أنه

وبعد عقد كامل من "السلام الليبرالي" ما تزال مناطق شاسعة من السودان، وجنوب السودان تشهد تمردات وغيابا للقانون، كما أن أعداد المهجرين أو الذين يحيون كلاجئين لم يطرأ عليها تغيير يذكر عما كانت عليه حين التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥، فضلا عن عدم التوصل إلى حل لأى من قضايا "ما بعد الاستفتاء" المعلقة. أما الهدف المعلن – على الدوام – من قبل الوسطاء والمتمثل فى أن يشهدوا دولتين فاعلتين إذا جنح الجنوبيون لخيار "الانفصال" ... فلم يتحقق إلى الآن، كما عجز أولئك الوسطاء عن تنمية علاقات فاعلة فيما بين الدولتين. ونتيجة لذلك، فإن العودة إلى حرب متكاملة الأركان بين شمال السودان وجنوبه، أو ترسيخ هوة الحروب الأهلية هو السيناريو الأكثر احتمالية لكلا البلدين. بيد أن هذا لهو ميراث الإسراف والنفقات الباهظة المهدرة لرأس المال – اقتصادياً وسياسياً. ولسوء الحظ، فبدلا من إدراك إخفاق عملية السلام المدفوعة من قبل المجتمع الدولى ... فإن الصراعات والمشكلات التى ما تنى تتوالد فى البلدين ستفضى إلى المطالبة بمزيد من تدخلات دولية ... وما أدراك ما التدخلات الدولية؟!

تذييل

فى العشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١٢، أوقفت حكومة "جنوب السودان" إنتاجها من النفط كردة فعل على قيام حكومة "السودان" بالاستيلاء على النفط بأسعار اعتبرتها مرتفعة فى ظل غياب اتفاق بشأن تعريفة نقل النفط إلى ميناء "بور سودان".

وبذا، فقد قامت الحكومة – وفى ضربة واحدة – بتقليص ٩٨٪ من عائداتها. ونظرا لأن الخرطوم تعانى أزمة اقتصادية طاحنة بعد خسارتها لآبار النفط التى أضحت ملكا لجنوب السودان مع نهاية عملية السلام، وعدم قدرتها على مجابهة التمرد المدعوم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى انتشرت موجاته فى جبال النوبة ودارفور (كانت الخرطوم قد حققت بعضا من نجاح فى النيل الأزرق)، فإن فقدان رافد إيرادى هام كان جزءاً من مخطط لابد له أن يفضى إلى تقويض أركان الدولة. وفى تلك الأثناء، وقعت حكومة جنوب السودان مذكرتى تفاهم مع كل من كينيا وإثيوبيا لبناء خطوط أنابيب نفطية، والبحث عن تمويل دولى لبنائها، ولرفد خزانة الدولة بعد أن نفدت إيراداتها ... إلا أن تلكم المساعى لم تسفر عن شىء ذى بال.

ووفقاً لتقرير أرسله البنك الدولى لسالفاكير وعدة وزراء بحكومة جنوب السودان، فإن قادة جنوب السودان غير مدركين لعواقب القرار بوقف إنتاج النفط. وقد خلص التقرير إلى انهيار إجمالى الناتج المحلى للبلاد، وانخفاض قيمة العملة المحلية (جنيه جنوب السودان) انخفاضا هائلا، وما يعنيه من انخفاض قدرته الشرائية، وذلك فضلا عن معدلات متسارعة للتضخم، وتآكل الاحتياطيات النقدية، وزيادة نسبة الفقراء من ٥١٪ إلى ٨٣٪، وتضاعف معدلات وفيات الأطفال من ١٠٪ إلى ٢٠٪، وانخفاض نسبة من يتم تسجيلهم بالقيد المدرسى من ٥٠٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٣، وقد ذهب التقرير إلى أن المجتمع الدولى لا يفهم كيف تُسيّر حكومة جنوب السودان الأمور بالبلاد، كما أنه لايؤيد نهجها الحالى.

لقد كان النفط – وما يزال – محور صراع الخرطوم/ جوبا، خاصة بعد

مناوشة جرت وقائعها عند المنطقة الحدودية ما بين ولاية "الوحدة" وجنوب كردفان فى السادس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٢ – حيث طارد الجيش الشعبى لتحرير السودان ومتمردو دارفور فلول القوات المسلحة السودانية لدى انسحابها، لتحتل هجليج (فى جنوب كردفان) والتى تنتج نصف إجمالى إنتاج النفط السودانى ... ذلك الإجمالى المقدر بـ ١٢٠٠٠٠ برميل يومياً. وقد أصدر سالفاكير الأوامر لقواته بالانسحاب والتراجع إلى "جنوب السودان"، إلا أنه وكردة فعل تجاه موجات من القصف الجوى شنتها الخرطوم على الولايات الحدودية، مما روع المدنيين بها – قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالتعاون مع "حركة العدل والمساواة" بإعادة احتلال هجليج فى الحادى عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ . وفى هذه المرة، أعلن سالفاكير رفضه مغادرة أراض زعم أنها ملك لجنوب السودان، وهو زعم بشأن أراض لم يسبق الإشارة إليها كواحدة من مناطق حدودية خمس متنازع عليها خاضعة لوساطة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى. وقد صدمت جوبا للإدانة الصريحة لاحتلال الجيش الشعبى لتحرير السودان لهجليج، وذلك من قبل كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبى، بل وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، أعلن سالفاكير فى العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ انسحابا لقواته وقوات "حركة العدل والمساواة"، يستغرق أياما ثلاثة. وبدلاً من أن يكون الانسحاب منظما، تكبدت القوات المتراجعة خسائر جسيمة على أيدى جيش تحرير جنوب السودان، والجنود غير النظاميين من المسيرية، مدعومين فى ذلك من قبل القوات المسلحة السودانية. وقبل الانسحاب، كانت المنشآت النفطية قد تعرضت لموجات تدمير هائلة، الأرجح أن تكون قد تمت بناء على أوامر من تعبان دينق، حاكم الولاية. وفيما زعم الجيش الشعبى لتحرير السودان نصرا مؤزرا استعاد بموجبه هجليج، فإن القوات المسلحة السودانية قد

زعمت نصرا مؤزرا مماثلا أجبرت بمقتضاه "الغازين" على الانسحاب ... بيد أن الحقيقة تمثلت فى تكبد كلا الجيشين خسائر فادحة.

إن حكومة جنوب السودان قد قالت إن الإغارة على هجليج قد أثارت انتباه المجتمع الدولى، إلا أن التكلفة كانت باهظة، لأن حزب المؤتمر الوطنى قد عمد إلى مكافأة جيش تحرير جنوب السودان وجماعات التمرد الجنوبية الأخرى بمزيد من التأييد لهم فى حربهم ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك، فإن قرارى وقف إنتاج النفط واحتلال هجليج قد أحدثا صدمة للولايات المتحدة الأمريكية، التى لم تعد تنظر إلى حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنها ضحية لحزب المؤتمر الوطنى، بل كجزء من المشكلة. وبالرغم من تلك الرؤى المعدلة، إلا أن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى لم يبرحا موقفهما المشترك الذاهب إلى أن واشنطن لن تسمح بالانهيار التام لدولة جنوب السودان. وفى تلك الأثناء، كانت مشاعر أهالى البلدين قد التهبت بشدة ... وبالرغم من أن ذلك – ولو بصورة مؤقتة – قد عضد حكومتى الخرطوم وجوبا غير الموثوقين، إلا أنه انطوى على احتمالية اقتراب حرب متكاملة الأركان من صدارة المشهد فى السودان.

وإنقاذا للموقف من تداعيات باتت وشيكة، وافق مجلس الأمن بالإجماع فى الثانى من أيار/ مايو ٢٠١٢ على القرار ٢٠٤٦ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى دعا إلى وقف الأعمال العدائية بين الطرفين فى غضون ٤٨ ساعة، واستئناف المفاوضات تحت رعاية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى، وذلك خلال أسبوعين (استؤنفت المفاوضات فى التاسع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٢)، فضلا عن قيام حكومة السودان بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقيام مجلس الأمن بمراقبة سير العملية وتطوراتها، وأنه فى حالة عدم

التزام الطرفين أو أى منهما بمقتضيات القرار ٢٠٤٦، يحق لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات التى يراها مناسبة. وإلى جانب الدور المحورى المتواصل للاتحاد الإفريقى، فقد دُعِىَ رئيس الوزراء الإثيوبى ملس زيناوى، بصفته رئيس بعثة "الإيقاد" لكى يقاسم تابو مبيكى قيادة عملية السلام. أما الخرطوم، فقد ثارت ثائرتها لمطالبتها من قبل مجلس الأمن بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، الذى رفضته، وفرض وساطة "الإيقاد" (والتى استدعتها حكومة جنوب السودان لتحل محل وسطاء الاتحاد الإفريقى، فيما اعتبرتها حكومة السودان منحازة وتكيل بمكيالين)، كما غضب السودان أيضا لقيام مجلس الأمن بمساواة قصفها الجوى بما لحق بمنشآتها البترولية من احتلال وتدمير هائلين. ورغبة من حكومة جنوب السودان فى استعادة الدعم الدولى عقب الانهيار الدبلوماسى فى هجليج، فقد قامت – بدون أدنى تحفظ – بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦، وسحب قواتها الشرطية من أبيى. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الجيش السودانى الذى أعلن انسحابه فى الثامن والعشرين من أيار/ مايو. أما الخرطوم فقد صادقت على قرار مجلس الأمن على مضض، إلا أنها كانت منقسمة بشأن الخطوات المتبعة لاحقا، فضلا عن حزنها من كون الصين وروسيا قد قامتا بالتصويت لصالح القرار بالرغم من إعلانهما معارضة فرض عقوبات.

إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ قد مثل طورا من أطوار عملية السلام فى السودان، إلا أن الأنموذج كان مطابقا لذلك الذى فشل على مدار العقد المنصرم بأكمله: وهو نهج متعال ينحو من أعلى إلى أسفل ويتسم بتوجيه أجنبى يتغافل بجلاء مصالح أغلبية الأهالى العزل فى شمال البلاد وجنوبها، ولا يأبه لاحتياجاتهم ألبتة، فضلا عن تجاهله الرابطة الوثيقة بين السلام المستدام والتحول الديمقراطى،

ناهيك عن غضّه الطرف عن حاجة كل من "السودان"، و"جنوب السودان" إلى تغيير هيكلي حقيقي. وقد أشار اليخاندرو بندانا، مؤسس مركز الدراسات الدولية بماناغوا/ نيكارجوا إلى أن الفشل في إحلال سلام ليبرالي يؤدي – بالضرورة – إلى مزيد من أمثال تلك التدخلات، بيد أن ذلك النهج لم يكن أبدا على هذا النحو المأزوم على مدار تاريخ إحلال السلام في السودان قاطبة. ونظرا لعدم الثقة المتبادلة فيما بين الحزبين الحاكمين، واعتماد حكومتيهما المتنامي على حلفائهما من المتمردين، وكذا نظرا لدلالة وطأة الثقل المؤلم للخسائر الاقتصادية التي يلحقها أحدهما بالآخر ... فإن كلا من جوبا والخرطوم يبدو أنهما يسعيان حثيثا للقضاء على بعضهما البعض عن كونهما ينشدان نهاية لصراعاتهما الأزلية.

الخرطوم

٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢